

٢١٧٤ (ملتقى الأبحر)، تأليف الحلبي، ابراهيم بن محمد بن

٢٠٢ ابراهيم الحلبي-٩٥٦هـ. كتب في القرن الثاني عشر

الهجري تقديرًا.

١١٩ ق ١٩ س ٢٠ ر ١٥ سم

نسخة حسنة، بأولها نقص، خطها نسخ مصتاد، طبع

٦٦١٦

عدة طبعات آخرها سنة ١٣٢٥هـ.

الكشاف : ٧٨ معجم المطبوعات ١ : ١٣

١٢٤٤ / ٢

١- المذهب الحنفي، فقه المذاهب الإسلامية

١٤٠٨ / ١٩

ب - تاريخ النسخ.

أ. المؤلف

7717



Copyright © King Saud University



كتاب الصغير واخبر الكبير كذا الغذاء وهو العشي

تأليف الربيع البقلة

باب

باب

المرعبد كالحاصي ابتداء مقراً للذوق

مكتبة جامعة الملك سعود قسم النطوطات

الرقم: ٦٦١٦ ف ٩/١٣٩٤

العنوان: طبعة النسخ

المؤلف: الحلي براهيم بن محمد - ٩٥٧ هـ

تاريخ النسخ: ١٢٩١ هـ - ١٣٠١ هـ

اسم الناسخ: -

عدد الأوراق: ١١٩ - ١٢٠

ملاحظات: -











والسحب في اللغة الشئ المحبب  
ضد المكروه وعند الفقهاء هذه المدة  
فعله النور مرة وثمة أخرى والمدة  
ما فعله مرة أو مرتين تعلبها الجوار

رأيت امرأة مع عشرة رجال  
فقلت ما هذا الرجال قالت واحد  
منهم زوجي وأربعة أخوة وخمسة  
عبد من بني وحيه صورتها ارتفع  
لهم أن استر من جارية مع ست بناتها فقلت الجارية  
بأنها فولدت أربعة أخواتها زوجت نفسها بأحد  
عليها كل منها الظاهر



في المباشرة والنفالة

عن مال والنفقة والحصى وضرب الولد وبهما في النكاح والطلاق والخلع  
والعتق والكتابة والصلح عن دم عمه والمنة والصدقة والقرض  
والاستقراض وان نوى مباشرة حاصلة صدق ديانة لا قضاء  
وكذا ضرب العبد والتخج والبناء والخياطة والابداع والاستداع  
والاعارة والاستعارة وقضاء الديون وقبضة الكسوة والحمل الآنة  
لو نوى المباشرة بصدق قضاء وديانة ولا يزوج فزوجه فوضو  
فاجاز بالقول حنت وبالفعل لا يحنت وفي لا يزوج عبدة او امته  
يحنت بالتوكيل والاجازة وكذا في ابنة وبنته الصغيرين وفي الكبيرين  
لا يحنت الا بالمباشرة ودخول اللام على البيع كان بيعت لكو  
ثوباً يقتضي اختصاص الفعل بالمحلو عليه بان كان بامر سوا كان  
ملكه او لا ومنه الشراء والاجارة والصباغة والبناء وعلى العين  
كان بيعت ثوباً لا يقتضي اختصاصها به بان كان ملكه سوا امره  
او لا وكذا دخولها على الضرب والاكل والشرب والدخول وان  
نوى صدق فيما عليه وفي ان بيعته او اشتريته فهو حرة فعتق بالخيار  
عتق وكذا الوعد بالفاسد والموقوف ولو بالباطل لا يعتق وفي  
ان لم ابعه فكذا فاعتقه او دبره حنت <sup>اي الرهن</sup> قالت تزوجت علي  
فقال كل امرأة لي طالق طلقت هي ايضا الا في رواية عن ابى يوسف  
وان نوى غيرها صدق ديانة لا قضاء ومن قال على المشي <sup>الله</sup> الحبيب  
او الى الكعبة لزمه حج او عمرة مشياً فان ركب فعليه دم ولو قال



على الخروج او الذهاب الى بيت الله او المشي الى الصفاة او المروة لا يلزم  
 شيء وكذا لو قال على المشي الى الحرم او الى المسجد الحرام خلافا لهما  
 وفي عبدة حر ان لم يحج العام فشهد بكونه يوم النحر كونه لا يعتق  
 خلافا لهما وفي لا يصوم فصام ساعة بينة حنث وان ضمن صوما  
 او يوما لا مال يتيه يوما وفي لا يصلي بحيث اذا سجد سجدة لا قبله وان  
 ضمن صلوة فبشفع لا باقل وفي ان لبست من غير ذلك فهو يهدى فلك  
 قطنا ففقرته فنبج فليس هو يهدى خلافا لهما وان لبس ما غيرت  
 من قطن في ملكه وقت الحلق فهدى بالاتفاق خاتم الفضة ليس  
 كالحلي بخلاف خاتم الذهب وعقد اللؤلؤ وان رصع فحلي والآفلا  
 وقال الحلي مطلقا وبه يغني وفي لا يجلس على الارض فجعل على باطن  
 او حصير لا يحث وان حال بينها وبين ثيابه حنث وفي لا ينام  
 على الفراش فجعل فوقه فراش فنام عليه لا يحث وان جعل فوقه  
 فراش لا يحث وفي لا يجلس على هذا السرير ان جعل فوقه سريرا  
 فجعل لا يحث وان جعل فوقه بساطا وحصير حنث **باب اليمين**  
 في الضرب والقتل وغير ذلك الضرب والكسوة والكلام والدخول  
 بجنس فعلها بالحي فلا يحث من قال ان ضربته او كسوته او دخلت  
 عليه بفعلها بعد موته بخلاف الغسل والحمل والتمس لا يضربها  
 فدمشعها او خنقها او غصها حنث لبيضته حتى يموت فهو على اشد  
 الضرب الضرب ليقضي بين قريبا فمادون الشهد قريب

الكرم  
 برك  
 او كناية  
 بومعنى

والشهد

والشهد بعيد ليقتنيه اليوم ففضاه زيوفا او ذمرا او مستحقة او باعة  
 شيئا وبقية بئر ولو رصا صا او نسوة او عبا ابراه منه لا يبر  
 لا يقض بينه وبينه دون درهم لا يحث بقبض بعضه ما لم يقض كله  
 مستورا وان فرقته بعمل ضروري كالوزن لا يحث ان كان لي  
 الامانة او غير مائة او سون مائة لا يحث بها او باقل منها لا يفعل كذا تركه  
 ابدا وفي ليفعلته بكفى فعله مرة خلفه والليفعلته بكفى اعر تقيد الحال والنية  
 ليهبته فوجب ولم يفعل بتركه القرض والعارية والصدقة بخلاف البيع  
 لا يشتم رجلا فهو على ما لا ساق له فلا يحث بشتم الورد واليكاسمين  
 وقيل يحث لا يشتم وردا او بنفشجا فهو على ورقه لا يدخل دار فلان  
 يتناول الملك والاجارة خلقا له لا مال له وله دين على مفضل او ملكي لا يحث  
**كتاب الحدود** الحد عقوبة مقدرة تجب حق الله تعالى فلا يستغنى عن  
 ولا قصاص حد او الزنا وطئ مكنت في قبل خال عن ملك وشبهة وشبهت  
 بشهاة اربعة رجال مجتمعين بالنزني لا بالوطئ او الجماع اذا سألهم  
 الامام عن ماهية الزنى وكيفية وبمن زنى وابن زنى ومنى زنى  
 فبينوه وقالوا اريناه وطئها في فرجها كالميل في الكحلة وعقدوا ستر  
 وعلى نية او بالاقرار عا فلا بالغ اربع مرات في اربعة مجالس كما افرد  
 حتى يغيب عن بصره ثم سئل كما مر سوى الزمان فينية ونذب  
 تلقينه ليرجع بلعنك قبلت او لمست او وطئت بشبهة فان رجع  
 قبل الحد او في اثانته تركت الحد للمحصن رجمه في فضاء حتى يموت

الحد



يبداء به الشهود فان ابوا او غابوا او ماتوا سقطت الامام ثم الناس  
 وفي المقر يبداء الامام ثم الناس ويغسل ويصلى عليه وغير المحض جلد  
 مائة وللعبد نصفها بسوط لا ثمرة له ضربا وسطا مفرقا على برفه الا ان  
 الوجه والفرج وعند ابى يوفى بضرب الرأس ضربة ويضرب الرجل  
 قائما في كل حدة بلامد وينزع ثيابه سوى الازار والمراة جالسة لا تنزع ثيابه  
 الا القميص والخشوع ويجعلها في الرحم لاله ولا يجد سيد مملوكه بلا اذن الامام  
 واحصان الرحم الحرة والتكليف والاسلام والوطى بكنكاح صحيح حال  
 وجود الصفات المذكورة فيهما ولا يجمع بين جلد ورجم ولا بين جلد  
 ونفي الا سياسة والمريض يرجم ولا يجلد مالم يسره والحوامل ان ثبت  
 زناها بالنسبة تجلس حتى تلد وترجم اذا وضعت ولا يجلد مالم تخرج  
 من نفاسها وان لم يكن للولد من بريبة لا ترجم حتى يستغنى عنها **باب**  
**الوطى الذي يوجب الحدة** وهو طى الذي لا يوجب الشهنة دار له للحد وهي  
 نوعان شهنة في الفعل وهي طى غير الدليل دليل فلا يجد فيها ان طى  
 الحبل والايح كوطى معتدته من ثلاث امن طلاق على مال او ام ولد  
 اعتقها او امة اصله وان كثر ملك على او امة زوجته او سيده وكذا  
 وطى المهر من المهرونة في الاصح وشهنة في المحل وهي قيام دليل نافي  
 للحمة في زانه فلا يجد فيها وان علم بالحمة كوطى امة ولد وان فعل  
 او مشتركة او معتدته بالكنايات دون الثلاث او البايع البيعة  
 او الزوج الممهوره قبل تسليحها والنسب ثبت في يده عند الدعوى

لا يوجب الحدة  
 لا يوجب الحدة

او امة سيده

او امة سيده

لا في

لا في طوى لم يمتد جاريه

اي شهنة في الفعل

لا في الاولى وان الدعاه ويحد بوطى امة اخيه وعمة وان طوى حلالها  
 وكذا بوطى امراة وجدها على فراشه وان كان اعلى الا ان دعاها  
 فقالت انا زوجتك ولا بوطى اجنية زفت اليه وقلن هي زوجتك  
 وعليه المهر ولا بوطى بهيمة وزنى في دار حرب او نكح ولا بوطى  
 محرمة تزوجها او من شأجرها ليرثي بها خلافا لهما ومن وطى اجنية  
 فيمادون النكح محرمة وكذا لو طمها في الدبر او عمل عمل قوم لوط ونكحها  
 يحد وان زنى ذمى بحرية في دار فاحة الذمى فقد وعنده ابى يوفى  
 يحدان وفي عكس حدت الذمى لا المحرم وعنده ابى يوفى يحدان وعند  
 محمد لا يحدان وان زنى مكلف بمجنونة او صغيرة حد وفي عكس  
 لاحد عليهما الا في رواية عن ابى يوسف ولا حد تنزى المكروه ولا ان  
 اقرا احدهما بالزنى وادعى الاخر النكاح ومن زنى بامة فقتلها به  
 لزمه الحد والقيمة وعنده ابى يوفى القيمة فقط والخليفة يؤخذ بالمال  
 وبالقصاص لا بالحد **باب الشهادة على الزنا والرجوع**  
 لا تقبل الشهادة بحد متقادم من غير بعد عن الامام الا في القذف  
 وفي السرقة بضمن المال ويصح الاقرار الا في الشرب وتقام  
 غير المشرب بشهر في الاصح والشرب بزوال الدج وعند  
 محمد بشهر ايضا وان شهدوا بربناه بغائبة قيلت بخلاف  
 سرقة من غائب وان اقرت بربن حد وان شهدوا  
 كذلك لاحد وكذا لو اختلفوا في طوع المراءة وعندهما يحد الرجل



ليس فوقه امام

لا يوجب الحدة

اي رصنا



ولا يحد احد لو اختلف الشهود في بلد الزنى او شهد اربعة به في بلد  
في وقت واربعة في ذلك الوقت ببلد اخر وكذا لو شهد اربعة  
على امرأة به وهي بكر او هم فسقة او شهدوا على شهود وان  
شهد به الاصول بعد ذلك وحد المشهود عليه لو اختلف شهوده  
في زوايا البيت والشهود فقط لو كانوا عينا او عهد ودين  
في قذف او اقل من اربعة او احدهم عبدا او عهد وكذا لو وجد  
احدهم عبدا او عهد او بعد حد المشهود عليه ودينه في بيت المال  
وقال لا يثبت المال ايضا وكذا الخلاف لو رجع الشهود ولو رجعوا بعد  
الزعم حدوا او غير موالية وكل واحد رجع حد وعزم ربهما ولو  
ولو رجع احد ثمة فلا شيء عليه فان رجع اخر حد او غير ما  
رجهما ولو رجع واحد قبل القضاء حد فكلهم ولو بعد قبل الحد  
فكذلك وعند محمد الراجح فقط ولو شهدوا فزكوا فزعم ثم ظهر وا  
وكفارا او عبدا فالدية على المذنبين ان رجعوا عن الترتيبة  
والا فعلى بيت المال وقالوا على بيت المال مطلقا ولو قتل  
احد المأمورين برجمه فظهر واكذلك فالدية في مال القاتل ولو اقر  
الشهود بغير النظر لا ترد شهادتهم ولو انكر الا حصان يثبت  
بشهادة رجلين او رجل وامرأتين او ثلاثة ورحمة منه  
باب حد الشرب من شرب خمر او لوقطرة فاحذر وكرها  
موجود او جاوبه سكران من يبيد وشهد بذلك رجلا

او اقر به

او اقر به مرة وعند ابي يوسف مرتين وعلمه شربة  
طوي عا حدة اذا اصحا ثمانين بسوط الخمر واربعة للعبد  
مفرقا عليه بدنه كما في التنا والى ان اقر او شهدا عليه  
بعد زوال رجمها لا يحد خلافا للمحد ولا يحد من حد  
راحمته الخمر او ثقياءها او اقرته رجع او اقر سكران  
والشكر الموجب للحد ان لا يعرف الرجل من المني  
والارض من السماء وعندهما ان يهدى ويحط  
كلامه وبه يفتى ولو انكر السكران لا يبين امره  
باب حد القذف هو كحد الشرب كية وثبوتان  
قذف محصنا او محصنة بصرح الزاني حد بطلب المذوق  
متقفا ولا ينع عنه غير الفروج والحشو واحصانة كونه  
مكلفا حرة امسما عفيفا عن الزنى ولو نفاه عن ابيه  
يان قال لست لا بيك اولست باين قلان في غضب حد  
ولا فلا ولا يحد لو نفاه عن جده او نكبه اليه او الى عمه  
او خاله او سارية او قال يا ابن ماء السماء او قال لعرتي يا نبطي

منه



والولد والولد له والولد له والولد له  
والولد له والولد له والولد له والولد له  
والولد له والولد له والولد له والولد له

والولد له والولد له والولد له والولد له  
والولد له والولد له والولد له والولد له

اولت يرضى ويحد بقذف الميت المحصور ان طالب به  
الوالد او الولد او ولده ولو محرما عن الارث وكذا  
ولد البنت خلا فالحر ولا يطالب ولد اباه ولا عبده  
بقذف امه ويبطل لموت المقدوف لا بالرجوع عن  
الاقرار ولا يصح العفو ولا الاعتراض عنه ولو قال زنا  
في الجبل وعني الصعود حده خلا فالمتهم وان قال بانه  
وعكس حده او لوقاله لامرته وعكست حدث ولا لعان  
ولو قالت زنت بك بطل الحد ايضا وان اقر بولد ثم  
نفاه يلاعن وان عكس حده والولد له في الوجعين  
ولا يشي ان قال ليس بابني ولا ابتك ولا حد بقذف  
امرأة لها ولد ولا يعلم له اب ولا اعت بولد بخلاف  
من لا اعت بغيره ولا يقذف رجل وطئ حراما لعينه  
كوطئ في غير ملكه من كل وجه او من وجه كامة  
مشتركة او مملوكة حرمت ابد كامة التي هي اخيه رضاعا  
ولا يقذف مسلم زني في كفرة او مكاتب وان كان

مات

مات عن وفاء ويحد بقذف من وطئ حراما لغيره كوطئ  
المجوسية او امرته وهي حائض وكذا وطئ مكاتبته خلافا  
لاني يوسف ويحد من قذف مسلما كان قذحك محرما  
وكفرة خلافا له ويحد مستثامن قذف مسلما في دارنا  
ويكفر حد الجنائيك المتحد جنسها لان اختلف **فصل القذف**  
يعذر من قذف مملوكا وكافرا بالزني او قذف مسلما  
ببافاسق يكافر يا خيث يا لص يا فاجر يا منافق  
يا لوطي يا من يلعب بالصبيان يا اكمل الربا يا شارب  
الخمر يا ديوث يا منحت يا خابن يا ابن الفجيرة يا ابن  
الفاجر يا ذندي يا فطرطبان يا ماف في الزقاق او اللصوص  
يا حر مذادة لا بيا خمار يا كلب يا فري يا شبي يا خبير  
يا بقر يا حية يا حجام يا ابن الحجام وابوه ليس كذلك  
يا بغايا مواج يا ولد الحرام يا عتار يا ناكس يا متكسر  
يا منكر يا ضحك يا كثر كن يا ابله يا موسوس  
وامسحوا عنكم ايديكم اذا كان المقول له فقهها او علوتها والزوج



ان يعثر رز وجهه لنزك الزينة وترك الاجابة اذا دعاها  
الى فراشه وترك الصلوة وترك القس من الجانية والخرج  
من بيته واقل من التعزير ثلثة اسواط واكثره تسعة ثلثون  
وعند ابي يوسف خمسة وسبعون ويجوز جسه بعد الضرب  
واشد الضرب التعزير ثم حد الزنى ثم الشرب ثم القذف  
ومن حد او عزز فمات فدمه هدر بخلاف تعزير الزنى  
زوجته **كتاب السرقة** هي اخذ مكلف خفية قدر عشرة دراهم  
مضروبة من حرز لاملك له فيه ولا يشهد وتثبت بما  
يثبت به الشرب فان سرق مكلف حر او عبد ذكرا  
القدر محو زاعمان او حاقظ واقن بها او شهدا عليه  
وسألها الامام عن السرقة ما هي وكيف هي وابن هي  
وكم هي ومن سرق وبيتهاها قطع وان كانوا جمعا  
واصب كلامهم قدر نصابها قطعوا وان تولى الاخذ بعضهم  
ويقطع بسرقه الساج والانبوس والصدل والفسوس  
الخضر والياقوت والزبرجد والالاء والياب المتخزين <sup>من الخشب</sup>

دولة واكلتي هذا غايي لا بسرقه

لا بسرقه شيئا تافه يوجد بها كاذب دارنا كخب وخيش  
وقصب وسمك وطير وزر تيج <sup>او حشيش</sup> ومغنية وثورة ولا بما  
يسع فسادة كلين ولحم وفاكهة رطبة ويطبخ وكذا  
شعر على شجر وزرع لم يحصد ولا بما يشاؤ في الاثمار  
كاشية مطبقة والالت لهو كدق وطبل وبربط  
ومزمار وطنبور وصيلب ذهب او فضة وشطرنج  
ونرد ولا بسرقه بلب مسجد وكتب علم ومصحف  
وصبتي حر ولوعليها حلية خلافا لاني يوسف  
وعبد كبير وفقر بخلاف الصغير ودفع الحساب  
ولا بسرقه كلب وفهد ولا بخيانة وزهب واختلاس  
وكذا ينش خلافا لاني يوسف ولا بسرقه مال  
عامه او مشترك او مثل دينه او ازيد كما لا كان او مؤجلا  
وان كان دينه نقدا فسر عرقا قطع خلافا لاني يوسف  
وان كان دناير سرق دراهمه او يلعكس لا يقطع  
وقيل يقطع ولا بما قطع فيه ولم يتغير وان كان قد تغير قطع ثانيا

لا بسرقه شيئا تافه يوجد بها كاذب دارنا كخب وخيش  
وقصب وسمك وطير وزر تيج ومغنية وثورة ولا بما  
يسع فسادة كلين ولحم وفاكهة رطبة ويطبخ وكذا  
شعر على شجر وزرع لم يحصد ولا بما يشاؤ في الاثمار  
كاشية مطبقة والالت لهو كدق وطبل وبربط  
ومزمار وطنبور وصيلب ذهب او فضة وشطرنج  
ونرد ولا بسرقه بلب مسجد وكتب علم ومصحف  
وصبتي حر ولوعليها حلية خلافا لاني يوسف  
وعبد كبير وفقر بخلاف الصغير ودفع الحساب  
ولا بسرقه كلب وفهد ولا بخيانة وزهب واختلاس  
وكذا ينش خلافا لاني يوسف ولا بسرقه مال  
عامه او مشترك او مثل دينه او ازيد كما لا كان او مؤجلا  
وان كان دينه نقدا فسر عرقا قطع خلافا لاني يوسف  
وان كان دناير سرق دراهمه او يلعكس لا يقطع  
وقيل يقطع ولا بما قطع فيه ولم يتغير وان كان قد تغير قطع ثانيا



كغزل شيخ **فصل في الحز** هو قسمان **بمجان** كبيت  
 ولو بلا باب او بابيه مفتوح او كصدوق وبخافظ  
 لكن هو عند ماله ولو نائم وفي الحز بالمجان لا يعتبر  
 الحافظ ولا قطع بسرقة مال من بينهما قرابة ولا دولا بسرقة  
 من بيت ذي رحم محرم ولو مال غيره ويقطع بسرقة  
 ماله بيت غيره وكذا بسرقة من بيت محرم رضا عا  
 خلا فالان يوسف في الام <sup>قطع</sup> ولا بسرقة مال زوجته  
 او زوجها ولو من حزر خاص وكذا لو سرق من سيده  
 او زوجة سيده او زوج سيده او مكاتبه او خنسه  
 او صهره خلا فالها <sup>ان</sup> فيها من منعه او حتام نهارا وان  
 كان ربه عنده او من بيت اذن في دخوله او مضيقه وقطع  
 لو سرق من الحتام ليلا او من المسجد <sup>من</sup> نائما ورثه عنده  
 او ادخل يده في صندوق غيره او كنه او جيبه او سرور حلق  
 فيه متاع ورثه بحفظه او نائم عليه او سرق المخرج من البيت المستأجر  
 خلا فالها ولو سرق شيئا ولم يخرج من الدار لا يقع بخلاف

مالاخرجه

مالاخرجه من الحجرة الى الدار او سرق بعض اهل حجرة من حجرة اخرى  
 فيها واخذ شيئا من حزر فالقاء في الطريق ثم خرج فاخذه او حمله  
 على حمار فاقطع من الحز ولو دخل بيتا فاخذ وتناول  
 من هو خارج لا يقطعان وكذا لو ادخل الخراج يده فتناول وقال  
 ابو يوسف يقطع الداخل في الاولى ويقطعان في الثانية  
 وكذا لا يقطع لو نكب بيتا وادخل يده فيه واخذ شيئا  
 او طرصة خارجة من كنهه <sup>كناه</sup> غيره خلا فانه وان حمله واخذ  
 من داخل الكنه قطع انفاقا ولو سرق من قطار جملا او حملا <sup>يقطع</sup>  
 وان شق <sup>الحمل</sup> واخذ منه شيئا قطع والفسطاط كالبيت  
**فصل في كيفية القطع** وابانه يقطع بعين الشارق  
 من زنده وتحت <sup>رجله</sup> اليسرى ان عاد فان سر وثالث  
 لا يقطع بل يجس حتى يتوب وطلب المسروق منه شرط القطع  
 ولو مودعا او غاصبا او صاحب الربوا او مستعيرا او مستأجرا  
 او مضاربا او مستضيضا او باضا على سوم الشرائي او من ثمنها  
 ويقطع بطلب المالك ايضا في السرقة من هؤلاء بطلب

سرق من الدار او من البيت او من حجرة من حجرة اخرى  
 وقال المسترقي اخذت من بيتي فخرجت به فسرقت  
 لم يقطع



الشارق او المالك ولو سرق من الشارق بعد القطع بخلاف  
 ما لو سرق منه قبل القطع او بعد رد الحدين بشبهة وان لم يطلب  
 احدا لا يقطع وان اقر هو بها ولا بد من حضوره عند الاقرار  
 والشهادة والقطع ولو كانت يده اليسرى او يدها مقطوعة  
 او شلاء او اصبعان سوى الابهام كذلك لا يقطع منه شيء <sup>بشرط</sup> <sup>بشرط</sup>  
 وكذا لو كانت رجله اليمنى مقطوعة او شلاء ولا يضمن المأمور  
 بقطع اليمنى لو قطع اليسرى وعندهما يضمن ان تعد ومن  
 سرق شيئا ورده قبل الخصومة الى مالكه لا يقطع وكذا لو نقصت  
 قيمته من التصيب قبل القطع او ملكه بعد القضاء او ادعى  
 ان ملكه وان لم يثبت وكذا لو ادعاه احد الشارقين  
 ولو سرقا وتطلب احدهما وشهدا على سرقتهما قطع الاخر ولو اقر البعد  
 المأذون بسرقه قطع ورده وكذا المحجور عند الامام وعند  
 ابي يوسف يقطع ولا ترده وعند محمد لا يقطع ولا ترده ومن قطع  
 بسرقه والعين قائمة ردها وان لم يكن قائمة فلا ضمان عليه  
 وان استهلكها وان سرق سرقا فقطع بكتلها او بعضها لا يضمن

شيئا منها

شيئا منها وقالوا يضمن ما لم يقطع به ولو سرق ثوبا فشق في الدار  
 ثم اخرج قطع لان سرق شيئا فذبحها ثم اخرجها ولو ضيق <sup>المسروق</sup>  
 دراهمه او نائير قطع وردها وعند لا يردها ولو صبغه اخمر  
 لا يؤخذ منه ولا يضمنه وعند محمد يؤخذ منه ويعطى ما اذا الصبغ  
 فان صبغه اسود اخذ منه ولا يعطى شيئا وكما فيه حكمها امامنا  
 في الاحمق **باب قطع الطريق** من قصد قطع الطريق من مسلم  
 او ذمي على مسلم او ذمي فاخذ قبله جيس حتى يوب وان اخذ  
 مالا وحصل له قتل واحد نصيب الشارقة قطع يده اليمنى ورجله  
 اليسرى وان قتل او لم يقتل او بعتا او حجرا قبل حداثتهما فلا يضمن عقول  
 وان قتل واخذ مالا قطع وقيل وطب او قتل او ضرب وخالف  
 محمد في القطع ويضرب حيا ويبيع بطنه بريح حتى يموت  
 ويترك ثلثه ايام فقط ويرد ما اخذ الى مالكه ان كان قاتلا  
 والا فلا ضمان ولو باشر الفعل بعضهم حده واكملهم وان اخذ  
 مالا وجرح قطع من خلاف والجرح هدر وان جرح فقط  
 او قتل قاتبا قبل ان يؤخذ فلا حد والحق المولى ان شاء عفو وان شاء







دفعه الا بالتل ولا يجوز صلحهم ان كان

صلحنا لنا واخذ مال الاجله  
او منفعة لنا

ان لنا به حجة وهو كالجزية  
كان

ان كان

قبل النزول

قبل النزول بساحتهم وكالفي لو بعله ورفع المال ليصلحوا  
لا يجوز الا لحوف المهلاك ويصلح المردون بدون  
اخذ المال وان اخذ لا يرد ثمنه ان تخرج البند بيننا اليهم  
ومن بد منهم بخيانة قوتل فقط وان باتفاقهم او باذن  
ملكهم قوتل الجميع بلا بند ولا يباع منهم سلاح ولا خيل  
ولا حديد ولو بعد الصلح ولا يجهز اليهم وصرح  
حر او حر كافر او جماعة او اهل حصن وحرم قتلهم  
فان كان فيه ضرر فبذ اليهم واذب ولغا امان زمي واسير  
وتاجر عندهم وكذا امان من اسلم ولحمها جرا ويجنون  
او عبيد او صبي غير مأذونين بالقتال وعند محمد يجوز  
ايمانهم وابو يوسف معه في رواية **باب الفداء وقسمتها**  
ما فتح الامام عنوة قسمه بين المسلمين واقر اهله عليه و  
وضع الجزية عليهم والخراج على اراضيهم وقيل الاسارى  
او اسير قهدهم او تركهم احرار اذمة للمسلمين واسلامهم  
لا يمنع اسير قهدهم ما لم يكن الاخذ ولا يجوز ردهم الى دارهم  
ولا المنع ولا الفداء بالمال وقيل لا باس به عند الحاجة اليه  
ويجوز بالاسارى عندهما وتذبح مواش شق قتلها  
وتحرق ولا تعقر ويحرق سلاح شق قتلها ولا تقسم غنمها

بالدية او بشدة رفق

بقتل

بقتل المصالح

الى لا يحمل اليهم

الى لا يحمل اليهم  
بقتل المصالح  
بقتل المصالح  
بقتل المصالح

لكن ملكه  
لكن ملكه



في دار الحرب الا لا يد اعثت بترد ولا تباع قبل القسمة والمقاتل  
 والرد سواد في الغنمة وكذا مذكرهم قبل اخراجها  
 يدارنا ولا حق فيها سوى لم يقاتل ولا لمن مات  
 في دار الحرب قبل اخراجها يدارنا ولو بعد الاخراج موت  
 نصيبه وينفع منها بلا قسمة بالسلاح والركوب والشيء  
 ان اجتمع وبالغلف والخطب والدهن والطيب مطلقا  
 وقيل ان اجتمع لا بالبائع اصلا ولا الثمن ولا بعد الخرج  
 بل يرد ما فضل الى الغنمة وان انتفع به رد قيمته وان  
 قسمت قبل الرد تصدق به لو غنيا ومن اسلمهم قبل  
 اخذه اخذ نفسه وطفله وكل مال هو معه او وديعة  
 عند مسلم او ذمي وعقاره في ذم وقيل فيه خلاف مما روينا  
 يوسف في قوله الاول ولله الكبير وزوجه وحملها  
 وعبد المقاتل وماله مع حربي بغصب او وديعة في ذم  
 وكذا ماله مع مسلم وذمي بغصب خلا فالحما وقيل  
 ابو يوسف مع الامام **فصل** وتقسيم الغنمة للرجل سهم  
 ولل فارس سهمان وعند هما ثلثة له سهم ولفرسه سهم  
 ولا يسهم لاكثر من فرس وعند ابى يوسف يسهم لفرس  
 والبرذيين كالعناق ولا يسهم لراحلة ولا بغل والعبرة لكونه  
 فارسا او رجلا عند المجاوزة فينبغي للامام ان يعرض الجيش  
 ان

جند  
 جند  
 جند

بايدي  
 جند

ابو كحلان بافرد  
 عند دخوله

عند دخوله دار الحرب ليعلم الفارس من الرجل فيجوز  
 رجلا فاشترى فرسا فله سهم راجل ومن جاز فرسا  
 فنفع فرسه فله سهم فارس ولو باعه قبل القتال او وهبه  
 او اجره او رهنه فله سهم راجل في ظاهر الرواية وكذا لو كان  
 مريضا او مهنرا لا يقاتل عليه ولا يسهم لملوك او مكاتب  
 او صبي او امرأة او ذمي بل يرضى لهم بحسب ما يرى ان يملوا  
 او دأوت المرأة الجورحي او دل الذمي على عورائهم وعلى  
 الطريق والخمس للمسلمين والمسالكين وابن السبيل تقدم منهم  
 ذل الغني الفقرا ولا حق فيه لا غنياتهم وذكره تعالى  
 للترك وسهم النبي صلى الله عليه وسلم سقط بموته  
 كالصنع وان دخل دار الحرب من لا منعة له بلا اذن الامام  
 لا يحمي ما اخذ واوان باذنه او لغيره منة خمس وللأمام  
 ان ينقل قبل اخراج الغنمة وقيل ان يضع الحرب او رها  
 فيقول من قتل قتيلا فله سبيل او من اصاب شيئا فله  
 ربيعة او يقول لسرية جعلت لكم الربيع بعد الخمس  
 ولا ينقل بكل الماخوذ ولا بعد الاخراج الا من الخ والتب  
 للكل ان لم ينقل وهو مركبة وما عليه وشيابه وسلاحه  
 وما معه لا ماع غلامه على اية اخرى والتفيل  
 لقطع حق الغير لا للملك خلا فالجند فلو قال من اصاب

جند

جند

جند



في البيع والشراء  
في البيع والشراء  
في البيع والشراء

جارية فهي له لا يحمل لمن احبها الوطي ولا البيع قبل الاحراز  
خلا فانه **باب استيلاء الكفار** اذا سبي الترك الروم واخذوا  
اموالهم ملكوها ونقلت ما وجدنا من ذلك اذا غلبنا عليهم  
وان غلبوا على اموالنا واحرزوها بدارهم ملكوها وكذا لو  
قد متنا اليهم بعين فاذا اظهرنا عليهم فمن وجد ملكه اخذ به قبل  
القسمه مجانا وبعددها ان كان مثليا لا ياخذها وان قيمتها بالقيمة  
وان اشتراه منهم تاجروا اخرجوه وهو قيمتي ياخذ بالثمن  
ان اشتراه به وان اشتراه بعرض فقيمة العرض وان وهب  
له فبقيته ومثله المثل في اشتراؤه بثلثي او بعرض وان اشتراه  
بجنية او وهب له لا ياخذها وان كان عبدا فقيمت عينه  
في يد التاجر واخذ ارشها ياخذ بكل الثمن ان شاء وان اسروا  
من يد التاجر فاشتراه اخر ياخذ المشتري الا وللمنه ثمنه  
ثم للمالك منه بالثمنين وليس له اخذه من المشتري الثاني  
ولا يملكون حرنا ومدبرنا وام ولدنا ومكاتبنا ونملك عليهم  
كل ذلك ولا يملكون عبدا ابوا اليهم فياخذ ما لكان بعد  
القسمه مجانا ايضا لكن يعرض عنه من بيت المال وعند  
ها هو كالماني سوي فان ابى بفارس ومناع فاشترى رجل  
ذلك كله واخرجه اخذ المالك ما سوا العبد بالثمن والعبد  
مجانا وعندهما بالثمن ايضا وان اشترى مستام من عبدا

مسلم

في البيع والشراء  
في البيع والشراء  
في البيع والشراء

مسلموا وادخله دارهم عنق خلا فالهما وان اسلم عبد لهم  
ثم فجاءنا وظهرنا عليهم واخرج الى عسكرنا فهو حرة  
**باب المستامين** اذا دخل تاجرنا اليهم بامان لا يحمل له ان يتعصب  
لشي من مالهم او دمه فان اخذ شيئا واخرجه ملكه  
ملكه مخطورا فيصدق به وان غدر به ملكهم فاخذ ماله  
او جيبته او فعل ذلك غيره بغيره حمل له التعرض كالاسير  
وان ادانته حرني او ادان حربيا او غصب احداهما الاخر  
واخرجنا اليها لا يقضي بشيء وكذا لو فعل ذلك حربيان وخرجنا  
مستامين وان خرجا مسلمين قضى بالذي لا بالغصب ولو اسلم  
الحرني بعد ما غصبه المسلم ثم خرجا يقضي بالرد ديانته وان قتل  
احد المسلمين المستامين الا حرمته فعليه الدية في ما لكان  
والكفارة ايضا في الخطاء وان كانا اسيرين فلا شيء الا الكفارة  
في الخطاء وعندهما كالمستامين ولا شيء في قتل المسلم  
مسلم اسلم ولم يهاجر سوى الكفارة في الخطاء انفا **باب**  
لا يمكن مستامين ان يعقيم في دار ثمانية ويقال  
له ان اقمته في دار ثمانية نضع عليك الجزية فاذا قام  
سنة صار ذميا ولا يمكن من العود الى داره وكذا لو قتل له  
ان اقمته شهرا او نحو ذلك فاقام واشترى ارضا  
ووضع عليه جزاءا وعليه جزية سنة من حين

لان الادانة وقت صحة لزمها بخلاف الغضب  
لا بد من وقتي ولا غصب  
صدر الزعم







وَتُسَرَّقُ أَثَاغُهُمَا وَطِفْلُهُمَا وَلَا جُزْيَةُ عَلَى صَبِيٍّ وَامْرَأَةٍ  
 وَمَمْلُوكٍ وَمَكَاتِبٍ وَشَبَحٍ كَبِيرٍ وَزَيْنٍ وَاعْمَى وَمَقْعَدٍ وَفَقِيرٍ  
 لَا يَكْتَسِبُ رَأْسَ أَهْبٍ لَا يَخَالُطُ وَتَجِبُ فِي أَوَّلِ الْحَوْلِ وَيُؤْخَذُ  
 قَسْطُ كُلِّ شَيْءٍ فِيهِ وَتَنْقُطُ بِالْإِسْلَامِ أَوِ الْمَوْتِ وَتَدْخُلُ  
 بِالْمَنْكَرِ خِلَافَهُمَا خِلَافَ خَرَجِ الْأَرْضِ وَلَا يَجُوزُ اخْتِلَافُ  
 بَيْعِهِ أَوْ كَيْسِيَّةٍ أَوْ صَوْمَعَةٍ فِي دَارِنَا وَتُعَادُ الْمَرْهَمَةُ مِنْ غَيْرِ  
 نَقْلِ وَتُجَبَّرُ الذَّمَّى فِي ذِيهِ وَمَرْكَبِهِ وَسِرْجِهِ وَلَا خَيْلًا وَلَا رُكْبًا  
 يَجْعَلُ بِمِلَاحٍ وَيُظْهِرُ الْكَيْسِيَّةَ وَيَرْكَبُ سَرْجًا كَالْكَافِي الْأَحْمَرِ  
 أَنْ يَرْكَبَ إِلَّا لِمُضَرَّةٍ وَخُحٍّ يَنْزِلُ فِي الْمَجَامِعِ وَلَا يَلْبَسُ مَا يَخْصُصُ فِي  
 أَهْلِ الْعَالَمِ وَالزَّهْدِ وَالشَّرَفِ وَمُتَزَانُ شَاهٍ فِي الطَّرِيقِ  
 وَالْحَتَامِ وَيَجْعَلُ عَلَى دَارِهِ عِلَامَةً كَيْلًا لَا يَسْتَغْفِرُ لَهُ وَلَا يُبَادِلُ  
 بِإِسْلَامٍ وَيَصْطِقُ عَلَيْهِ الطَّرِيقُ وَيُؤْدِي الْجُزْيَةَ قَائِمًا  
 وَالْأَخْذَ قَاعِدًا وَيُؤْخَذُ بِتَلْبِيَّةٍ وَيُزَيَّرُ وَيُقَالُ لَهُ أَدَا الْجُزْيَةَ  
 يَأْذَمُ أَوْ يَأْعَدُ وَاللَّهُ تَعَالَى وَلَا يَنْقُضُ عَهْدَهُ بِالْأَبَا  
 عَنْ الْجُزْيَةِ أَوْ بَرْنَاهُ مُسَلِّمَةً أَوْ قَتْلَهُ مُسْلِمًا أَوْ سَبَّهَ النَّبِيَّ عَلَيْهِ  
 السَّلَامُ بَلِّ بِالْحَقِّ بِدَارِ الْحَرْبِ أَوْ الْغَلْبَةِ عَلَى مَوْضِعٍ  
 لِمَا رُبِنَا وَيَصِيرُ كَالْمُرْتَدِّ لَكِنْ لَوْ أَسْرَ سَيْتَرُوقَ وَالْمُرْتَدِّ قَتْلَ  
 وَيُؤْخَذُ مِنْ بَنِي تَغْلِبَ رِجَالَهُمْ وَنِسَائُهُمْ ضَعِيفُ الزُّكُوفِ قَتْلَ  
 لَأَمِنْ صَبِيَانَهُمْ وَيُؤْخَذُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ الْجُزْيَةَ وَالْحَرَجَ كَوَالِي

كوتورم

الكتبة  
بدر قوشاغي

ويعرف  
أو صفت

وَيَصْرِفُ الْحَرْجَ وَالْجُزْيَةَ وَمَا اخَذَ مِنْ بَنِي تَغْلِبَ أَوْ مِنْ أَرْضٍ أَجَلِيٍّ  
 أَهْلًا بِهَا عَنْهَا أَوْ هَدَاهُ أَهْلُ الْحَرْبِ أَوْ اخَذَ مِنْهُمْ بِأَقْتَالٍ فِي  
 مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ كَسَدِ الثُّغُورِ وَبِنَاءِ الْفَنَاطِرِ وَالْجُسُورِ وَكِفَايَةِ  
 الْعُلَمَاءِ وَالْمُدْرِسِينَ وَالْمُفْتِينَ وَالْقَضَاةَ وَالْعَمَالَ وَالْمُقَابِلَةَ وَذَرَارِيهِمْ  
 وَمِنْ مَاتَ فِي نِصْفِ الْعَتَةِ حَرَمَ مِنَ الْعَطَاءِ **بَابُ الْمُرْتَدِّ** مَنْ  
 ارْتَدَّ الْعِبَادُ بِاللَّهِ يَعْزُضُ عَلَيْهِ الْإِسْلَامَ وَتَكْفُفُ شَهِيَّتُهُ  
 إِنْ كَانَتْ فَإِنْ اسْتَحْيَلُ حَبْسَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَإِنْ تَابَ لَأَقْتُلَ  
 وَتَوَقَّاهُ بِالْبَيْتِ عَنْ كَلَامِ دِينٍ سِوَى الْإِسْلَامِ أَوْ عَمَّا اسْتَقْبَلَ اللَّهَ  
 وَقَتْلَهُ قَبْلَ الْعَرْضِ تَرْكُهُ ذَنْبٌ لَا ضَمَانَ فِيهِ وَيُزَوِّلُ مَلِكُهُ عَنْ  
 مَالِهِ مَرْقُوفًا فَإِنْ اسْلَمَ عَادَ وَإِنْ مَاتَ أَوْ قَتَلَ أَوْ لَحِقَ بِدَارِ الْحَرْبِ  
 وَتَحْكَمُ بِهِ عَقْبُ مَدَبَرَةٍ وَأَمَهَاتٍ أَوْ لَادِهِ وَحَلَّتْ دِيُونُهُ وَكَبِ  
 إِسْلَامُهُ لَوَارِثَتِهِ الْمُسْلِمِ وَكَسْبُ رَدِّهِ فِي وَيَقْضَى دِينُ إِسْلَامِهِ  
 مِنْ كَسْبِ إِسْلَامِهِ وَدِينِ رَدِّهِ مِنْ كَسْبِهَا وَيُوقَفُ بَيْعُهُ  
 وَشِرَاؤُهُ وَاجَارَتُهُ وَهَبَتُهُ وَرَهْنَتُهُ وَعَقْدُهُ وَتَدْبِيرُهُ وَكِتَابَتُهُ  
 وَوَصِيَّتُهُ فَإِنْ اسْلَمَ صَحَّتْ وَإِنْ مَاتَ أَوْ قَتَلَ أَوْ حَكَمَ بِمَلِكِهِ  
 بَطَلَتْ وَقَالَ لَا يَزُولُ مَلِكُهُ عَنْ مَالِهِ وَتَقْضَى دِيُونُهُ مَطْلَقًا  
 مِنْ كَلَامِ كَسْبِيهِ وَكَلَامِ لَوَارِثَتِهِ الْمُسْلِمِ وَمَحْدُودًا عَنْ كَوْنِهِ وَارِثًا عِنْدَ الْكَلَامِ  
 وَأَبُو يَوْسُفَ عِنْدَ الْحُكْمِ بِهِ وَتَصَحُّحُ نَصْرِ فَاثَةٍ وَلَا يَوْفُفُ غَيْرُ الْمَا  
 وَضَةٍ لَكِنْ كَتَصْرِفُ الصَّحَاحِ عِنْدَ أَبِي يَوْسُفَ وَكَتَصْرِفُ الْمَرْبُ

١٥  
 لقوله عليه السلام من بدل دينه فاقتلوه  
 ان لم يثبت



عند ويصح انفاقا استيلاده وطلاقه ويطلق نكاحه وذ  
بيحته وتتوقف مفاوضته ويزنه امرأته المسلمة ان مات  
او قتل وهي في العدة وان عاد مسلما بعد الحكم بما قاله اخذ  
بافيها في يد وارثه ولا ينقض عتق مديره وام وله وان عاد قبله  
فكانه لم يرتد والراية لا تقتل بل تحبس حتى تنوب وتنصب  
كل أيام والامة يجبرها مولاهما وينفذ جميع تصرفها في مالها جميع  
كسبها لوارثه المسلم اذا ماتت ويرثها زوجها ان ارتدت مريضة  
لان ارتدت صحيحة وقائلها يعزز فقط وسائر احكامها كالرجل  
فان ولدت امته فادعاه ثبت شبهة وامومتها والولد حرة فله  
مطلقا ان كانت مسلمة وكذا ان كانت نصرانية الا ان ولدت  
لاكثر من نصف حول منذ ارتدت وان لحق بماله فظهر عليه  
فهو في الحق ثم رجع فذهب به فظهر عليه فهو لوارثه  
قبل القسمة وان لحق ففقدى بعبده لابنه فكانت له الابن فجالد  
مسلم فبدل الكتابة والولاية له ومن قتله خطأ فقتل على رده  
او لحق فدينه في كسب اسلامه وقال لا في كسبه مطلقا و  
من قطعت يده عمدا فارته والعباد بالله تعالى ومات منه  
او لحق ثم جاء مسلما ومات منه فنصف دينه لورثته في مال القاطن  
وان اسلم بدون الحاق في مات فمات الدية وعند محمد نصفها مكانه  
اسرته فالحق فاخذ بماله وقتل فبدل الكتابة لمولاه والباقي لورثته

نحوه عليه السلام لا تقتل  
المرأة آخرة كانت او امة

زوجان

زوجان ارتدا فلحقا فولدت المرأة ثم ولد الولد فظهر عليهم  
فالولدان في ويجبر الولد على الاسلام لا ولده واسلامه الصحيح  
العاقل صحيح وكذا ارتداه خلا فالابن يوسف ويجبر على الاسلام  
ولا يقتل ان الى **باب النكاح** اذا خرج قوم مسلمون عن طاعة  
الامام وتغلبوا على بلاد دعاهم الى العود وكشف شهرتهم وبدلهم  
بالقتال لوتجيزوا مجتمعين وقبل ما يبيعهم وافان كان لهم فيه  
اجمروا على جرحهم وانبع موتيهم والافلا ولا تسبق في ريتهم  
ولا يقسم بالهم بل يجسوا حتى يتوبوا فيرد عليهم وجاز استعمال  
سلاحهم وخيلهم عند الحاجة وان قتل باع مثله فظهر عليهم  
لا يجب شئ وان غلبوا على مصر فقتل بعض الهله اخر منعهما  
قتل به اذا ظهر على المصر وان قتل عادل مورثه الباغي برثه ولو بالعكس  
لا يرثه الباغي الا ان ادعى انه كان على الحق وعند ابى يوسف  
لا يرثه مطلقا وكره بيع السلاح ممن تعلم انه من اهل الفتنة  
وان لم يعلم فلا **كتاب اللقيط** اللقيط مندوب وان خيف فلا  
فواجب وكذا اللقطة وهو حرا الا ان ثبت سرقه بحجة ونفقة  
في بيت المال وكذا اجنابته وارثه له وان انفق عليه الملقط  
فهو مبرج الا ان ياذن الحاكم بشرط الرجوع او يصدر اللقيط  
اذ ابلغ ولا يؤخذ من ملقطة وان ادعاه واحد ثبت نفيه  
منه ولو عبدا وهو حرا ودميا وهو مسلم ان لم يكن في مفرهم

عسر



وذى ان كان فيه وان ادعاه اثنان معا ثبت منهما وان وصف  
 احدهما علامة فيه او سبق فهو اولى والحق والمسلم اولى من العبد  
 والذمي وان شذ عليه مال او على دابة هو عليها فهو له ينفق  
 منه عليه بامر قاض وقيل بدونه ايضا وله شراء ما لا بد له  
 من طعام وكسوة وقبض هبته وتسلم في حرقه لا تزوجه ونصفه  
 في ماله لغير ما ذكر ولا اجارة في الاصح وقيل له اجارته **كتاب النفقة**  
 هي امانة ان اشهد انه اخذها ليردها على صاحبها والا ضمن  
 والقول للمالك ان التكرار اخذ للرد وعند ابي يوسف للمنفقة  
 ويكفي الاشهاد بوقوله من سمعته يشهد لفقته فدلوه على ويعرفها  
 في مكان اخذها وفي الجامع منه يغلب على ظنه عدم طلب  
 صاحبها بعد ها هو الصحيح وقيل ان كانت عشرة دراهم فكثر غمده  
 فهو لا وان كانت ثلثي فايا ما وما لا يبقى يعرف الى ان يخاف فساد  
 ثم يتصدق بها ان شاء واجره له او ضمن المنفق او الفقير  
 لوها لكه وابرها ضمن لا يرجع على الآخر وثا اخذها منه  
 ان باقية ولقطة الحل والحرم سواء ويجوز التقاط البريمة  
 وهو مبسوع في انفاقه عليها بلا اذن حاكم وان باذنه بشرط  
 الرجوع فدين على ربها له ان يحبها عنه حتى ياخذ فان اشع  
 بيعت في النفقة فان هلك بعد الجمس سقط وان قبله  
 لا ويجوز القاضى ماله منفعة وينفق منها وما لا منفعة له ياذن  
 ما لا نفقا

فان جاء بها بعه اجازة  
 ان شاء

بالانفاق ان المصلح اذا اقام البيعة انما لفقته وان قال لابنه  
 لي يقول لة عليها ان كنت صادقا والابا عه وامر بحفظ ثمنه  
 وللمنفق ان يتنفق بالمنفقة بعد التعريف لوفيقا وان  
 غنيا صدق بها ولو على ابويه او ولده او زوجته لوفيقا  
 وان كانت حرة كالنوي وقشور الزمان والمسبل بعد  
 الحصاد وينفق بها بدون تعريف ولها ملك اخذها  
 ولا يجب دفع النفقة الى مدعيها الا بيينة ويجل ان يبي  
 علامتها من غير جبر **كتاب الايق** نذب اخذ من قولي  
 عليه وكذا الضال وقيل بركة افضل ويرفعان الى الحاكم فيحبس  
 الايق دون الضال ولين ردة من مائة سفرا رجوعا  
 درهما وان كانت قيمته اقل من اربعين فقيمتها الا درهما  
 عند مجده وعند ابي يور اربعون وان ردة من دونها فيحبس  
 وان ابق منه لا يضمن ان اشهد انه اخذ ليرده والا فلا  
 شئ له ويضمن ان ابق منه وجعل الرهن على المورثين وجعل  
 الجاني على المولى ان فداه وعلى ولى الجانية ان دفعه  
 وجعل المديون من ثمنه ويقدم على الدين ان بيع فيه  
 وعلى المولى ان اداه عنه وجعل الموهوب على الموهوب له  
 وان رجع الواهب في هبته بعد السر وأمر نفقته كالنفقة  
 والمديون المولد كالقن وان كان الراذ ابر المولى او ابنة

لا يتعدى المملوك الذي غرق من مال كقصد  
 والفضال المملوك الذي ضل الطريق الى منزله  
 من غير قصد  
 صدر الرهن  
 قول بغيره

تؤخذ في نذر كماله الى صنفين  
 حلالا وحراما



وهو في عياله او وصيته او احد الزوجين فلا شيء له والمالك  
الصبي كالبالغ **كتاب المقتد** هو غائب لا يدري مكانه  
ولا حياته ولا موته فيصيب له القاضي من يحفظ ماله وينفق  
حقه مما لا وكل له فيه ويبع ما يخاف عليه من ماله وينفق  
على زوجته وقريبه ولا دأ وهو حتى في حق نفسه لا تنكح امراته  
ولا يقيم ماله ولا يفسخ اجارته ميت في حق غيره فلا يرث من  
مات حال فقده ان حكم موته فيوقف نصيبه منه كالأول ايضا  
الى ان يحكم بموته فان جاء قبل الحكم به فهو له والآفل يرث  
ذلك المال لولاه واذا مضى من عمر ما يعيش اليه اقرانه وقيل  
تسعون سنة وقيل مائة وعشرون سنة حكم موته في حق  
ماله حيث فلا يرثه من مات قبل ذلك وتغذ زوجته  
للزوت عند ذلك **كتاب الشركة** هي ضربان شركة ملك  
وشركة عقد فالأولى ان يملك اثنان عينا ارثا وشراء  
او انهما باوا استيلا ما واختلط مالهما بحيث لا يتميزا وخطاه  
وكل منهما اجتنى في نصيب الآخر ويجوز بيع نصيبه من  
شريكه في جميع الصور ومن غيره بغير اذنه فيما عدا  
الخط والاختلاط فلا يجوز بلا اذنه والثانية ان يقول  
احدهما اشراكك في كذا ويقبل الآخر وكنها الايجاب  
والقبول بشرطها عدم ما يقطعها كشرط دراهم معينة

من الربح لاحدهما وهي اربعة انواع شركة مفادضة وهي  
ان يشترك متساويان تصرفا ودينا ومالا ورعا وتنضم  
الوكالة والكفالة فلا يجوز بين مسلم وذمي خلافا لابي يوسف  
ولا بين حر وعبد وبالغ وصبي ولا بين صبيين او عبدين  
او مكاتبين ولا بد من لفظ المفادضة او بيان جميع مقضياتها  
ولا يشترط تسليم المال ولا خلطه وما اشتراه كل منهما سوى  
طعام اهله وكسوتهم فلها وكل دين لازم احدهما بما نصح  
فيه الشركة كبيع وشراء واستيجار لزوم الآخر وان لازم  
كهما بكفالة بامر لزم الآخر خلافا لهما وكذا ان لازم بغض  
لابي يوسف وفي الكفالة بلا امر لا يلزمه في الصحيح وان  
احدهما ما نصح به الشركة او وهب له وقبضة صارت  
عنانا وكذا ان فقد فيها شرط لا يشترط في العنان وان  
عرضا وعقارا بقيت مفادضة ولا تصح مفادضة ولا عنان  
الا بالدرهم والدينار او بالفلوس النافقة عند محمد وابي  
والنقرة ان تعامل الناس بهما ولا يصح ان بالعروض الا ان  
يباع نصف عرضه بنصف عرض الآخر ثم فقد الشركة  
ولا بالكيل والموزون والعدد كالمقارب قبل الخلط وان  
خلطا جنسا واحدا ثم اشتركا فشركة عقد عند محمد وملك  
عند ابي يوسف وان خلطا جنسين لا تفقد اتفاقا وشركة

سكنى لغير الزوج



عنان وهي ان يشتركا متساويين فيما ذكر او غير متساويين  
وتضمن الوكالة دون الكفالة وتصح في نوع من التجارات  
وفي عمومها ويحضر مال كل منهما وبكاه ومع تفاضل في رأس  
المال والربح ومع التساوي فيهما او في احدهما دون الآخر  
عند عملهما ومع زيادة الربح للعامل عند مجده احدهما ومع كون  
مال احدهما دراهم والاخر ثمانين ولا يشترط الخلط فيها  
ايضا والوضعية على قدر المال وان شرط غير ذلك وما شراه  
كل منهما طوبى بثمنه فهو فقط ورجع على شريكه بحصة منه  
ان اذاه من ماله وبطلت الشركة بهلاك المالكين او احدهما  
قبل الشراء وهو على ماله قبل الخلط هلك في يده او في يد  
الاخر وعليهما بعده فان هلك بعد ما شرك الاخر ماله  
فالمشرك بينهما ورجع المشتري على شريكه بثمن حصته  
وان هلك قبل شراء الاخر فان كان وكلاه حين الشركة  
صريحاً فالمشركي لهما شركة ملكت ورجع بحصته والا  
فالمشركي فقط ولكل من شريكى المفاوضة والعنان ان  
يضع ويضارب ويتاجر ويؤكل ويودع ويده في المال  
يدامانه وشركة الضايح والمقبل وهي ان يشرك خياطان  
او صباغ وحياط على ان يتقبل الاعمال ويكون الكسب بينهما  
ولو شرط العمل نصفين والربح اثلاثا جاز وكل عمل يقبله

صباغين

احدهما يلزمها فعلى كل منهما الطلب بالعمل ولكل منهما طلب  
الاخر ويبرأ الدافع بالدفع الى احدهما والكسب بينهما  
وان عمل احدهما فقط وشركة الوجوه وهي ان يشتركا  
ولا مال لهما على ان يشترى بوجوهها ويبيعا والربح بينهما  
فان شرط لهما مفاضلة صحت ومطلقها عنان وتضمن  
الوكالة فيما يشترى به فان شرط مفاضلة المشتري او مثله  
فالربح كذلك وشرط الفضل باطل **فصل**  
ولا يجوز الشركة فيما لا تصح الوكالة به كالاخطاب  
ولا احتشاش <sup>او خلق</sup> والاصطياد <sup>او خلق</sup> والا ستقاء وما جمعه كل <sup>او خلق</sup>  
فله وان اعانه الاخر فله اجر مثله لا يزداد على نصف من  
الماخوذ عند ابي يوسف خلا للمجد وما اخذ معا فلهما  
نصفين وان كان احدهما بغل والاخر راوية فاستغنى  
احدهما فالكسب له ولا اجر لآخر مثله ماله والربح في الشركة  
الفاسدة على قدر المال وبطل شرط الفضل وبطلت الشركة  
بموت احدهما وبالحاقه بمرتد ان حكم به ولا يزكى احدهما  
مال الاخر بلا اذنه فان اذن كل لصاحبه فاذن معا ضمن  
كل حصته صاحبه وان اذنا معا فباضمن الثاني علم باداء الاول  
اولا وقالا لا يضمن ان لم يعلم وان اذن احد المفاوضين  
لشريكه ان يشترى امة ليطاها ففعل فهي له خاصة



بلا شئ وتأخذ كمال ثمنها وقال ايضاً حصته شريكه  
**كتاب الوقف** هو حبس العين على ملك الوقف والتصدق بالثمن  
 كالعارية فلا يلزم <sup>ملاك</sup> ولا يزول ملكه الا ان يحكم به حاكم  
 قيل ان يعلقه بموته بان يقول اذا مت فقد وقفت وعندهما  
 هو حبس العين على ملك الله تعالى وجه يعود نفعه الى العباد فيلزم ونزول  
 ملكه بمجرد القول عند ابي يوسف وعند محمد لا ما لم يسلمه الى ولي  
 فلو وقف على الفقراء او بنى سقاية او خاناً او رباطاً بنى السبيل  
 او جعل ارضه مقبرة لا يزول ملكه عنه الا بالحكم وعند ابي يوسف  
 يزول بمجرد القول وعند محمد اذا سلمه الى متولى واستغنى الناس  
 من السقاية وسكون الخان والرباط ودفنوا في المقبرة وشرط  
 لتمامه ذكر مضر في مؤيد وعند ابي يوسف يصح بدونه واذا  
 انقطع صرف الى الفقراء وصح عند ابي يوسف وقف المشاع  
 وجعل عمالة الوقف او الولاية لنفسه وجعل البعض او الكل لآدمان  
 او لآدم او مدبريه ماداموا احياء وبعدهم للفقراء وشرط ان  
 يستبدل به غيره اذا شاء خلا فالمحمد في الكل وصح وقف الفقراء  
 وكذا المنقول المتعارف وقفه عند محمد كالفقاس والمرد والقدر  
 والمنشأ والجنانة وبنائها والقدر والمراجل والمصاحف والكتب  
 وابو يوسف معه في وقف السلاح والكرام كالخيل والابل في  
 سبيل الله وبه يفتي وكذا يصح عند ابي يوسف وقفه تبعاً لمن

وقف

دستور  
 سر

عطف على قوله ينفذ لا على العبد

وقف ضيقة ببقرها واكرها وهم عبيد وسائر آلات الخزانة واذا  
 صح الوقف فلا يملك ولا يملك الا انه يجوز قيمة المشاع عند  
 ابي يوسف ويبدأ من ارتفاع الوقف بعمارة وان لم يشرطها  
 الواقف ان وقف على الفقراء وان على معين فعليه ان لا يمنع  
 او كان فقيراً اجرة الحاكم وعمرة من اجرة ثم رده اليه ونقص  
 الوقف يصرف الى عمارته ان احتاج والا يحفظ الى وقت الحاجة  
 وان تعذر صرف عنه يباع ويصرف ثمنه اليها ولا يقسم بين  
 مستحق الوقف **فصل** اذا بنى سبيحاً لا يزول ملكه عنه  
 حتى يقرض عن ملكه بطريقة ويأذن للصلاة فيه ويصلي فيه وحده  
 وفي رواية شرط صلاة جماعة ولا يصح جعله تحت سرداب  
 المصالحه فان جعله لغیر مصالحه او جعل فوقه بيتاً وجعل باباً  
 الى الطريق وعزله او اتخذ سقف داره مسجداً وان للصلاة فيه  
 لا يزول ملكه عنه وله بيعه ويورث عنه وعند ابي يوسف يزول  
 بمجرد القول مطلقاً ولو ضاق المسجد ويجنبه طريق العامة  
 يوسع منه وبالعكس رباط استثنى عنه يصرف وقفه الى  
 اقرب رباط اليه والوقف في المرض وصيته ويتبع شرط الوقف  
 في اجارة الوقف ان وجد والا فيختار الا توجب الفياض الشرفين  
 ثلاث سنين ولا غيرها اكثر من سنة ولا يجوز الا باجماع المشايخ  
 ثم لا يقض ان ذابت الاجرة لكثير الرغبة وليس للموقوف عليه

يرى من

يقضي  
 سر

يقف



ان يوجر الا بانابة او ولاية ولا يعار ولا يرهن وان عصب عفا  
 وتجار وجوب الضمان ولو شرط الولاية لنفسه وكان خائفا  
 تنزع منه وان شرط ان لا تنزع **كتاب المبيع** البيع مبادلة مال  
 بمال ويتعقد بايجاب وقبول بلفظه الماضي كعبت واشتريت  
 ومادل على معناها وبالتعاظم في النفيس والحسيس هو الطبع  
 ولو قال خذه بكذا فقال اخذت او رضى صحت واذا وجب  
 احدهما فلا اثر ان يقبل كل المبيع بكل الثمن وان رجع الموجب  
 او قام احدهما عن المجلس قبل القبول بطل الايجاب واذا  
 وجد الايجاب والقبول لزم البيع بلا خيار لمجلس ويصح في العوض  
 المشار اليه بلا معرفة قدره ووصفه لا في غيرهما  
 وموكل باجل معلوم ولو اشترى باجل سنة فباع البايع للمبيع  
 حتى مضت ثم سلم فله اجل سنة اخرى خلا فالحماوان  
 اطلق الثمن فان استوت مالته النقود ورواجها صحت ولو  
 ما قدر من اى نوع كان وان اختلفت رواجا في الاروج  
 وان استوى رواجا لا ماليتها فسد ما لم يبين ويصح في الطعان  
 وكل مكيل وموزون كيلا وزنا وكذا جرافا ان بيع بغير  
 جنة وباناء او حجر معين لا يذرى قدره ومن باع ضيقا  
 كل صاع بدرهم صح في صاع فقط الا ان يسمى جلتها و  
 للمشتري الفسخ بالخيار وان كيل او سمي جلتها في المجلس ذلك

في المجلس او يتركه لا يفسد ولا يفسد

ومن باع

زيد عمره ثم قدره معلوم بان ايجاف  
 ثم قدره ايجاف معلوم وعقد كالم ولد قد  
 عمره مؤداه معلوم بان ايجاف زيد ورجع  
 تاد او لورى الى بيان بوبه  
 او لماز

بوصورته عمره مؤداه معلوم بان ايجاف  
 انه كذا زيد عمره مؤداه او لورى بان  
 الطور

بوصورته عمره مؤداه معلوم بان ايجاف  
 انه كذا زيد عمره مؤداه او لورى بان  
 او لماز

باب المبيع

ومن باع قطع غنم كل عشرة بدرهم لا يصح في شئ منها  
 وكذا الموباع ثوبا كل ذراع بدرهم وكذا كل معدود متفاو  
 وعندهما يصح في الكل في جميع ذلك وان باع صبرة على انتها  
 مائة فغير مائة درهم فوجدت اقل واكثر اخذ المشتري  
 الاقل بحصته او فسخ والذا اند البايع وفي المزروع ثا  
 خذ الاقل بكل الثمن او يفسخ والذا يد له بلا خيار البايع  
 وان سمي لكل ذراع فسطا اخذ الاقل بخصته وكذا  
 نزايد وله الخيار في الوجهين وصح بيع عشرة اسهم من مائة  
 سهم من دار لا يبيع عشرة اذرع من مائة ذراع منها وعند  
 لهما يصح فيهما ولو باع عدلا على انه عشرة اذرع فاذا هو  
 اقل واكثر فسد البيع ولو فصل الثمن فكذا في الاكثر ويصح في الاقل  
 بخصته ويخير المشتري وان باع ثوبا على انه عشرة اذرع كل  
 ذراع بدرهم اخذ المشتري بعشرة او عشرة ونصفا بلا خيار  
 وبشعة او تسعة ونصفا بخيار وعند ابي يوسف يخير في اخذ  
 باحد عشر في الاول وبعشرة في الثاني وعند محمد يخير في  
 اخذه في الاك بعشرة ونصف وفي الثاني ببشعة ونصف  
 يدخل البناء والمفاتيح في بيع الدار بلا ذكر وكذا  
 لشجر في بيع الارض ولو اطلق شراء شجرة دخل مكانها  
 عند محمد وهو المختار خلافا لابي يوسف ولا يدخل الذرع

في المجلس او يتركه لا يفسد ولا يفسد



في بيع الارض ولا الثمر في بيع الشجر الا باشرطه وان ذكر  
الحقوق والميراث ويقال للبايع اقلعه واقطعها وسلم البيع وكذا  
لا يدخل حيز بذكره لم يثبت بعد وان ثبت ولم يصير له فتمه دخل  
وقيل لا ومن باع ثمرة اصلها او لم يذبح ويقطعها المشتري  
للحال وان شرط تركها على الشجر فسد ولو بعد تنافى عظيمها  
خلا فالجهد وكذا شراء الذرع وان تركها بان البايع بلا اشتراط طاب  
له الزيادة وان بغيره انه تصدق بما زاد في ذاتها وان بعد ما شئت  
لا تصدق بشئ وان استاجر الشجر الى وقت الادراك بطلت  
الاجارة وطابت الزيادة وان استاجر الارض لترك الذرع  
فسدت ولا تطيب الزيادة ولو اثمرت ثمرا آخر قبل القبض فسد البيع  
وبعد القبض يشتركان والقول في قدر الحادث للمشتري ولو باع  
ثمرة واستثنى منها رطلا معلومة صح وقيل لا ويجوز بيع الثمر في بطنه  
ان بيع بغير حيزه وكذا الباقي في قشره والارض والسهم وكذا  
للوزن والقياس والجوز في قشرها الاول واجرة الكيل وعد البيع  
وزنه وزنه على البايع واجرة نقد الثمن وزنه على المشتري  
وفي بيع سلعة بثمن سلم هو الا ان لم يكن مؤجلا وفي بيع  
سلعة بسلعة او ثمن بثمن سلم معا **باب الخيار** مع خيار الشرط  
لكل من العاقلين ولهما معا ثلاثة ايام لا اكثر الا ان اجاز في الثلاثة  
وعندهما يجوز ان ينسب مدة معلومة اى مدة كانت وان اشترى  
على انه

والاربعة الا ان ينقد في الثلاثة

ان <sup>ايام فلا بيع صح</sup> على انه لم ينقد الثمن الى ثلاثة وعند محمد يجوز الى اربعة واكثر  
خيار البايع يمنع خروج البيع عن ملكه فان قبضه المشتري قبل  
لزمه قيمته وخيار المشتري لا يمنع فان هلك في يده لزم الثمن وكذا  
لو تعيب الا انه لا يدخل في ملك المشتري خلا فاليهما فلو اشترى  
زوجته بالخيار لا يفسد النكاح وان وطئها فله ردّها الا انه بالملك  
الا في البكر ولو ولدت في مدته لا تصير ام ولد ولو اشترى وقيمة  
او عبد بعد قوله ان ملك عبد افروحا لا يعتقان في مدته  
ولا بعد حيز المشتري به في مدته من الاستيراد والاستيراد  
على البايع ان ردّت ولو قبض المشتري به المبيع باذن البايع  
ثدا ودعه عند فملك فهو على البايع لا ارتفاع القبض بالرد لعدم الملك  
ولو اشترى المأذون شيئا به فابراه بايعه عن ثمنه يبقى خياره  
وله الرد لانه يملك عدم التملك ولو اشترى زمتى من ذمتى حره فملك  
في مدته بطل شراء كذا يملكها مسلما بالاجاز خلا فاليهما في الجمع  
ومن له الخيار يجوز كحضرت خلا فالابن يوسف فان فسخ  
وعلم به في المدة انفسح والاثم العقد وبتم العقد ايضا بمرور  
من له الخيار وكذا يمضي المدة وبالاخذ بنقضه بسبب المبيع  
وبكل ما يدل على الرضى كالركوب لغير الاختيار والوطئ والاعتنا  
وتوابعه ولو شرط المشتري الخيار لغيره جاز وايضا اجاز لو فسخ  
صح وان اجاز واحد وفسخ الآخر اعتبر السابق وان كان معا

سأمة وعيب ولا يفسخ الا بحضرة



قال فسخ ولو باع عديدين بالخيار في أحدهما فان عتبه و  
فصل من كل صنف والآفلا ويجوز خيار التعيين وهو بيع أحد  
شئين أو ثلاثة على أن يأخذ المشتري إيا شاء ولا يجوز في  
في أكثر من ثلاثة ويقيد بخيره بمدة خيار الشرط على اختلاف  
والمبيع واحد والباقي أمانة فلو قبض الكل فهلك واحد أو  
تعتب لزوم البيع فيه وتعين الباقي للأمانة وإن هلك الكل  
لزمه نصف ثمن كل أو ثلثه وليس له رد الكل لأن ضم إليه  
خيار الشرط ويورث خيار التعيين والعيب لا الشرط والرؤية  
ولو اشتري على اتعاهما بالخيار فرضي أحدهما الأبرأ الآخر خلافا  
وعلى هذا خيار العيب والرؤية ولو اشتري عبد على أنه خمار  
أو كاتب فظهر رجلا فله أخذه بكل الثمن أو تركه  
من اشتري ما لم يره جازوله رده إذا لم يره ما لم يوجد ما يبطله  
وإن رضي قبلها ولا خيار لمن باع ما لم يره ويبطل خيار الرؤية  
ما يبطل خيار الشرط من تعيب وتعتب في يده تعدد رده  
بعضه وتصرف لا يفسخ كالاتفاق ويتابعه أو يوجب  
حقا الغير كالبيع المطلق والرهن والاجارة قبل الرؤية وبعد  
وما لا يوجب حق الغير كالبيع بالخيار والمساومة والمهبة بلا تسليم  
يبطل بعدها لا قبلها وكفت رؤية وجه الرقيق والداية  
وكفها وفي شاة الله لا بد من الخمس وفي شاة الفقيه لا بد  
من رؤية

من رؤية الضرع ورؤية ظاهر الثوب أن لم يكن معلما كافية ورؤية  
علمه أن معلما ورؤية داخل الدار وإن لم يشاهد بيوتها وعند  
زفر لا بد من مشاهدة البيوت وعليه الفتوى اليوم وإن رأى  
بعض المبيع فله الخيار إذا رأى باقيه وما يعرض بالمزوج كالمكيل  
والموزون ورؤية بعضه كروية كله وفي ما يطعم لا بد من الزوق  
ونظر الوكيل بالشراء والقض كاف في نظر الرسول وعندهما  
هو كالمكيل وبيع الإجمعي وشراؤه صحيح وله الخيار إذا اشتري  
وسقط بحجته المبيع أو شتمه أو ذوقه فيما يعرف بذلك وبوصف  
العقار له ومن رأى أحد الثوبين فشرهما ثم رأى الآخر  
فله أخذهما أو ردهما لا رد أحدهما ومن رأى شيئا ثم  
شراه فوجده متغيرا بخبر والآفلا وإن اختلفا في تغيره فالقول للمبايع  
وإن في الرؤية فله الشراء من المشتري <sup>وإن لم يره</sup> عدل في قباع منه ثوبا أو ربه  
وسلم فله أن يرقه بعيب لا بخيار رؤية أو شرط  
مطلق البيع يقتضي سلامة المبيع فلمن وجد في مشريته عيبا  
أو أخذه بكل ثمنه لا لمساكه ونقص ثمنه الأبرضى بايعه وكل ما أوجب  
نقصان الثمن عند التجار فهو عيب فالأباق ولو إلى مادور البقر  
من صغير يعقل عيب كذا السبقرة والبول في الفراش <sup>وإن لم يره</sup> وكثير  
عيب آخر فلو أبقا وسرق أو باي في صغيره ثم عاوده عند المشتري  
فيه رده وإن عاوده عند البلوغ لا والجنون عيب مطلقا

وإن اختلفا في الرؤية



فلو حصل في حصره وعادوه عند المشتري فيه اوفى كين سر د بيه  
والشجر والذوق والذوق والتولد منه عيب في الجارية لا في الغلام  
الا ان يكون من ذوق الاستحاضة عيب وكذا عدم حصى نيت  
سبع عشر سنة لا اقل ويعرف ذلك بقول الامه فتد اذ انقم  
اليه نكول البايع قبل القبض وبعده هو الصحيح والكفر عيب فيها  
وكذا الثيب والذين والمعال القديم والشجر والماء في العين  
فان ظهر عيب قديم بعد ما حدثت عند المشتري اخبر رجح  
بالنقصان كثوب شره فقطعه فاطلع على عيب وليس له الرد  
الا ان يرضى البايع باخذه كذلك فله ذلك حتى لو باعه المشتري  
سقط رجوعه فان جاز الثوب اوضيغه امر اولت السوق  
بسمين ثم ظهر عيبه مرجع بنقصان وليس لبايعه ارباخه  
حتى لو باعه بعد رؤيته عيبه لا يسقط الرجوع ولو اعتق بلامال  
او دبرا واستولد ثم ظهر العيب مرجع وكذا ان ظهر بعد موت  
المشتري وان اعتق على مال او قتل لا يرجع بشئ وكذا الواكل  
الطعام كله او بعضه او لبس الثوب فتحرى لا يرجع خلافا لهما  
وان شري بيضا او جوزا او بالطين او قاء او خبارا ففسد فوجده  
فاسدا فان كان ينفع به رجح بنقصانه والا فكل ثمنه ولو  
وجد البعض فاسدا او هو قليل كالواحد والاشترى في المائة صح  
البيع الا فسد ورجح بكل ثمنه ومن باع ما شره فرد عليه عيب

بقضاء

فوقه

بقضاء باقرار او كوال جهته رده على بايعه ولو قبله برضاه لآذنه عليه  
ومن قبض ما شره ثم ادعى عيبا لا يجبر على دفع ثمنه ولكن يبرهن  
او يحلف بايعه فان قال شهودي غيب دفع ان حلف بايعه و  
لزم العيب ان نكل ومن ادعى اباق مشريه يبرهن او لا انه  
ابق عنده ثم يحلف بايعه بالله لقد باعه وسلمه وما ابق قط  
او بالله ما له حق الرد عليك من الوجه الذي يدعى على او بالله  
ما ابق عندك قط لا بالله لقد باعه وما به هذا العيب او لقد باعه  
وسلمه وما به هذا العيب وفي اباق الكبير يحلف بالله ما ابق  
من مبلغ مبلغ الرجال وعند عدم بئنه المشتري على اباقه  
عنه يحلف البايع عندهما انه ما يعلم انه ابق عنده واختلفوا  
على قول الامام فان نكل على قولها حلف ثانيا كما مر ولو قال  
بايعه بعد التقابض بيعت هذ مع آخر وقال المشتري بل  
رحنه فالقول له وكذا لو اتفقا في قدر المبيع واختلفا في المقبوض  
ولو اشترى عشرين صنفه وقبض احدهما وجد بالمقبوض  
او بالآخر عيبا ردهما واخذهما ولا يرد للعيب وحده الا  
ان ظهر العيب بعد قبضه ولو وجد بعض الكيل والونى معيبا  
بعد القبض رده كله او اخذه وقبل هذا ان لم يكن في وعائين والا  
فهو كالعبد من ولو استحق بعضه بعد القبض ليس له ردهما  
ففي خلاف الثوب ومدا وات المعيب بعد رؤيته العيب

بشئ ينفقه قبله او لم

المدا



ور كونه رضا ولور كنه لرد او سفیه او شرام علفه ولا بدله منه  
 فلا ولو قطع المبيع بعد قبضه او قتل بسبب عند البائع رده واخذ  
 عنه وقال مرجع بفضل ما بين كونه سارقا وغير سارق او قاتلا  
 وغير قاتل ان لم يعلم بالعيب عند الشراء والا فلا ولوندا اولته  
 الا يدي ثم قطع في يد الاخير رجع الباعة بعضهم على بعض  
 كما في الاستحقاق وعند هما يرجع الاخير على بايعة لا بايعة  
 على بايعة ولو باع بشرط البرائة من كل عيب صح وان لم بعد  
 العيوب ويدخل في البرائة الحادث قبل القبض عند ابي يوسف  
 خلا فالحمد **باب البيع القاسد** بيع ما ليس بمال والمبيع به باطل  
 كالدم واللبنة والحرق وكذا بيع ام الولد والمذبر وكذا بيع المكاتب  
 الا ان يحرقه وكذا بيع مال غير منقوض كالمير والحزير باليمن وبيع  
 قوم ضم الى حر وذكاة ضمت الى اميته وان بين من كل وعند هما  
 يصح في العبد والذكاة ان بين القن وصح في قن ضم الى امير  
 او الى قن غيره بالحصه وكذا في ملك ضم الى وفق في الصالح وبيع  
 العرض بالخمر او بالعكس فاسد وكذا بيعه بالخمر ولا يجوز بيع  
 طريق الهواء وسماك لم تصيد او صيد والقي في خطير لا يؤخذ  
 منها بلا حيلة او دخل اليها بنفسه ولم يسه مدخله وان صيد  
 والدخل فيها وامكن اخذه بلا حيلة صح ولا يبيع كحل او الشاج واللبس  
 في الضرع وكذا الولو في الصدق والصوف على ظهر الغنم خلا فالحمد

او جلق انك

شراء من اولاد  
صوانه ودرنده قن  
بيع انك

مخبره او كدق  
كسرتك او كدق  
قن

در حد  
در حد

فيهما ولا يبيع المحمد في الشاة وضربه القانص وجذع في سقف  
 وذراع من ثوب وان ذكر قطعه فلو قطع المحذع او قطع ا  
 لذراع وسلم قبل الفسخ عاد صحيحا ولا البرائة وهي بيع الثمر  
 على التخل بثمر مجذوذ مثل كليله خرماء والمخافله وهي بيع الثمر  
 في سبيله بين مثل كليله خرماء ولا البيع بالملامسة والمنايعة  
 والقاء الحجر بان ينسأ او انسلعة فيلزم البيع لو لمستها المني  
 او وضع عليها حجرا او بندها اليه البائع ولا يبيع ثوب بين  
 ثوبين الا بشرط ان ياتخذ ايها شاة ولا يبيع البراعي ولا يبيع  
 ولا التخل بلا كواراة خلا فالحمد ودود الغنم وتبيده وعند  
 ابي يوسف يجوز في الذود اذا كان مع الغنم وفي البض عنه  
 قولان وعند محمد يجوز بيعهما مطلقا وهو المختار ولا يبيع  
 الابن الا ممن يزعم انه عنده فان عاد قبل الفسخ لا يقبل  
 صحيحا وقبل ينقلب ولا بين امرأة ولو بعد الحد وعند ابي  
 يصح في لبن الامة ولا شعر الخنزير ولكن يباح الانتفاع  
 بالخمر رصم وزر ونبيذ الماء القليل عند ابي يوسف لا عند محمد  
 ولا يبيع شعر الادمي ولا الانتفاع به ولا بشي من اجرائه و  
 لا يبيع جلود الميتة قبل الدباغ ويجوز بيعه وينفع به وبيع  
 عظمها وينفع به وكذا عصبها وقرنها وصوفها وشعرها  
 ووبرها وكذا عظم الفيل خلا فالحمد ولا يجوز بيع علي

قوماش كسد روك  
ارشم قروي  
كه

ابكر  
يوسف

رو قانر ومانق



سقط ولا المسيل ولا الهبة وصح في الطريق ولا يبيع شخص  
 على انه امة فاذا هو عبد ولو باع كبش فاذا الهو نجة فتح وخير  
 ولا يشتره ما باع باقل مما باع قبل نقد الثمن وكذا اشراؤه مع  
 غيره بثمنه الاول قبل نقده ويصح في الغير بحصته ولا يشتره  
 زبيب على ان يزنه بظرفه ويخرج عنه لكل ظرف مقدار معين  
 وان شرط طرح مثل وزن الظرف يصح وان اختلفا في  
 الظرف وقدره فالقول للمشتري ولو امر مسلم ذميا ببيع  
 او شرائها صح خلافا لهما وكذا الوامر المحرم غير يبيع  
 صبيده ولو اشترى كافر عبد امسلا او مصريا صح ويجوز  
 على اخرجهما من ملكه والبيع بشرط يقتضيه العقد  
 صحيح كشرط الملك للمشتري وكذا بشرط لا يقتضيه العقد  
 ولا نفع فيه لاحد كشرط ان لا يبيع الآتية المبيعة و  
 لو بشرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحد العاقدتين  
 او لبيع يستحق فهو فاسد كبيع عبد على ان يعينه المشتري  
 او يدبرة او يكاتبه او امة على ان تستولدها فلو اعفاه  
 المشتري عاد البيع صحيحا فليزوم الثمن وعندهما  
 لا يعود فليزوم القيمة وكشرط ان يستخذه البائع شهرا  
 او شيئا منها او لا يبيعه الى رأس الشهر او ثلثه الشهر  
 درهما او يهدي له هدية او يقطع البائع ثوبا ويخطه

قبا

قبا او قبضا او يحذو النعل او يشتره ويصح في النعل  
 استسحانا ولا يجوز بيع امة الاجلها ولا البيع الى التبرور  
 والمخرجان وصوم النصارى وفيل اليهود ان لا يبيعه  
 العاقدان ذلك ولا البيع الى المحصاد والدياس والغطاف  
 والجزاز وقدوم الحج ونصح الغالة الى هذه الاوقات فان  
 اشغط التجل قبل خلو له صح وكذا الوبايع مطلقا ثم اجل  
 الى هذه الاوقات ومن باع بقبضه من دار يجوز ان يعلمه  
 المتعاقدان خلافا لابي يوسف ويكفي علم المشتري عند محذ  
**فصل** قبض المشتري المبيع بيعا باطلا باذن بايعه  
 لا يملكه وهو امة في يده عند البعض وقيل الاول قول الامام  
 والثاني قولهما اخذا من الا خلافا في مالو بيع مدبر او  
 فوات في يد مشتريه حيث لا يقضي عنده خلافا لهما  
 ولو قبض المبيع بيعا فاسدا باذن بايعه صحيحا او دلا  
 كقبضه في مجلس عقده وكل من عوضه مال ملكه ولزمه  
 لهلاكه مثله حقيقة او معنى كالقيمة في القبي وكل واحد  
 منهما فسخه قبل القبض وبعده مادام في ملك المشتري  
 اذا كان الفاسد في صلب العقد كبيع درهم بدرهمين  
 وان كان بشرط نكاح كشرط ان يهدي له هدية فكذا  
 قبل القبض وما بعله فالفسخ لمن لم الشرط لمن عليه

الخطاف  
قطع العنب

الجزاز قطع ثم النخل  
ولم يوصف

ومضمون بالقيمة عند البعض

ثم وليد

علا  
فيغير قيمته يوم  
القبض من الدرهم



ولا يأخذ البائع حتى يرد ثمنه فان مات البائع فالمشتري  
 احق به حتى يأخذ ثمنه وطالب البائع ربح ثمنه بعد التقاض  
 لا للمشتري ربح مبيعه فيصديه كما طالب ربح مال ادعاه  
 فقضى ثم تصادقا على عدمه فرد بعد ما ربح فيه المدعي قال  
 باع المشتري ما اشتراه شره فاسد اصح وكذا الواعقة او  
 وثقه وسامه ويسقط حق الضمان وعليه قيمته ولو بني  
 في دار اشتراها فاسد او غرس في غلبه قيمتها وقال لا يفتق  
 على البناء والغير من ويرد وشك ابو يوسف في روايته لمحمد  
 عن الامام لزوم قيمتها وله يثبت محمد وكذا الجنس <sup>الخط</sup>  
 على سوم غيره اذ ارضيا ثمن وتلقى الحد المضرب باهل البلد  
 وبيع الحاضر للبادي طمعا في غلاء الثمن <sup>من الخط</sup>  
 والبيع عند اذالك الجموع لا يبيع من يزيد وفتح البيع في الجمع  
 ومن ملك مملوكين صغيرين او كبيرين او صغيرا احدهما  
 ذورح محرم من الاخر كره له ان يفرق بينهما بدون  
 حق مستحق ويصح البيع خلا قال ابو يوسف في قرابة  
 الولاد في روايته وفي الجمع في اخرى فان كلنا كبيرين  
 فلا باس بالتفرق **باب قال** نصح بفظين احدهما  
 مستقبل خلا فالمدعي وتوقف على القول في المجلس كالباع  
 وهي بيع جديد في حق غير العاقدين اجماعا وفي حقها بعد  
 القبض

على الثمن ليس له  
 لعوان يرد في  
 ولا يرد الشرع لعولهم  
 لا تباحثوا من ادرك  
 الله لا تعا علوا

نحو ما بيني  
 وافق  
 في لغة الاسقاط  
 والرفع من حقه  
 رفع البيع

القبض فسخ فان تعذر جعلها فسخا بطلت وعند ابو يوسف  
 بيع فان تعذر ففسخ فان تعذر بطلت وعند محمد فسخ فان  
 تعذر فبيع وان تعذر بطلت وقبل القبض ففسخ في النقل في  
 غيره وعند ابو يوسف في العقاب بيع فلو شرط فيها اكثر  
 من الثمن الاول او خلافا لجنس بطل الشرط ولزم الثمن  
 الاول ثمندهما يصح الشرط لو بعد القبض ويجعل ببيعا وان  
 شرط اقل من غير تعيب لزم الاول ايضا وعند ابو يوسف  
 يجعل ببيعا ويصح الشرط وان تعيب صح الشرط اتفاقا  
 ولا يصح بعد ولادة المبيعة خلا قالهما ولا يمنعها هلاك الثمن  
 بل هلاك المبيع وهلاك بعضه يمنع بقدر **باب النكاح**  
 المراجعة بيع ما شره بما شره به وزيادة والتولية بيعه به بلا زيادة  
 ولا نقصان والوضعية بيعه بانقص منه ولا يصح ذلك ما لا يمكن  
 التمس الاول مثليا او في ملك من يريد الشراء والزوج معلوما  
 ويجوز ان يضمن الى رأس المال اجر القصارة والصنع والطرز <sup>طرفة</sup>  
 والفن والحمل وسوق الغنم والشمسار لكن يقول قام على  
 بكذا الاشربة ولا يضمن بفقته واجر الراعي والطبيب والمعلم و  
 بيت الحفظ فان للمشتري خيانة في المراجعة خير في  
 اخذه بكل ثمنه <sup>نحو</sup> ولا خيانة او تركه وفي التولية يحظر من  
 قبل الخيانة وهو القياس في الوضعية وعند ابو يوسف

والتولية

بويان اربعة

ظهر

السهم لا والله المتوط  
 بين البائع والمشتري



يحط فيهما فدر الحيانة مع حصتها من الربح في المراجعة وعند  
تجدد خبر فيهما فلو هلك قبل الرد أو امتنع الفسخ لزم كل الثمن  
التقاضي من اشترا شيئا بعشرة فباعه بخمسة عشر ثم اشترا ثانيا  
بعشرة يراجع على خمسة وإن اشترا ثانيا بخمسة لا يراجع وعند هذا  
يراجع على الثمن الأخير مطلقا وإن اشترى ما ذون بعشرة  
ويبيع من سبعة عشرة عشا وبالعكس يراجع على عشرة و  
المضارب بالنصف لو اشترى بعشرة وبيع من ربح المال  
بخمسة عشر يراجع ربح المال على اثني عشر ونصف ويراجع  
بلا بيان لو اشترى المبيعة أو وطئت وهو شبيه أو أصاب  
الثوب فضرقا أو حر في نار ففقت عينها أو وطئت  
وهي بكر أو نكر الثوب من طية ونشر لونه البيان وإن اشترى  
بشيء يراجع بلا بيان حتى يشتري فإن اتلفه ثم علم لزم  
كل ثمنه وكذا التولية ولو اشترى ثوبين صحفة كلا بخمسة كره  
بيع احدهما مراجعة بخمسة بلا بيان ومن ولا بما قام عليه  
ولم يعلم مشترية قلدر فسد وإن علم في المجلس خير  
**نص** لا يصح بيع المقول قبل قبضه ويصح في  
العقار خلا فالمدوم ومن اشترى كيليا لا يجوز له بيعه ولا  
أكله حتى يكيله وكفى كبل البايع بعد العقد بحضرة فهو  
الصحيح ومثله الوزني والعددي لا المذروع وصح التصرف

في  
الارزول

در  
در  
در

في الثمن قبل قبضه والحط منه والزيادة فيه حال قيام المبيع  
لا بعد هلاكه وكذا الزيادة في المبيع وتعلق الاستحقاق بكل  
ذلك فيراج ويبرأ على الكل إن زيد وعلى ما بقي من حط  
والشفيع يأخذ بالأقل والفصل بين ومن قال بيع عبدك من  
زيد بالف على أني ضامن كذا من الثمن يسواء إلا لفأخذ إلا  
من زيد والزيادة منه وإن لم ينقل من الثمن فما لا يف على  
زيد ولا شيء عليه وكل دين أجل بأجل معلوم متعجيل  
الافرض الآتي الوصية ولا يصح التأجيل إلى مجهول  
متفاحش كهبوب الربح ويصح في المتقارب كالحصا  
ونحوه **باب** الودع وهو فضل مال خال عن العوض شرط  
لأحد المتعاقدين في معاوضته مال بمال وعلمه القدر والجنس  
فحرم بيع الكيل أو الوزني بخمسة متفاضلا أو نسبية  
ولو غير معلوم كالجص والحديد وحل مما تلا مع التقابض  
أو متفاضلا غير معين كحقة جفتين وبيضة بيضتين وثمن  
بثمرتين فإن وجد الوصفان حرم الفضل والنساء وإن وجد  
الوصفان حرم الفضل والنساء وإن عدا حلا وإن  
وجد احدهما فقط حل التفاضل لائشاء فلا يصح سلمه هرو  
في هرو ولا بد في شعر وشرط التعيين والتقابض في الصر  
والتعين في غير ما نص على تحريم الروافية كذا في

وكانت الفيت كسار

در



ابدا كالبس والسعير والتمر والمخ او على تحريمه وزنا فهو وزني ابدأ  
كالذهب والفضة ولو تعورف بخلافه وما لا يقف فيه حمل  
على العرف كغير الستة المذكور فلا يجوز بيع البر بالبر مما تلاقى  
والذهب بالذهب مما تلاقى كذا جاز بيع فلس معين بفلسين  
خلاف المجد ويجوز بيع الكرياس بالقطي وبيع اللحم بالحيوان  
وعند محمد لا يجوز بيعه بحيوان جنسه حتى يكون اللحم اكثرهما  
في الحيوان من اللحم ويجوز بيع الدقيق بالدقيق مما تلاقى كذا  
لا بالسويق اصلا خلا فالهما ويجوز بيع الرطب بالرطب مما تلاقى  
وكذا بيع الرطب بالتمر والعنب بالزبيب مما تلاقى خلا فالهما  
وكذا بيع البر طبا او مبلولا بمثله او ليا بلس بالياس والتمر  
الزبيب متعين بمثلها متساويا خلا فالحمد ويجوز بيع  
لحم حيوان غير جنسه متفاضلا وكذا لبن والجاموس  
مع البقر جنس واحد وكذا الحرة مع المضيان والبحث مع  
العراب ويجوز بيع خل العنب بخل الدقلى متفاضلا وكذا  
شحم البطن بالدلية او باللحم والخمر بالبر والدقيق  
او السويق وان كان احدهما شربة به يفتى ولا يجوز بيع  
الحمد بالردى مما فيه الربوا الامساويا وكذا العسل بالتمر  
لا يبيع البر بالدقيق او بالسويق او بالنخالة ولا يبيع الزيتون  
بالزيت او السمسم بالثمنج حتى يكون الزيت والشحم

مرسم يافى كذا اكثر

ياشاورم  
الحمدان

اكثر مما في الزيتون والسمسم لتكون الزيادة بالخمر ولا يستقر  
الخبر اصلا وعند ابى يوسف يجوز ولابو به يفتى وعند محمد يجوز  
عدرا ايضا ولا ربوا بين السيد وعبد والمسلم والمحرى والاعم  
**باب المحرق والاستحقاق** يدخل العلوي والكثيف في بيع الدار  
لا الفئلة الا بذكر كل حق هو لهما او لهما او لهما قليل وكثير  
هو فيها او منها وعندهما تداخل ان كان مفعها في الدار ولا  
يدخل العلوي في شراء منزله الا بذكر نحو كل حق ولا في شراء  
بيت وان ذكر كل حق ولا الطريفي والمسيل والشرب  
الا بذكر نحو كل حق ويدخل في الاجارة بدور ذكر  
البنية حجة متعددة والا فارجحة قاصرة والشافعي يمنع  
دعوى الملك لا الحرية والطلاق والتسبب فلو وكدت  
امه مبيعة فاستحققت ببنية يبيعها ولد لها ان كان في يده  
وقضى به ايضا وقبل ببقى القضاء بالام وان اقرتها لرجل  
لا يبيعها وان قال شخص لآخر اشترى فانا عبد فله ان  
فاذا هو حر فان البايح حاضر او مكانه معلوم لا يضمن  
الاخر والا يضمن ورجع على البايح اذا حضر وان قال  
ارتهنت فلا ضمان اصلا ومن ادعى حقا مجهولا في دار  
فصوب له على شئ فاستحق بعضا فلا رجوع عليه ولو استحق  
كلها رد كل العوض وفهم منه صحة الصالح عن المجهول

في دار الحرب







من المسلم اليه برأس المال بعد التقابل قبل قبضه ولو اشترى كرا

من المسلم اليه برأس المال بعد التقابل قبل قبضه ولو اشترى كرا  
او امر برب السلم بقبضه قضا لا يصح ولو امر بقبضه بذلك  
صح وكذا لو امر برب سلمه بقبضه له ثم لنفسه فاكثاله لاجل المسلم  
في ظرف رتب السلم بامره وهو غايب لا يكون قبضا ولو اكنال  
البايع كذلك كان قبضا بخلاف ما لو اكناله في ظرف نفسه او في  
نالهيه بيته ولو اكنال الدين والعين في ظرف المشتري ان  
بداء بالعين كان قابضا وان بداء بالدين فلا وعندهما  
صح قبض العين فان شاء رضى الشركة وان شاء فسخ  
البيع فان اسلم امة في كرت وقبضت ثم تقابلت فماتت قبل ردها  
بقي التقابل ونجس قيمتها يوم قبضها ولو ماتت ثم تقابلت صح  
وكذا المقايضة في الوجهين بخلاف شراء بالثمن فيما ولو  
ادعى احد عاقدى السلم بيان الاجل او اشتراط الرداة  
وانكر الاخر والقول مدعيهما مطلقا وقال لا منكر ان كان رتب  
السلم في الاولى او المسلم اليه في الثانية والاستصناع باجل  
سالم فيصح فيما يمكن ضبط صفته وقدره بخلاف ولا وبلا  
اجل يصح فيما تعرف كخف وطشت وقمقة وهو بيع لاعلة  
فيجب المانع على عمله ولا يرجع المستنوع عنه والمبيع هو  
العين لا عمله فلواتي بما صنعه غيره او بما صنعه هو قبل  
العقد فاخذ صح ولا يتعين للمستنوع بلا اختيار فيصح بيع

المصانع

المصانع له قبل راوئيه وله اخذ ونوكة ولا يصح فيما لا يتعارف  
كالنوب **مثال شتى** يصح بيع الكلب والفهد وسائر المبيع  
علت او لا والدق في البيع كالمسلم الا في النحر فانها في حقها  
كالخل والنحر في حقها كالنشاء ومن رجع شئونه قبل قبضه  
جاز فان وطئت كان قبضا والا فلا ومن اشترى شيئا فقبض  
غيبه معروفة لا يباع في دين بايعة وان لم يكن معروفة يباع  
اذا برهن انه باع منه اذا لم يكن قبضه فان غاب احد المتعدين  
قلما خضع دفع كل الثمن وفيض المبيع وجبه اذا حضر الغائب  
حتى يتقو حصته وان اشترى بالفسخ قال ذهب وقضه ففهما  
نصفان ولو قال بالف من الذهب والفضة ففهم الذهب  
خمسائة درهم ومن الفضة خمسمائة درهم وزن سبعة  
ومن قبض ريقا بدلي جيد غير عالم به فانفقته او هلك  
فهو قضا وقال يوسف <sup>تلق</sup> مثل الذي قبضه ويقتضى الجيد وان كان في يده  
طيرا وباض في ارض او يكتسب ضبي فهو لمن اخذه وكذا صيدا  
تعلق بشبكة منصوبة للخفاف او دخل دارا ودرهم او سكر  
نشرف وقع على ثوب فان اخذه صاحبه لذلك او كفه بعد  
السقوط او اعلق باب الدار بعد الدخول ملكه وليس للغير  
اخذ كما لو عمل النخل في ارضه او شبت فيها شجر واجتمع  
ثواب جميعه بان الماء ما لا يصح تعليقه بالشروط ويبطله

اذا عيب والعقود



الشرط الفاسد المبيع والدراج والمقسمة والاجازة والرجعة و  
 الصلح عن مال والدبراء عن الدين وعزل الوكيل والاعكاف  
 والمزارعة والمعاملة والادارة والوقف وكذا التحكيم عند ابي  
 يوسف خلا فالحمد ولا يبطل الشرط الفاسد العرض والهبه  
 والصدقة والنكاح والطلاق والخلع والعقود والرهن  
 والادعاء والوصية والشركة والمضاربة والقضاء والامانة  
 والكفالة والحالة والوكالة والاقالة والكتابة واذن العبد في الهبة  
 والبيع ودعوى الولد والصلح عن دم العبد والجل حة  
 وعقد الذمة وتعلق الرد بعيب او بخيار بشرط وعزل الفاضل  
**كتاب البيع** هو بيع ثمن ثمن تجاسا او لا بشرط فيه  
 التقابض قبل التلف في وصح بيع الحنبلين بغير مجازفة  
 وبفضل لا يبعه بجنسه الامساويا وان اختلفا جودة وصياغة  
 فان بيع مجازفة ثم علم النساوي قبل التلف في جاز ولا يجوز  
 التصرف في بدل الصرف قبل قبضه فلو باع ذهبا بفضة  
 واشترى بها ثوبا قبل قبضه باع بذهب وذهب بفضة  
 امة وكساوي الفامح طوي في قيمته الف الفين ونقد الف  
 فهو ثمن الطوق ولو اشترى بها الف الفين نقد وانسيه  
 فالنقد ثمن الطوق وان اشترى سيفا حليته خمسون مائة  
 ونقد خمسين <sup>سرو في حصة الحلية وان له بيتين او قال</sup>  
<sup>معه</sup>

طوق  
 نفق  
 برلق

هي ثمنها وان تلف قبل قبضه في العيب وفيها ان يخلص  
 بلا ضرر ولا يبطل فيهما وان باع انا فضة وقبض بعض  
 ثمنه واقترا قاصح فيما قبض فقط والانا مشترك بينهما وان اشترى  
 بعضه اخذ المشتري ما بقي بحضته او ردة ولو استحق بعض  
 قطعة نفقة اشترىها اخذ الباقي بحضته بلا خيار وصح بيع  
 درهمين دينارين درهمين وبيع كبريت وكبريت شعير  
 بكري وكري شعير وبيع احد عشر درهما بعشر دراهم  
 ودينار وبيع درهم صحيح ودرهمين غلة بدرهمين صحيحين  
 ودرهم غلة وبيع دينار بعشرة درهم عليه او بغيره مطلقة  
 ان دفع الدينار وبقايتان العشرة بالعشر وما عليه الفضة  
 او الذهب فضة وذهب حكما فلا يجوز بيع الخالص به  
 ولا بيع بعضه ببعض الامساويا وزنا ولا استقرضه الا  
 وزنا وما غلب عليه العشر منها فهو في حكم العرض في بيعه  
 بالخالص على وجوه حلية السيف ويصح بيعه بجنه متفا خلا  
 بشرط التقابض في المجلس والتبايع والاستقرار  
 بما يروج منه وزنا او عدد او بهما ولا يتعين بالتعين  
 لكونه ثمن او لو اشترى به فكسده بطل البيع وقال لا يبطل  
 وتجب قيمته يوم البيع عند ابي يوسف واخر ما تحول به  
 عند محمد وما لا يروج منه يتعين بالتعين والمتساوي

بيع  
 او درهمين كبريت شعير

٢٢



كفاؤه في المتبايع والاستقلال وكذا في الصرف وقبل كفايه  
 ويجوز البيع بالفلوس المتافقة وإن لم يتعين فإن كسدت  
 فالخلاف كما في كساد الغنوش ولو استقر منها فكسدت  
 مثلاً وعند أبي يوسف في ثياب يوم <sup>القبض</sup> وعند محمد يوم الكساد  
 ولا يجوز البيع بخير المتافقة ما لم يتعين ومن اشترى  
 بنصف درهم فلوس اود انق أو قيراط فلوس جاز البيع و  
 عليه ما يباع بنصف درهم اود انق أو قيراط منها ولو دفع  
 الى صير في درهما وقال اعطني بنصفه فلوسا ونصفه نصفاً  
 الآتية فسد البيع في الكل وعندهما صح في الفلوس ولو كثر  
 اعطني صح في الفلوس اتفاقاً ولو قال اعطني به نصف درهم  
 فلوس ونصف الآتية صح في الكل والنصف بمثابة الفلوس  
 بالباقي **كتاب الكفالة** وهي ضم دمه الى دمه في المطالبة لا في الدين  
 هو الامسح ولا يصح الا من يملك التبرع وهي ضربا من التبرع  
 وبالمال فلا ولي تنعقد بكفالة نفسه او برقبته ونحوها مما يجوز  
 عن البدن او يجرى شايح منه كنصفه او عشره ونصفته او يجرى  
 على اولى او اثار عيم او قبل به لا بانضمام معرفته وصح  
 اخذ كفيلين والكفر ويجوز اخضار المكفول به اذا طلبه المكفول  
 فان لم يحضر جيس وان عيّن وقت تسليمه لزمه ذلك  
 اذا طلبه فان سأل قبل ذلك بزي فان غاب المكفول به

وعلم

وعلم مكانه امهله الحاكم مدينه ذهابه وايابه فارضيت ولم يخفى  
 حبسه وان غاب وله يعلم مكانه لا يطالب به ويطلق موت  
 الكفيل والمكفول به ولو عتد اذ ون موت المكفول له بل يطالب  
 وارثه او وصيه الكفيل ويبرأ اذا استلم حيث يمكن مخصصه  
 وان لم يقبل اذا دفعته اليك وان ابرئ وتسلم المكفول به نفسه  
 من كفالته فان شرط تسليمه في مجلس الغلبي مثله وانق  
 قالوا يبرأ والمقياس في زماناته يبرأ وان سلمه في محضر  
 لا يبرأ عندهما ويبرأ عند الامام وان سلمه في برية او في  
 السود لا يبرأ وقد جبه غير الطالب فان كفل بنفسه على  
 انه ان لم يوافق به غدا فهو ضامن لما عليه فلم يوافق به  
 غدا الزمه ما عليه وان مات ولا يبرأ من كفالة النفس  
 ادعى على آخر مائة دينار بينهما او لم بينهما فكفل بنفسه  
 رجل على انه ان لم يوافق غدا فعليه المائة فلم يوافق غدا  
 الزمه المائة خلا فالحمد ولا يجبر على اعطاء كفيل بالنفس  
 وقصاص فان سحبت به نفسه صح وقال يجبر في القصاص  
 وحذ القذف فان شهد عليه مستورات في حد او قود  
 حيس وكذا ان عدل واحد خلا فالهما في رواية صح  
 الرهن والكفالة بالخراج والكفالة بالمال صحيحة ولو جبر  
 اذا كان ديناً صح بما يتكفلت عنه بالف او عاك عليه

وحسب  
 وحسب  
 وحسب

وكذا ان سلمه  
 وكذا ان سلمه

قصاص



او بما يدرك كل في هذا البيع وكذا الوعد فبشرط ملائمة بشرط وجوب  
 الحق غويا لمعت قلنا او ما عصبك او ما ذاب لك عليه <sup>او ما وجب</sup> والحق  
 المبيع فعلى وكشروط امكان الاستيفاء نحو ان قدّم زيد وهو  
 المكفول عنه وكشروط تعذر الاستيفاء نحو ان غاب عن البلد  
 وان علقها بمرج الشرط كهبوب الريح ومجيئ المطر بطل وكذا  
 ان جعل احدهما اجلا فتصح الكفالة وتجب المالك حالا  
 والطالب مطالبة ايا شاء من كفيله واصيله الا اذا شرط  
 براءة الاصيل فتكون حوالة كما ان الحرالة بشرط عدم  
 براءة المحيل كفالة ولو طالب احدهما له مطالبة الاخر فان  
 كفّل بماله عليه فبرهن على المفترضة وان لم يبرهن صدق  
 الكفيل فيما اقر به مع يمينه والاصيل في اقر ان باكش على نفسه  
 خاصة فان كفّل بلامره لا يرجع عليه بما ادى عنه وان جازها  
 المكفول عنه وان باصر رجع ولا يطالبه قبل الاداء فان  
 لوزم فله ملازمته وان حبس فله جسه وبراء الكفيل  
 باداء الاصيل وان ابراء الطالب الاصيل او اخر عنه  
 وان ابراء الكفيل او اخر عنه لا يبراء الاصيل وثاخر عنه  
 فان كفّل بالدين الحال موثقا الى وقت يتاجل عن الاصيل الى رتبة  
 ايضا ولو صالح الكفيل عن الف على مائة بركيا ورجع  
 بها فقط ان كفّل بامره وان صالح عن الالف بحسن

آخر

اول الحق

اي هو شرط  
 وصطر

الطالب  
 الذي يخرجه من الطالب  
 يكونه بالاعراض فلا يكون  
 هذا اقرارا لبعضه فخرج

اخر رجع بالالف وان صالح عن موجب الكفالة بزي هو دون  
 الاصيل وان قال الطالب الماخيل بالا من بريت الى من المالك  
 رجع عن اصيله وكذا في بريت عند ابي يوسف خلا فالحمد  
 وفي ابروتك لا يرجع وان كان الطالب حاضرا يرجع اليه في  
 البيان في الكل ولا يفتح تعليق البراءة عن الكفالة بالشروط  
 كسائر البراءات والمختار الصحة ولا يجوز ما بعد راسيها  
 من الكفيل كالحدد والقصاص ولا بلا اعيان المضمونة بغيرها  
 كالبيع والرهون ولا بلا مانات كالودعة والمستعار والمشا  
 ومالك المضاربة والشركة ولا يدين غير صحيح كبذل القاتل  
 حر كفّل به او عبدا وكذا ابدل السعانية عند الامام ولا بالحل  
 على اية معينة او بخدمه عبد معين بخلاف غير المحييين لا  
 عن سبب مغلس خلا فالهما ولا قبول الطالب في المجلس  
 ولا قال ابو يوسف يجوز مع غيبته اذ بلغه فاجاز وان قال الرضا  
 لو ائنه تكفل عني بما على فكفل مع غيبته الغرض جاز اتفاقا ولو  
 قال له لا جيتي اخلف فيه المشايخ ويجوز بلا اعيان المضمونة  
 بنفسها كالمقبوض على شوم الشراء والمخسوب والمبيع فاسدا  
 وبشليم المبيع الى المشتري والرهون الى الرهن والمشا  
 وبالثمن <sup>فصل</sup> ولو دفع الاصيل المالك الى كفيله قبل دفع الكفيل  
 الى الطالب لا يبرأ منه وما يرجع فيه الكفيل فله ولا يتصدق

الكفيل

الكفالة

او على خلاف ذلك  
 كالمبيع والمرهون

ما يجب اذا اطلقت  
 ان كانت فميتة  
 ان كانت فميتة  
 ان كانت فميتة  
 ان كانت فميتة



ورده الى المطلوب احب ان كان المدفوع شيئا يتعين كالمس  
 خلا فاللهما ولو امر الاصيل كقبيله ان يتعين عليه ثوبا ففعل فالتوا  
 للكفيل والرجع عليه ومن كفل لاخر بما ذل الله على غريمه او عاقبى  
 له به عليه فغاب الغريم فبرهن الطالب على الكفيل بان له على  
 الغريم ان لا يقبل ولو برهن ان له على زيد الفاء وهذا الكفيل بامر  
 قضى به عليهما ولو بلا امر قضى على الكفيل فقط وضمما الدرك  
 للمشتري عند البيع شريطة ان يظل دعوى الضامن المبيع بعد  
 ذلك وكذا لو كتب شهادته وختم على صديق كتب فيه باع ملكه  
 او بيعا بانا بخلاف ما لو كتبها على اقرار المعاقدين وضمما الدرك  
 بالبيع الثمن للموكل باطل وكذا اضمات المضارب الثمن لرب  
 المال وضمات احد الشريكين حصته شريكه من ثمن ما باعاه  
 صفقة واحدة وصح لو بصفتين وضمات الدرك والخراج  
 والقسمه صحيح وكذا اضمات التوايب سواء كانت بكبرى  
 النهر مضي واجرة الخاريس او غير حق كالجبايات وضمات  
 العهدة باطل وكذا اضمات الخلاص خلا فاللهما ولو قال الكفيل  
 ضمنته الى شهر وقال الطالب بل حالا فالقول للكفيل وفي  
 الاقرار للمقر له ولا يؤخذ ضمنا من الدرك استحق المبيع  
 ماله يقض بثمنه على بايعه **باب كفالة الرقاب والعبد**  
 دين عليهما كفل كل عن صاحبه فما آذاه احدهما لا يرجع به  
 على

بيع عتيق

رأيت مشقة

من يبيع

جوابه الحق

على الاخر الا اذا اراد على النصف ولو كفلا بجال عن رجل وكفل  
 كل منهما به عن صاحبه فما آذاه رجع بنصفه على شريكه او  
 كفله على الاصيل لو باع وان اراد الطالب احدهما قبل الاخر بكفه  
 ولو فسخت المغاوضة فلرب الدين اخذ من شاء من شريكيهما  
 بكل دينه وما آذاه احدهما لا يرجع به على الاخر ماله يزد على النصف  
 واذا كوفض العبد ان يعقد واحد وكفل كل عن صاحبه رجع  
 كل على الاخر بنصف ما أدى فان اعتق المتقيد احدهما قبل الاخر  
 صح له ان ياخذ حصته الاخر منه اصاله او من المتقيد كفالة  
 ويرجع المتقيد فقط بما أدى على صاحبه ولو كان على عبد مال  
 لا يجيب عليه الا بعد عتقه فكفل به رجل كفالة مطلقة لزم  
 الكفيل حالا واذا لا يرجع على العبد الا بعد عتقه ولو ادعى  
 رقبة عبد فكفل به رجل قامت العبد فبرهن المدعى ائتمه  
 ضمن الكفيل قيمته ولو كفل سيده عن عبده بامر او عبده  
 مديون عن سيده فعق فأتى أدى لا يرجع على الاخر  
**كتاب الخصال** هي نقل الدين من ذمته الى ذمته وتنصح  
 في الدين لافي العين برضى المحتال عليه وقيل لا بد من  
 رضى المجمل ايضا واذا تمت بركي المجمل بالقول فلا ياخذ  
 المحتال من تركه لكن ياخذ كفيلا من الورثة او الغرماء بخلافه  
 التوى ويرجع عليه المحتال الا اذا توى حقه وهو يموت المحتال  
 في هذه

في البيع

والمبيع

والحال

والحال

شأنه

الله

الله



عليه مقلب او انكار الحوالة وحلفه ولا يثبت عليه عند هذا  
 بتقليد القاضي اياها ايضا وتصح الدراهم المودعة ايضا وحيث  
 المحال عليه بهلاكها وبالمقصودية ولا يبرأ بهلاكها واذا  
 قيدت الحوالة بالدين او المودعة او المصدق لم يطالب المحيل  
 المحال عليه مع ان المحال اسوة لغرماء المحيل بعدم موثقه  
 وان لم يقيد بشئ فله المطالبة ولا تبطل الحوالة باخذ ما على  
 المحال عليه او عنده واذا اطالب المحال عليه المحيل بمثل ما  
 احال به فقال احلت بدني لي عليك لا يقبل بلا حجة ولو طالب  
 المحيل المحال بما احال فقال احلت بدني لي عليه لا يقبل  
 بلا حجة وتكر السفتحة وهي الاقرار بشئ ليس قد خطر الطريق  
 كتاب لفظ القضاء بالحق من اقوال القرائض وافضل العبادات واهله من هو  
 شرط اهليته اهل الشهادة وشرط اهليتها والفاسق اهل له وتصح تقليده ويجب ان لا يقبل  
 كما يصح قبول شهادته ويجب ان يقبل ولو فسق العدل تنقح القول ولا يقبل  
 ولا ينزل في ظاهر المذهب وعليه من اخنا ولو اخذ القضاء  
 بالرشوة لا يصير قاضيا والفاسق يصلح مقنيا وقيل لا ولا ينبغي  
 ان يكون القاضي فظا غلبا جبارا عنيدا او ينبغي ان يكون  
 موثوقا به في دينه وعفاة وعقله وصلاحة وفهمه وعلمه  
 بالسنة والآثار وجوب الفقه وكذا المعنى والاجتهاد شرط  
 الاولية فيصح تقليد الجاهل واختار الاقدار والاولى وكذا  
 الاولوية ص

الاولوية ص  
 او قد روي  
 التقليد

التقليد لمن خاف الخيف والعجز عن القيام به ولا يابس به لمن يقين  
 من نفسه باداء فقهه وتيقن له فرض عليه ولا يطلب القضاء ولا  
 ويجوز تقليده من السلطان الجائر ومن اهل البغي الا اذا كان  
 لا يمكنه من القضاء بجحى واذا تقلد بحسب ديوان قاض قبله  
 وهو الخياط التي فيها السجلات والمحاضر وغيرها وبسبب امين  
 يقضانها بحضور الخياط او ابيه وسبب لانه شيا فنيا ويجعل  
 كل نوع في خريطة على حدة وينظر في حال المحبوسين فمن اقر بحج  
 او قامت عليه به بيته المنة ولا يعمل بقول المذول ولا ينادى  
 عليه ثم يحلى بسبيله بعدما استظهر في امره ويجعل في الودائع  
 وغلات الوقوف بالبيته او باقر رضى اليد لا يقول المذول  
 الا ان اقر ذواليد بالشك منه ويجلس للحاكم ظاهر في المسجد  
 والجامع اولى ولو جلس في داره واخذ في الدخول فلا يثبت  
 ولا يقبل هدية الامن فريه او من جرت بحادث يمهاده ان لم يكن  
 لهما خصومة وله يزد على العادة ويجوز لدعوى الحامية  
 وهي ما لا يتخذ ان لم يخصر ويشهد الجنازة ويعود المريض و  
 يتخذ مترجما وكتابا عدلا ويستوى بين الخصمين جلوسا وقبلا  
 ونظرا ولا يبارا جدهما ويشهر اليه ولا يضيقة دون الآخر  
 ولا يضيحك اليه ولا يمتزج معه ولا يلقنه حجة ويكره تلقينه الشاهد  
 بقوله اشهد بكذا واستحسنه ابو يوسف في غير موضع التهمة

يعتمد  
 يسأله

لا الخاصة



ولا يبيع ولا يشتري في مجلسه ولا يمازج فان عرض له هبة  
او نكاح او غصب او جوع او عطش او حاجة كف عن القضاء  
واذا تقدم اليه الخصمان فان شاء قال لهما مالكما وان شئت  
واذا تكلم احدهما سكك الآخر **فصل** واذا ثبت الحق للمدعي  
وطالب جنى خفيه فان ثبت بلا مل ولا حجة الا اذا امر  
بالاداء فاني وان ثبت بالبيته جبه قبل الامر بالدفع وقبل لافك  
ادعى المقر جبه في كل مالزمة بدمال كالفن والفرض او بالتمزاة  
كالمرجمل والكفالة لافي ما عدا ذلك الا اذا برهن خفيه ان له  
ملا وجبته ماله يغلب على ظنه انه لو كان له مال لظهر **وهو**  
الصحيح وقبل شرهين او ثلثة فان لم يظهر له مال خلى سبيله  
الذات يبرهن خفيه على يسار فيؤخذ جبه ولا يسمع البيه  
على اعسار قبل جبه عليه عامة للشايع ويجلس الرجل للثقة  
زوجيه لا والاد في دين وله الا ان اتى من الاتفاق عليه ولو  
مرض في الحبس لا يخرج ان كان له من خدمه فيه ولا يخرج  
ولا يمكن المحرف من اشتغاله فيه وهو الصحيح ويمكن من  
وطئ جاريته ان كان فيه خلوة واذا تمت المنة ولم يظهر  
مال خلى سبيله ولا يحول بينه وبين غرمائه بل يلازمونه  
ولا يمنعونه من الترف والسفر وثاخذونك فضل كعبه  
تقسم بينهم بالخصص والملازمة ان يدور واما حيث دار  
بذل خير مديون فان

ولا يجوز  
منه ان يبيع  
او يشتري  
او يمازج  
او يعرض  
لغيره

فان دخل داره جلسوا على الباب ولو كان الدين لرجل على امره  
لا يلازمه بل يبعث امراءه فلازمها وقالوا اذا قبلت الحاكم يحول  
بينه وبين غرمائه الى ان يبرهنوا ان له ملا **فصل**  
اذا شهدوا عند القاضي على خصم حاضر حكم بها وكتب بالحكم  
وهو السجل والرسد واعلى غايب لا يحكم بل تكتب بالحكم  
المكتوب اليه وهو كتاب القاضي الى القاضي والكتاب المحكي  
وهو نقل الشهادة في الحقيقة ويقبل في كل ملا يسقط بالثبوت  
كالدين والعقد والتكليف والتب امانة والمضاربة المحو  
وعن محمد قبوله في كل ما ينقل وعليه المتأخر وزوجه يغني  
ولا بد ان يكون الى معلوم بان يقول من فلان الى فلان  
ويذكر شهادتهما فان شاء قال بعده والى كل من يصل اليه من  
قضاة المسلمين ويقراه على من يشهدهم عليه ويعلمهم فيه  
وتكون اسما وهم اخله وختمه بحضورهم ويعفظون ما فيه  
ويسأله اليهم وابو يوسف لم يشترط شيئا من ذلك سوى  
اشهادهم انه كتابه لما ثبت بالالقضاء واختار السرخسي قوله  
وليس الخبر كالعيان واذا وصل اليه نظر الى ختمه  
ولا يقبله الا بحضور الخصم وشهادة رجلين او رجل  
وامرأتين انه كتاب فلان القاضي وقراه علينا وختمه  
وماله اليه في مجلس حكمه وعند ابى يوسف انه كتاب

المالك

شاهد

شاهد

والغضب







ومن ادعى ان ربي الشري جارية فانكر زيد فنكر هو خصومه  
 حل لوطها ومن اقر بقبض عشرة وادعى انها زيوفا او بنهر حبة  
 صدق لا ان ادعى انها ستوفة ولا ان اقر بقبض الجياد او حقة  
 او الثمن او الاستيفاء والزيف ما رده بيت المال والبنهر حبة ما رده  
 التجار ايضا والتتوفة ما غلب غشيه ومن قال لمن اقر له بالف  
 ليس لي عليك شئ ثم قال في مجلسه نعم لي عليك الف لا يقبل  
 بلا حجة بخلاف ما لو كذب من قال له اشتريت مني هذا ثم صدقه  
 ومن قال لمن ادعى عليه ما لا ما كان لك على شئ قط فبرهن  
 عليه به فبرهن هو على القضاء او البراءة قبل وان زاد على  
 انكاره ولا اعرفك فلا ولو ادعى على آخر بيع آمنه منه وادها ببيع  
 فانكر فبرهن المدعى على البيع والمنكر على البراءة من كل لا يسمع  
 برهان المنكر وتكرات شاء الله في آخر الصك تبطل كله وعندها  
 آخر فقط وهو استحقك **فصل** مات بغير ارف فقالت  
 زوجته اسلمت بعد موته وقال وارثه بل بعدة ولو قل المودع هذا  
 ابن مودعي الميت لا وارث له غيره وفتح المودعة اليه وان قال  
 لاخر هذا ابنة ايضا وكذا سببه الاول قضى الاول ولو قسم الميراث  
 بين الورثة او الغرماء بشهادة له يقولوا فيها لا تعرف له وارثا  
 او غيرهما اخر لا يؤخذ منهم كقيل وهو احتياط ظلم وعندها  
 يؤخذ ومن ادعى عقارا ثاله ولاخيه الغائب وبرهن عليه

دفع

هذا هو الذي كان عليه  
 من الميراث في الميراث  
 من الميراث في الميراث

دفع اليه نصفه وتوكل باقية مع ذي اليد بلا اخذ كقيل منه ولو جلد  
 وقال ان كان جاحدا اخذ النصف الاخر منه ووضع عند  
 وفي المنقول يؤخذ بالتفاق وقيل على الخلاف واذ احضر القاض  
 دفع اليه نصيبه بدون اعادة البينة ومن اوصى بثلث ماله  
 فهو على كل له ولو قال مالي او املاك صدقة فهو على مال الذكور  
 ويدخل فيه ارض العشر عند ابي يوسف خلا فالجهد فان لم يكن له  
 مال غيره امسك منه قوته فاذا اصاب مالا صدقة في مثل  
 ما امسك ومن اوصى اليه ولد يعلم فهو وصي بخلاف التوكيل  
 وقيل في الاخبار بالتوكيل خير فدان فاسق الد في العزل منه  
 الا خبر عدل او مستورين وعندهم هو الاول وكذا اخبار السيد  
 بكناية عبده والشفيع بالبيع والتبر بالزوج ومسلم لم يهجر بالشراب ولو  
 باع القاضى او منه عبدا للغرماء واخذ المال فضاغ واستحق العبد  
 ويرجع المشتري على الغرماء ولو باعه الوصي لاجله باع القاض  
 ثم استحق او مات قبل قبضه وضاع المال رجع المشتري  
 على الوصي وهو على الغرماء ولو قال لك قاض عدل عاله  
 فخصيت على هذا بالرجم والقطع او الضرب وسعك فعول وكذا  
 في العدل غير العالم ان استغفر فاحسن نفسيه والا فلا ولا يعمل  
 بقول غير العدل مطلقا لم يصاب سبب الحكم ولو قال قاض  
 معزول استحق خذت منك الف او دفعها الي فلان قبضت

الخلاف في

يفضون

الحال او غيره



عليك ما وقال قضيت بقطع يدك في حق فقال بل اخذتها او قطع  
فلما واعترف بكون ذلك حال ولا يثبت صدق القاضي ولا يثبت  
عليه ولو قال فعلته قبل ولا يثبت او بعد غلوك وادعى القاضي  
فعله في ولايته فالقول له ايضا هو الصحيح او لاخذ ان كانت  
دعواه كدعوى القاضي فخير **فصل** في الاول والله اعلم **كتاب**  
**الشهادات** هي اخبار بحقي الغير على الغير عن مشاهدته لا عن  
ظن ومن نعتي لحملها لا يسمع ان يمنع منه ويفرض ادائها  
بعد التحمل اذا طلبت منه الا ان يقوم الحق بغيره وشترها  
في الحدود افضل ويقول في السرقة اخذ لا سرق وشتر  
للزني اربعة رجال وللقتاص ويعتبه الحدود ورجالان و  
للولاة والمبكر وعيوب النساء مما لا يطالع عليه الرجل امرأته  
واحدة وكذا الاستهلال المولود في حق الصلاة لا الارث  
وعندهما في حق الارث ايضا وغير ذلك رجالان او رجل وامرأة  
ما لا كان او غير مال كالنكاح والرضاع والطلاق والوكالة والوصية  
وشتر لكل الحرية والاسلام والعدالة ولفظ الشهادة فلا يصح  
لو قال اعلم وانعتق ولا يثبت فاض عن شاهد بلا طعن الخصم  
الا في حد او قود وتؤخذ وعند يمين في سائر الحقوق **سورة**  
وبه يفتي في زماننا ويجوز الاكتفاء بالسرة ويكفي للتركية قول  
في الامس وقيل لا بد من قوله عدل جاز الشهادة ولا يصح تعديل

الحكم

الخصم بقوله هو عدل لكن اخطاء او نسي فان قال هو عدل صدق  
ثبت الحق ويكفي الواحد كنية المستر والتسوية والرسالة الى  
المركب والا شياكان احوط وعند محمد لا بد من الاثنين وشترهما  
في تركية العلانية دون السر **فصل** يشهد بكل ما سمعه او رآه  
كالبيع والاقرار وحكم الحاكم والغصب والقتل وان لم يشهد عليه  
ويقول اشهد لا اشهد في ولا يشهد على شهادة غيره اذا سمع ادا  
او شهاد الغير عليها لم يشهد هو عليها ولا يعمل شاهد ولا يفتي  
ولا يراي ما لم يره وعندهما يجوز ان كان محفوظا في يده ولا  
بما لم يعاينه الا النسب والموت والنكاح والدخول ولا يفتي  
واصل الموقف اذا جره بهما من يفتي به من عدلين او عدل وعلين  
وفي الموت يكفي العدل ولو اشترى هو المحدث ويشهد من راي جالسا  
بجلس القضاء يدخل عليه الخصوم انه قاض ومن راي رجلا  
وامرأة سكنان معا بينهما ابسط الازواج انها زوجته ومن  
راي شيئا سوى الآدمي رقة او كان صغيرا لا يعبر عن نفسه  
فكذلك ولو فسر القاضي انه شهد بالسمع او معاينة اليد  
لا يقبلها ومن شهد انه حضر في زيد او صلي عليه قُلت  
وهو عيان والله اعلم **باب** من تقبل شهادته ومن **فصل**  
لا تقبل شهادة الاعمي خالفه في يوسف فيما اذا احتملها يصير  
ولا شهادة المملوك والصبي الا ان تحال حال الرق والمجنتي

التعذر

في مشرف في مشرف  
ان علم ان وقع في ذلك ولا يفتي  
ان علم ان وقع في ذلك ولا يفتي



في قذف وان تاب الا ان حلف  
كافرا فمات

واذا باعد العتق والبلوغ ولا شهادة المحمودة ولا صلة وان على وقعة  
وان سفل وعبد ومكانه ومن اخذ الزوجين للآخر والشريك  
لشريكه فيما هو من شركتهما ولا شهادة المخت الذي يقبل  
الردى والناجحة والمغنية والعذو بسبب دنيا على عدوه ومن  
الشرب على اللهو ولا شارب الخمر بدون اللهو له ان يترك  
محرم دينه ومن يلعب بالطيور او بالطيور او يغني للناس  
او يلعب بالنمل ويقامر بالنطرخ او تقونه الصلوة بسببه او يركب  
ما يوجب المحمودة او ياكل الربوا او يدخل الحمام بلا اذنا او يفعل ما يستحق  
كالبول والاكل على الطريق او يظهر سب السلف وتقبل الشهادة  
لاخيه ووجه ومهره رضا او مصاهرة وشهادة اهل الاهواء  
الا الخطائية والذوق على مثله وان اختلفا ملة وعلى المستأمن  
دون عكسه والمستأمن على مثله ان كانا من دار واحدة وعدو  
بسبب الدين ومن الم بضعين ان اجتنب الكبار وغلب  
صوابه والافلف والخصي وولد الرقي والخشي والعمال والمعيق  
لعتقه والمعتبر حال المشاهدة وقت الاداء لا التحمل ولو شهدا  
ان اباهما اوصى الى زيد بدينه قبلت وان انكر فلا ولو شهدا ان  
اباهما الغائب وكله لا تقبل وان ادعاه ولو شهدا ان اباهما  
انه اوصى الى زيد وهو يدعيه قبلت وكذا لو شهدا مد يونا  
او من اوصى لهما او وصياه ولا تقبل الشهادة على جرح مجرد  
وهو

ان حلف

وهو ما يفسق به من غير ايجاب حق للشرع او للعبد نحو هو وان  
او ياكل الربوا او انه استأجرهم وتقبل على اقرار المدعي بفسقهم وعي  
انهم عياد او محمودة في قذف او شاربو خمر او قذفة او شركاء  
المدعي او انه استأجرهم لهما بكذا او اعطاهم ذلك من مالي  
عنده او اتى صالحتهم بكذا او دفعته اليهم على ان لا يشهدوا  
على قسده او من شهد وليد يبيع حتى قال او همت بفسق شهادتي  
فيل ان كان عدلا **باب الاختلاف** شرط موافقة الشهادة  
المدعوى فلو ادعى دارا شرا او اربا وشهد املك مطلقا ردت  
وفي عكسه تقبل وكذا انفاق المشاهدين لفظا ومعنى فلا تقبل  
لو شهدا احدهما بالف او مائة او طلبة والآخر بالفين وبما بين  
وبنطلقين او ثلث وعندهما تقبل على الأقل ولو شهدا احدهما  
بالف والآخر بالف ومائة والمدعي يدعي الاكثر قبلت على الالف  
انفاقا وكذا امانة ومائة وعشرين طلبة وطالبة ونصف ولو شهدا  
بالف او بغير الف وقال احدهما قضى منها كذا قبلت على الالف  
لا على القضاء ماله يشهد به آخر ويشغى لمن علمه ان لا يشهد  
حتى يقر المدعي به ولو شهدا بقتله زيد اليوم الخ بمكة واخر ان  
بقتله اياه فيه بكوفة رد تا فان قضى باحدهما او لا يثبت  
الاخيرة ولو شهدا بسرقة بفسقة واختلفا في لونها قطع وان اختلفا  
في الذكورة والانثوية لا وعندهما لا يقطع فبهما وفي الغصب

تقطع



لا تقبل اتفاقا ولو شهدوا بالشر أو بالكتاب باللف والآخر باللف  
ومائة ردت وكذا العتق على مال والصلح عن قود والرهن والخلع  
النادع على العبد والقائل والراهن والمرأة وإن ادعى الآخر كان  
كدعوى الدين والدخان كالبيع عند أول المدعى وكالدين بعدها  
وفي النكاح تقبل باللف استحيانا ولا فرق فيه بين دعوى  
الأقل والأكثر وقيل لا ردت فيه أيضا ولا بد من الجهر في شهادة  
الأرث بان يقول الشاهد مات وترك ميراثا للمدعى أو مات  
وهذا ملكه أو في ماله خلا قال لا يثبت يوسف فان قال كان هذا الشيء  
لابي المدعى أعاره من ذي اليد أو أودعه آياه قبلت بلا جرح وإن  
شهد أن هذا الشيء كان في يد المدعى منذ كذا ردت وإن شهد  
أنه كان ملكه قبلت ولو قبلت المدعى عليه أنه كان في يد  
المدعى أمر بالدفع إليه وكذا الوشك بالقرآن بذلك **باب الشهادة**  
**على الشهادة** تقبل في غير حد وفود وإن تكررت بشرط لها  
تعد حضور الأصل بموت أو مرض أو سفر وإن يشهد عن كل  
أصل أثنان لا تغاير فرعى الشاهدين وصفتها أن يقول  
الأصل أشهد على شهادتي أني أشهد بكذا ويقول الفرع  
عند الأداء أشهد أن فلانا أشهدني على شهادته بكذا  
وقال لي أشهد على شهادتي به ويصح تعدل الفرع أصله  
واحد الشاهدين الآخر فإن سكنت عنه جاز ونظر في حاله

عند أبي

عند أبي يوسف وقال محمد بن نوح شهادته وبطل شهادة الفرع بالكتاب  
الأصل الشهادة وإن شهد على شهادة اثنين على قلادة بينت  
فلان القلادة وقال أخبرنا أبيهما بغير فاتها وجاد المدعى بامرأة  
لم يدري بالنهاهي أم لا قبل لهات الشاهدين إنها هي وكذا في  
نقل الشهادة فإن قال فيهما التهمة لا يجوز حتى ينسبها إلى  
فخذها والتعريف يتم بذكر الجدا والعقد أو شبهة حاصلة في  
النسبة إلى المصرا والمحلة الكبير عامة وإلى السكة الصغيرة  
حاصلة **باب الرجوع عن الشهادة** لا يصح الرجوع عنها إلا عند  
قاضي فلو ادعى المشهود عليه رجوعهما عند غيره لا يحلفان  
ولا يقبل برهان عليه بجلد فلو ادعى وقوعه عند قاضي آخر  
وتضمنه آياهما فإن رجعا قبل الحكم لا يحكم وإن بعده لا ينقض  
وضمنما اتفاه بهما إذا قبض المدعى مدعاه دينا كان أو  
عينا فإن رجعا أحدهما ضمن نصفه والعبر لمن بقي لا يرجع  
فإن شهد ثلثة ورجع واحد لا يضمن فإن رجع آخر ضمننا  
نصفه وإن شهد رجل وامرأتان فرجعت واحدة ضمن  
رجعا وإن رجعا ضمننا نصفه وإن شهد رجل وعشرة  
شوع فرجع ثمان لا يضمن شيئا فإن رجعت أخرى ضمن  
النسح ربعا وإن رجع العشرة ضمن فإن رجع الكل فعلى الرجل  
سدس وعليهن خمسة أسداس وعندهما عليه نصف

سحاق صغير

أن كان خاص



وعليه نصف وان شهد رجلان وامراءه ورجعوا فالعزم على  
 الرجلين خاصته ولا يضمن راجع شهود بنكاح بهر مستم  
 عليها او عليه الا ما زاد على مهر مثل ولا من شهد بطلا في  
 بعد الدخول ويضمن قبل الدخول نصف المهر وفي البيع  
 ما نقض عن قيمته المبيع وفي العتق القيمة وفي القصاص الا  
 فقط ويضمن الفرع ان رجع الا الاصل ان قال ما شهد  
 على شهادتي ولو قال استشهدت به وغلطت ضمن عند ممد  
 لا عند لهما وان رجع الاصل والفرع ضمن الفرع فقط وعند ممد  
 يضمن المتهود عليه اي الغريقين شاء وقول الفرع كذب اصيل  
 او غلط ليس بشئ وان رجع المزدكي عن التزكية ضمن حالهما  
 ولا يضمن شاة هذا الا حصان برجوعه ولو رجع شاة الهبي  
 وشاة الشرط خاصة ولو رجع شاة الشرط واحد اختلف  
 المشايخ ومن علم انه شهد ذرا شاة ولا يجرر وعند لهما رجع  
 ضربا ويجلس **كتاب الوكالة** وهي اقامة الغير مقام نفسه  
 في التصرف بشرط كون الموكل مالا التصرف والوكيل بقصد  
 العتق ويقصد ويقصد توكيل الحر البالغ والمأذون حر ابالغا وماذون  
 او صبي اقل او عبدا مجبورين بكل ما يقع في نفسه وبايقا وكل  
 بشرط رض الخصم للزوجه الا ان يكون الموكل مريضا لا يمكنه  
 حضور الحكم او غائبا مسافرا سفر مديد السفر او محذرا  
 غير

في الطلاق

شاهد ريز به كياه كوز

في البيع

وباستيفائه الا في حد  
 وفقد مع عتبه الموكل  
 بالخصومة في كل حي  
 صح

غير معناه الخروج الى مجلس الحكم وعند لهما لا يشترط رض الخصم  
 وحقوق يضمنه الموكل الى نفسه كبيع واجار وصالح عن اقرار يتعلق  
 ان له يكن مجبورا فيسلم المبيع ويثبته ويقض الثمن ويطالب به  
 ويرجع به عند الاستحقاق ويخاصم في عيب مشريه ويرث به  
 ان له يسلمه الى موكله وبعد تسليمه له الا باذنه ويخاصم في عيب  
 مبيعه وفي شفعتها ان كان في يده وكذا شفعتها مشريه والمالك  
 يثبت للموكل ابتداء فلا يعنى قريب وكيل شراه وحقوق عقد  
 يضمنه الى موكل يتعلق بالموكل كنكاح وخلع وصالح عن الكار  
 او دم عمد وكتابة وعتق على ملك وهبة وصدقة واعارة  
 وايداع ورهن واقرار وشركة ومضاربة فلا يطالب وكيل  
 الزوج بالمهر ولا وكيل الميراث بتسليمها ولا ببدل الخلع والمشتري  
 مع الثمن عن الموكل فادفع اليه صح ولا يطالبه الموكل  
 ثانيا وان كان للمشتري على الموكل دين وقعت المقاصة  
 كذا ان كان له على الموكل دين خلا قالابي يوسف ويضمنه الوكيل  
 للموكل وان كان دين عليهما فامقاصة بدين الموكل دون  
 الوكيل **باب الوكالة بالبيع والشراء** لا يصح التوكيل بشراء شئ  
 يتمثل اجناسا كالرفيق والثوب والدابة او ما هو كالا مجلس كالدابة  
 وان بين فان سمي نوع الثوب كالمهر وى جاز وكذا ان سمي  
 نوع الدابة كالفرس والبغل او بين عن الدار والمحلة او بين

به

الثمن

ص



جنس الوكيل كالعبد ونوعه كالتركي او ثمانية نوعا ونوعه فقال  
 ان بيع ما رايته ولو وكل بشراء الطعام فهو على التزويد فيقه وقيل على  
 التزوي كغير اللهام وعلى الخبز في قليلها وعلى الدقيق في وسطها وفي ثقلها  
 على الخبز بكل حال وصح التوكيل بشرائه على يد غيره على الوكيل وفي غير  
 العتيق ان كلك في يد الوكيل فعليه واذ قبض الوكيل فهو له وقالوا هو  
 لازم للموكل ايضا وظلاله ضم عليه اذا قبض الوكيل وعلى هذا امر  
 ان يسلم ما عليه او يصرفه ولو وكل عبد المشتري نفسه له من  
 فان قال يعني نفسي لفلان فباع فهو له وان لم يقل لفلان  
 عتيق وان العبد غير لبيته من سيده فان قال الوكيل للسيّد  
 اشترينته لنفسه فباع عتيق على السيد ولا اثر له وان لم يقل  
 لنفسه فهو للوكيل وعليه ثمنه وما اعطاه العبد لاجل الثمن للمولى واذا  
 قال الوكيل لمن وكله بشراء عبد اشتريت لك عبد اقام وقال  
 الموكل اشترينته لنفسك فالقول للموكل ان لم يكن دفع الثمن والا  
 فالوكيل طلب الثمن من الموكل وان لم يدفعه الى البائع حتى  
 المشتري لاجله فان هلك قبل حبه هلك على الامر ولا ينفذ  
 ثمنه وان بعد حبه سقط وعند ابن يوسف هو كالرهن وليس  
 للموكل بشراء معين شرائه لنفسه فان شراه بخلافه حتى  
 ما سمي من الثمن او بغير النقود وقع له وكذا ان امر غير فتراه  
 بعينه وان حضرته فللموكل وفي غير المعين للوكيل الا ان اضاف  
 العقد

والموكل

للموكل  
ص

العقد بالموكل ان اطلق ونوى له ويعبر في السلم والصوف  
 مفارقة الموكل لا الموكل ولو قال بعني هذا الزيد فباع ثم انكر  
 كون زيد امين فلزيد اخذه ان لم يصد في النكاح فان صدقه  
 لا يأخذه جبرا فان سلمه المشتري اليه صح ومن وكل بشراء  
 رجل لحم بدرهم فشرى رطلين بدرهم فما باع رطل بدرهم لزم  
 موكله رطل بنصف درهم وعندنا يلزمه الرطلان بالدرهم  
 ولو وكل بشراء عبد بين بعينه فشرى واحدا جاز وكذا ان  
 وكل بشرا ثلثا بالف وقيمتها سواد فشرى احدها بنصفه  
 او باقل وان باكثره وقال يجوز ايضا ان كان مما ينبغي فيه  
 وقد بقي ما يشتري بمثله الاخر فان شرى الاخر بما بقي قبل الحصة  
 جاز اتفاقا فان قال الموكل بشراء عبد غير معين بشرائه بالف وقال  
 الموكل بنصفه فان كان قد دفع اليه الفاصد في الوكيل ان ساوه  
 الف او ان لم يكن دفعها فان ساوى نصفها صدق الموكل  
 وان سواها تخالفوا العبد للامور وكذا في معين لم يستلم له  
 ثمن فشراه واختلفا في ثمنه ولا غير فليصد في البائع في النظر  
 لا يصح عقد الوكيل بالبيع والشراء مع من ورد  
 شهادته له وقال يجوز بمثل القيمة الا في العبد والمكاتب والوكيل  
 بالبيع يجوز بيعه باقل او اكثر وبالعرض وقال يجوز الا بمثل القيمة  
 وبالنقد ويجوز بالثمن وبيع نصف ما وكل ببيعه واخذ بالثمن

الدون الممنوع

شريته بالف

درهم



كنفيل او رهنما فلا يقض ان توى ما على الكفيل او ضاع الرهن في يده  
 ولو وهب الثمن من المشتري او ابراء منه او خط منه جاز ويضمن  
 وعند ابى يوسف لا يجوز وكذا الخلاف لو اقبل او قبل به حواله  
 ولو اقاله مع وسقط الثمن عن المشتري ولزم الوكيل وعند ابى  
 يوسف لا ينقطع عن المشتري والوكيل بالمشتري يجوز شراؤه  
 بمثل القيمة او بزيادة يتعاقب بها وهي ما يقوم به مقوم وقد روي  
 العرضي ده نيهم وفي الحيوان ده يائز وفي العقار ده وائز  
 لا بما يتعاقب بها ولو وكل ببيع عبد فباع نصفه جاز وقال ابو  
 الاك باع الباقي قبل الخصومة وهو استحسان وان وكل بشراء  
 عبد فاشترى نصفه لا يلزم الموكل الا ان اشترى باقية قبل  
 الخصومة اتفاقا ولو ردد المبيع على الموكل بعيب يقض رده  
 على ابيه مطلقا فيما لا يحدث مثله وكذا فيما يحدث مثله ارباب  
 او تكول وان باقرا فلا يلزم الوكيل ولو باع بنيه وقال الموكل  
 امرتك بالنقد وقال بل اطلقت صدق الموكل وفي المضاربة  
 المضارب ولا يصح تصرف احد الوكيلين وحده فيما وكل به الا في  
 خصومة ورده بعه وقضاء دين وطلاق وعقبي لا عوض فيهما  
 وكيس للوكيل ان يوكل الا باذن موكله او بقوله اعزل برائك  
 فان اذن فوكل كاللثاني وكيل الموكل الاول لا الثاني فلا يعمل  
 بعزله ولا يموت ويغزل ان يموت الاول والوكيل بلا اذن

فقط

او ثمانية اخرى

بشرط ان لا يتعدى

اذا تار

كان با او الوكيل ان لا يتعدى

ففقد الثاني بحضرته جاز وكذا الوعد بغيره فاجاز او كان قد قدر  
 ولا يجوز لعبد او مكاتب التصرف في مال طفله ببيع او شرا  
 ولا تزوجه وكذا الكافر في حق طفله المسلم **باب الوكالة بالخصومة**  
**الخصم** للوكيل بالخصومة القبض خلا فالزفر والغنوي اليوم  
 على قوله ومثله الوكيل بالتقاضى والوكيل بقبض الدين الخصومة  
 قبل القبض خلا فالهما والوكيل يأخذ الشفعة الخصومة قبل  
 الاخذ اتفاقا وكذا الوكيل بالرجوع في الهبة او بالقيمة او بالردة  
 بالمعيب وكذا الوكيل بالشراء بعد مباشرة على الوكيل بقبض  
 عبد ان موكله باعه منه تقصير يد الموكل ولا يثبت البيع  
 فيلزم اعانة البينة اذا حضر الموكل كما تقصير يد الموكل بنقل  
 الزوجة او العبد ولا يثبت الطلاق والعق لغيرهنا عليهما  
 بلا حضور الموكل واقرار الوكيل بالخصومة على موكله عند القاض  
 صحيح لا عند غير القاضى خلا قال ابى يوسف لكن لو برهن  
 عليه انه اقر في غير مجلس القضاء خرج عن الوكالة ولا يدفع  
 اليه المال ولا يصح توكيل رب المال كقبضه بقبض ما على المكلف  
 عنه ومن صدق مدعى الوكالة بقبض الدين او بالادفع اليه  
 فان صدق صاحب الدين والادفع اليه ايضا ورجع  
 على الوكيل ان يهلك في يده وان هلك الا ان كان ضمنه  
 عند دفعه او دفع اليه على ادعائه غير مصدق وكالته ومن

ليس للوكيل بقبض الدين  
 ولا يثبت البيع  
 ولا يثبت الهبة



عند في مدعي الوكالة بقبض المانة لا يؤمر بالدفع اليه وكذا التوفيق  
في دعوى شراؤها من المالك ولو صدق في ان المالك مات  
ورثه من ائله اسم بالدفع اليه وادعى المديون على الوكيل بقبض  
الدين استيفاء الدين ولا يبين له امر بدفع اليه ولا يستخلفه  
يعلم استيفاء موكله بل يبيع رب الدين ويستخلفه انه يبيع في  
ولو ادعى البايع على وكيل المدة بالعيب ان موكله رضي به لا يؤمر  
بدفع الثمن قبل حلف المشتري ومن دفع اليه آخر عشر ينفقها  
على اهله فانفق عليهم عشر من عنده فهي بها بثلث خزل الوكيل  
للموكل عزل وكيله الا اذا تعلق به حق الغير كوكيل الخصم يطلب  
الخصم ثبوت انفراله على عمله فتدفعه قبله صحيح وتبطل الوكالة  
بموت الموكل وجنونه مطبقا وحقه شهر عند ابن يوسف وحول  
عند محمد وهو المختار وبلحا فاه بداء الحرب مرثدا خلا لهما وكذا  
بعجز موكله مكاتبا وجره ما ذونا وافتراق الشريكين وتصرف الموكل  
فيما وكل به ولا يشترط في الموت وما بعده علم الوكيل كذا الدعوى  
هي اخبار بحق له على غيره والمدعي من لا يجبر على الخصومة والمدعي  
عليه من يجبر ولا تنجح الدعوى الا بذكر شيء علم جنسه وقد  
فان كان دينا ذكرانه بطالبه به وان كان عينا فليذكرها في يد  
المدعي عليه بغير حق انه يطالب بها ولا بد من احضارها ان امكن  
ليشأرا اليها عند الدعوى وعند الشهادة او الحلف وان تعذر

ويزيد

بذكر

بذكر قيمتها وفي العقار لا يحتاج الى قوله بغير حق ولا تثبت اليد  
فيه بقبض فها بل بينة او علم القاضي في الصحيح ولا بد فيه من  
ذكر البلد والمحلة والمحدود الدربعة في الدعوى والشهادة واسماء  
اصحابها وبنسبهم الى الجد وفي الرجل المشهور يكفي بذكره فان ذكر  
ثلاثة وتلك الرابع صح وان ذكره وغلط لا اذا صحت سأل  
القاضي الخصم عنها وان اقر حكم عليه وان انكر سأل المدعي  
البينة فان اقامها والحلف الخصم ان طلبه خصمه فان حلف  
انقطع الخصومة حتى تقوم البينة وان نكل من او سكت بلا افة  
ففقضى بالنكول صح وعرض البيه ثلثا ثم القضاء احوط ولا ترد  
يمين على مدعي ولا يقضى بشايعه ويمين ولا يحلف في نكاح  
ورجعة وفي ايلاء واستيلاد ورق ونسب وولاد وعندها  
يحلف وبه يعني ولا في جد ولعان والمشافق يحلف فان نكل  
ولا يقطع ويحلف الزوج ان ادعت طلاقا قبل الدخول اجماعا  
فان نكل ضمن نصف المهر وكذا في النكاح ان ادعت مهرها  
وفي النسب ان ادعى حقا كارت ونفقة وغيرها وفي القصاص  
فان نكل في النفس حسن حتى يقر او يحلف وقماد ونها يقضى  
وعندها ضمن الارش فيهما فان قال المدعي لي بينة فظن  
وطلب يمين خصمه لا يحلف ويكفل بنفسه ثلاثة ايام فان لم يدر  
وذكر معه حيث دار وان كان غريبا يكفل او يلزم قدر مجلس القاضي

او قورن

قاصم وان



واليمين بالله تعالى بطلاق وعياني وقيل ان الخ الخصم صح بهما و  
يغفل يذكر صفاته ان شاء القاضي ويحتزم من التكرار لابن مان  
او مكان ويخلف اليهودي بالله الذي انزل التوراة على موسى عليه  
والنصراني بالله الذي انزل الانجيل على عيسى عليه السلام و  
المجوسي بالله الذي خلق النار والوثني بالله ولا يخلفون في بيعها  
ويخلف على الحاصل في البيع والنكاح بالله ما بينهما بيع قائم  
نكاح قائم في الحال وفي الطلاق ما هي باين منك الآن وفي  
القصب ما يجب عليك رقة وفي المودعة ما له هذا الذي يدعى في يدك  
ودنية ولا شئ منه ولا له قبلك حق لا على السبب نحو بالله ما بعته فلا  
لا في يوسف فان كان في الخلف على الحاصل ترك النظر لمدعي خلف  
على السبب اجماعا كدعوى النفقة بالجوهر ونفقة المستوفية والخصم  
لا يراعيها وكذا في السبب لا يرتفع شئ كعبد مسلم يدعى العتق بخلاف الكافر  
والامة وبين ورث شئ فادعاه آخر خلف على العلم وان شتره او هبه  
فعلى البتات ويؤاخذ المترك بمينه صالح عنها على شئ ولا يخلف بعده  
باب الخلف ولو اختلفا في قدر اثنين او المبيع او فيها حكم لمن برهن  
وان برهنه فثبت الديان وان عجز عن البرهان فيلزمها ما ان  
يرضى احدهما يدعوى الآخر والافسخ البيع فان لم يرض احدهما  
بدعوى الآخر تخالفوا بداء يمين المشتري والمقايضة بايها شاء ومن  
نكل لزمه دعوى صاحبه وان خلفا فسخ القاضي البيع بطلانها  
ولا تخا

ولا تخالف لو اختلفا في الاجل وشرط الخيار او قبض بعض اثنين  
وخلف المنكر ولا بعد لهلاك المبيع وخلف المشتري وعند من لا يتخالف  
ويفسخ ويلزم القيمة وكذا الخلاف لو تعدد الرد وهو قائم ولا بعد لهلاك  
بعضه الا ان يرضى البائع بترك حصته المالك وعندهما يتخالفان  
وردة الباقي والقول للمشتري في حصته المالك عند ابن يوسف  
ويلزم قيمته عند محمد وتعتبر قيمتهما في الانقسام يوم القبض وان  
قيمة الهلاك فيه والقول للبائع وان برهنه فبرهانه او الى  
وان اختلفا في قدر اثنين بعد اقالة البيع تخالفوا عاد البيع ان  
لم يقبض البائع المبيع فان قبضه فلا تخالف خلافا لمحمد ولو  
في قدر رأس المال بعد اقالة السلم فلقول للمسلم اليه ولا يقو  
السلم ولو اختلفا في قدر الاجرة او المنفعة قبل استيفاء المنفعة  
تخالفوا وتراعى ويدين يمين المشاجر ان اختلفا في الاجرة  
وبيمين المور لو في المنفعة وايهما نكل لزمه دعوى الآخر وايها  
برهن قبل وان برهنه فحجة المشاجر في المنفعة وحجة المور  
في الاجرة بعد استيفاء المنفعة لا يتخالفان والقول للمشاجر  
وبعد استيفاء البعض يتخالفان وتفسخ فيما بقى والقول للمشا  
فيما مضى واختلفا في قدر بدل الكناية لا يتخالفان والقول  
للعبد وقلا يتخالفان وتفسخ وان اختلفا في زوجان في متاع البع  
فالقول لها فيما صالح له او لم يولد بعد موت احداهما القول

خلفاني

وله فيما صالح له او لم يولد  
كأنه ولو كان  
صحة ولو كان  
والقول للمشا  
والقول للمشا



في المحمل الذي وعده ابي يوسف كذلك في الزايد على جهاز مثلها وفي جهاز

مثلها انما ولورثتها وعند محمد للرجل او لورثته وان كان  
احدهما مملوكا فالمل للحر في الحيوة وللحي في الموت وقال المادون  
والمكاتب كالحق **نصل** قال ذواليد هذا البني اود عني فلا  
الغائب وعارينه او اجرينه او رهنه او غصبته منه وبرهن  
على ذلك ان دفع خصومة المدعي وقال ابو يوسف فيمن غش  
بالحيل لا تدفع بخلاف قولهم نرفه بوجهه لا باسمه ونسبه  
حيث تدفع عند الامام خلافا لمحمد ولو قال سرقته منه لا دفع  
وكذا لو قال المدعي سرقته او غصبته مني وان برهن ذواليد  
على ايداع الغائب وكذا ان قال سرقته مني خلافا لمحمد ولو  
قال المدعي ان عني من زيد وقال ذواليد اود عني لهو لا دفع  
بلا حجة الا اذا ايدع المدعي ان زيدا وكله بقبضه **باب**  
**دعوى الرجلين** لا تعتبر بينة ذواليد في الملك المطلق وبينه  
الخارج فيه احق برهنه على ما في يد اخر قضى به لهما ولو على  
نكاح امرأة سقطا وهي لمن صدقة فان ارغ بالسابق احق  
وان اقرت لاحدهما قبل البرهان فهي له وان برهن الآخر  
بعد ذلك قضى له فان برهن احدهما فقضى له ثم برهن  
الآخر لا يقبل الا ان اثبت سبعة وكذا لا يقبل برهان خارج  
على ذي يد نكاحه ظاهر الا ان اثبت سبعة وان برهن على ثلثة

شي

وبه يوجب خذوان قال الشافعي اورد من لا ينفذ الا تنفذ

وان اقرت لاحدهما قبل البرهان فهي له وان برهن الآخر  
بعد ذلك قضى له فان برهن احدهما فقضى له ثم برهن  
الآخر لا يقبل الا ان اثبت سبعة وكذا لا يقبل برهان خارج  
على ذي يد نكاحه ظاهر الا ان اثبت سبعة وان برهن على ثلثة

شي من اخر فلكل نصف بنصف ثمنه او نركه ويترك احدهما بعد  
ما قضى لهما لا ياخذ الا اخر كله فان كان لاحدهما يد او شخص  
فارجح فذاليد او له والمشا احق من لهبة وصدقة مع قنن  
والهبة وصدقة فيما لا يحتمل القسمة سواء وكذا المراء والمهر  
عند ابي يوسف وقال محمد المراء اولى وعلى الزوج القيمة والرهن مع  
القبض اولى من الهبة معه فان كانت بشرط العوض فهي اولى وان  
برهن خارجا على ملك موقوف او مراء موقوف من واحد غير ذي  
اليد فالسابق اولى وان برهن احدهما على المراء من زيد والآخر  
عليه من بكر وانفق ثار بينهما فهما سواء وكذا الموقوف احدهما فقط  
ولو برهن خارج على المراء من شخص واخر على الهبة والقبض  
من غير واخر على المراء من ابيه واخر على الصدقة والقبض  
من اربع قضى بينهم ارباعا ولو برهن خارج على ملك موقوف وذواليد  
على ملك اقدم منه فهو اولى خلافا لمحمد في رواية وكذا الخلاف  
لو كانت اليدين لهما ولو برهن خارج وذواليد على ملك مطلق وقت  
احدهما فقط فالخارج اولى وعند ابي يوسف ذوالوقت اولى  
ولو كان المدعي في ايديهما او كيد ثالث والمسئلة بحالها فترها  
سواء وعند ابي يوسف الذي وقت اولى وعند محمد الذي  
اطلق اولى وان برهن خارج وذو يد على النجاج فذواليد  
اولى وكذا المورهن كل على تلقى الملك من اخر او على النجاج







وكذا لو كانت المشتري لو كانت امه او رهن او اجرا وزوجها ثم كان  
 المبيع من جنس من جنس هذه التصرفات لو باع احد ثوبين  
 في ثوبين من جنس المشتري ثم اتى بالبائع الاخر يثبت نسبها  
 ولو اتى المشتري ومن في يده صبي لو قال فهو ابني لا يكون  
 ابني وان جحد زيد ببنوته وعند البائع ان جحد وان كان  
 في يده مسلم وذوق فادعى المسلم رقة والكافر ببنوته فهو حر  
 الكافر ولو كان في يده وجبت فزعم انه ابنه من غيرها وزعمت  
 انه ابنها من غير فهو ابنها ولو استولد مشرئته ثم استخفت فآ  
 حر وعلى الاب قيمته يوم الخصومة فان مات الولد فلا شيء على الاب  
 وتركته لم وان قتله الاب غرم قيمته وكذا ان قتل غيره فاخذ دينه  
 ويرجع بغيره على بائعه لا بالعقود **كتاب الاقرار**  
 هو اخبار بحق الاخر على نفسه ولا يصح الا لملحوم وحكمه ظهروا  
 المقر به لا ينشأه فصحة الاقرار بالخبر لا بطلاق وعناق  
 مكرها واذا اقر حر مكلف بحق معلوم او مجهول كشيء وحقوق  
 ولزومه بيات المجهول بما له قيمة والقول قوله مع يمينه ان ادعى  
 المقر له اكثر وفي مال لا يصدق في اقل من درهم وفي مال  
 عظيم نصاب من مائتين به فضة او غيرها ومن الابل خمسة  
 وعشرون ومن البر خمسة اوسق ومن غير مال الزكاة قيمة النسيئة  
 واموال عظام ثلثة نصيب ودرهم ثلثة ودرهم كثير عشرة

وعند

تلك لك وكذا وكذا احد وعشرون وان  
 ثلث

درهم

وعند البائع نصاب وكذا وكذا احد وعشرون وان ثلث زيد مائة  
 وان ربع زيد الف وكذا كل مكيل وموزون وميزك في عبيد فهو  
 عند ابى يوسف وعند محمد يومر بالبيان وقوله على او قبلي اقرار بدين  
 فان وصا به هو ودينه صدق وان فصل لا وعندى او معى او في يدي او  
 في صدوق او كسب اقرار بامانة ولو قال لمى او معى عليه الف اقرتها او  
 انتقدتها او اجلني بها او قد قضيتها او ابرأني منها او هيبتها الى او <sup>علي</sup>  
 او جعلتك بها فقد اقر وبلا ضمير لا ولو اقر بدين مؤجل وقال المقر  
 هو حال لزمه حالا وحلف المقر له على الاجل ولو قال على مائة  
 درهم فالكل درهم وكذا اكلها يكال او يوزن ولو قال مائة وثوب او مائة  
 وثوب بان لزمه بنفسه المائة وان قال مائة وثلثة اثواب فالكل ثياب  
 ولو اقر بتم في ضرر لزمه او مخاتم لزمه المخلقة والفض او سيف  
 فالفض والفض والحمايل او بحملة فالكسوة والعيدان وان بدية  
 في استئجار لزمه الدابة فقط وثوب في منديل لزمه وكذا ثوب  
 في ثوب وان ثوب في عشرة اثواب لزمه ثوب واحد عند  
 ابى يوسف واحد عشر عند محمد ولو قال على خمسة في خمسة لزمه  
 خمسة وان ثوب الضرب وبنية مع عشرة وفي قوله على من درهم  
 الى عشرة او مائتين درهم الى عشرة يلزمه تسعة وعند  
 عشرة وان قال له من داري ما بين هذا الجدار فله ما بينهما  
 فقط وصح الاقرار بالجل وحمل على الوصية من غير والجل

لها  
 الى هذا الجدار



ان يبق سببا على الحارث او وصية فان ولدت حبا لاقل من نصف  
حول مذاق قوله ما اقر به وان حبا فلهما وان ميتا فله وصي والمورث  
وان فسر بيع او اقرض او اقرضهم الاقرض والمعا وان اقر بشرط الخيل  
لزومه المالك وبطل الشرط باب استثناء صحة استثناء  
بعض ما اقر به لو متصل وزنه باقية وبطل استثناء الكل وان  
اقر بشئين واستثنى واحدهما او احدهما وبعض الآخر بطل استثناءه  
خلا فلهما وان استثنى بعض احد هما وبعض كل منهما صحيح اتفاقا  
وان استثنى كليهما او وزنا او عدديا منقارا باسرها صحة  
خلا فالمجهد ولو استثنى منها شاة او ثوبا او دار بطل اتفاقا ومن  
وصل باقرار ان شاء الله بطل اقراره وكذلك علقه بمشية من  
تعرف مشيته كالملاذلة والجن ولو اقر بدار واستثنى بناءها كانا  
للمقر له ولو قال بناءها لي والعرضه له كان كما قال وقضى الخاتم  
وخل البستان كبناءها وان قال له على الف من ثمن عبد لم يقضه  
فان عينه قيل للمقر له تسليم وتسلم ان سئمت وان لم يسئمت  
لزومه الالف ولما قر له لما يقضه ولو قال من ثمن خمر او خنزير لا يقضه  
وعندها ان وصل صدق ولو قال من ثمن مناع او اقرضني  
هي زعفران او بخرجة لزومه الجيار وقال لا يلزمه ما قال ان وصل  
وان قال من غصيب او وديعة وهي زعفران او بخرجة صدق  
ولو قال ستوقه او رصاقي فان وصل صدق والافلا ولو قال

فقد  
بطلت  
غصبة

سواء كان  
ميتا او حيا

غصبة ثوبا وجا غصيب صدق ولو قال على الف الا انه ينقص مائة صدق  
ان وصل والافلام الالف ولو قال اخذت منك الف او دية فملكك  
وقال المقر له اخذتها غصبا ضمن ولو قال بدل اخذت اعطيني  
لا يضمن ولو قال بدل غصبت لهذا الشئ من زيد لا يبل من عمرو  
فهو لزيد وعليه قيمته لعمرو ولو قال هذا كان لي وديعة عندك  
فاخذته وقال الآخر هو لزيد دفع اليه وان قال اجرت فرسي او ثوبي  
لهذا فلان اقر كبه او لبسه ورده او اعرضه او اسكنه داري ثم رد يا علي  
صدق وعندهما القول لما اخذ منه ولو قال خاط ثوبا لهذا ابكذا  
ثم قبضته منه وادعاه الآخر فعلى هذا الخلاف في الصحيح ولو  
قال اقتضيت من فلان الف اكانت لي عليه او اقرضته الف اقام اخذ  
منه وانكر فلان فالقول له ولو قال زرع فلان هذا الزرع او بني  
لهذه الدار او غرس لهذا الكرم لي استفت به فيه وادعى فلان  
فالقول للمقر باب اقرار المدين دين صحته وما لزومه في مرضه  
بسبب معروف سواء ويقدمان على ما اقر به في مرضه والكل  
مقدم على الارث ولا يصح تخصيصه عن ما يقضاه دينه ولا  
اقراره لو ارثه الا ان يصدقه ببقية المورثة وان اقر لا جنبني صح ولو  
احاط بماله وان اقر لا جنبني ثم اقر انه ابنه ثبت نسبه وبطل  
اقراره ولو اقر لا جنبني ثم تزوجها لا يبطل اقراره ولو قال اوصي  
لها ثم تزوجها فلا رجوع ولو اقر بفلان مجهول الغنى ينعى له

بطلت ولو لم يصرح  
بأنه تزوجها

الغنى الذي يكون  
في جيبه فوفه الدرهم والجمع  
غزير وقر في الفقرة السيد  
وكذا قال في قوله القوم سيد  
والمؤدية الجنبين فقرة لا يراها  
ان المؤدية صرحت لعمري







بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

المدعي عليه جاز ولزمه البذل والابطال **باب الصلح في الدين**  
الصلح عما استحق بعقد المداينة على بعض جنسه اخذ لبعض حقه  
واسقاط لما فيه لامعاوضة فلو صلح عن الف حال على مائة  
ربيع ولا يصح عن درهم على دينار مؤجلة وعن الف مؤجل على  
نصفه حالا او عن الف سود على نصفه بيضا ولو صلح عن الف درهم  
ومائة دينار على مائة درهم حالة او مؤجلة صح وان قال مائة  
على آخر الف آت غدا انصفه على انك برئ من باقيه ففعل برئ والآ  
فلا يرئ خلا قال لا يبرئ يوسف وان قال صالحك على نصفه على  
انك ان لم تدفع غدا النصف فاللف عليك لا يبرأ اذ لم يدفع  
اجماعا وان قال ابرأتك من نصفه على ان تعطى نصفه غدا  
برأى من نصفه اعطى او لم يعط وكذا لو قال اذ الى نصفه على  
انك برأى من باقيه ولم يوقت ولو قال ان ادبت الى نصفه  
فانت برأى او اذ ادبت او متى ادبت لا يصح الا بربو ان ادبت  
ومن قال سر الرب دينه لا اقر لك حتى تؤخر عني او تخط عني  
ففعل جاز وان اعطى لزمه في الحال **فصل** ان صلح احد  
رعي الدين عن نصفه على ثوب فليسرك ان يتبع المديون  
بنصفه او يأخذ نصف الثوب الا ان يضمن له المصالح ربع  
الدين وان قبض شيئا من الدين شاركه شركه فيه وانقبض  
الفرع بما بقي وان اشترى بنصيبه شيئا منه شركه ربع الدين

وانتج

وانتج الفرع ومن ابرأ عن نصيبه او فاض الفرع بدين سابق لا يضمن  
لشركه وان ابرأ عن البعض قسم الباقي على سهامه وان اجل  
نصيبه لا يصح خلا قال لا يبرئ يوسف وبطل صلح احد رعي سليم  
عن نصيبه على ما دفع خلا قاله ايضا وان اخرج الورثة احد لهم  
عن عرض او عقار مال او عن احد المتقدين بالآخر او عنهما معا  
صح قبل البذل او كثر وعن نقدين وغيرهما باحد المتقدين لا يصح  
الا ان يكون المعطى اكثر من نصيبه من ذلك الجنس وان يعرض  
جاز مطلقا وان في التركة دين على الناس فاخرجوه ليكون الدين  
لهم بطل الصلح فان شرطوا ابراء الغرماء من نصيبه صح وكذا ان  
تضمنوا حصته منه بترعا او اقرضوه قدرها واحالهم به على الغرماء  
وصالحهم من غير وفي صحة الصلح عن تركه لغير اعيان غير معلومة  
على مكيل او موزون اختلاف والاصح الجوز ان علم انها غير  
المكيل او الموزون اذ كانت كلها في يد البقية وبطل الصلح والقبض  
ان كان على الميت دين مستغرق وان غير مستغرق قال لا ولي  
ان لا يتصلح قبل قضائه ولو فعل قالوا يجوز والقسمه يجوز  
قياسا لا استحسانا وقيل القياس ان يوقف الكل والاشياء  
ان يوقف قدر الدين ويقسم الباقي **كتاب المضاربة** المضاربة  
هي شركة في الترحيم بال من جانب وعمل من جانب والمضارب  
امين فاذا تصرف فوكيل فان ربح فشرى وان خالف



فغاصب وان شرط كل الرج له فستقرض وان شرط لرب المال فستقرض  
وان فسدت فاجبر فله اجر مثل ربح اوله و لا يزداد على ما شرط له  
عند ابي يوسف خلا فالحميد ولا يضمن المال فيها ايضا ولا تصح  
المضاربة الا بمال تصح به الشركة وان دفع عرضا وقال بعه واعمل  
في ثمنه مضاربة او قال اتبض مالي على فلان واعمل فيه مضاربة جاز  
ايضا و شرط تسليم المال الى المضارب بلا يد لرب المال فيه عاقد  
كان او غير عاقد كالمصغر اذا عقد له اياه و ليه واحد الشر يكون اذا عقد  
الآخر وكون الرج بينهما مشاعا فنفسه ان شرط لاحد لها عشر  
دراهم مثلا وكل شرط يوجب جبرالة الرج يفيد لها و لا فلا و يطل  
الشرط كشرط الوضعية على المضارب والمضارب في مطلقها ان يبيع  
ويشتري ويوكل بهما و يبيع ويشتري ويوكل بهما  
ويستاجر ويحبال بالثمن على الاليس وغيره ولو ابيع رب المال  
متح ولا نفد به المضاربة وليس له ان يضارب الا باذن رب  
المال او بقوله له اعمل برأيك ولا ان يقرض او يمتد بن او يهب  
او يصدق الا بتمخيص فان اشترى بماله ازا و قصرة او حمله  
بماله فهو متبرع وان قيل له اعمل برأيك وله الخلط بماله الصبيغ  
ان قيل له ذلك فلا يضمن به ويصير شريكا بما اذا الصبيغ  
وحصته له اذا بيع وحصته الثوب في المضاربة وان قيدت  
ببلاد او سلع او وقت او معايل معين فليس له ان يتجاوز

كما في الشركة فان تجاوز ضمن والرج له فان قال المجامل اهدى الكوفة  
او المتبارفة فعامل في الكوفة غير اهله او سارق مع غير المتبارفة  
لا يكون مخالفا وكذا الوكيل اشترى في سوقها فاشترى في غير محل وقوعه  
لا يشتري في غير السوق وقال خذ هذا المال فعمل به في الكوفة افا  
عمل به فيها او خذ بالنصف فيها فهو ثقيبه بخلاف خذ واعمل به فيها  
وللمضارب ان يبيع بنسيئة ماله يكن اجله لا يبيع اليه التجار  
وان باع بنقد ثم اخر صحت اجماعا وله ان ياذن لعبد المضاربة في التجار  
وليس له ان يزوج عبدا او امه من ماله ولا ان يشتري به من  
يعتق على رب المال فان شري كان له لاجها وله ان يشتري  
من يعتق عليه ان كان في المال ربح فان فعل ضمن وان لم يكن  
ربح صحت فان حدث ربح بعد الشراء اعتق نصيبه ولا يضمنه بل يبيع  
المعتق في نصيب رب المال ولو اشترى المضارب بالنصف  
امه بالف و قيمتها الف فولدت ولذا يساوي الفاقاد عاهه مو س  
فسارت قيمته الف ونصفه استعاه رب المال في الف و ربعه  
او اعتقه فاذا اقبض الالف ضمن المدعي نصف قيمة الامة  
**باب المضارب يضارب** فان ضارب المضارب بلا اذن  
فلا ضمان ماله بعمل الثاني في ظاهر الرواية وهو قولهما وفي رواية  
الحسين الا مانع لا يضمن بالعمل ايضا مالم يبرح وان كانت الثانية  
فاستدق فلا ضمان وان ربح وحيث ضمن فلرب المال تضمن بهما



في المشهور وقيل على الخلاف في ابداع المودع فان اذن له بالمضاربة  
فصار بثلث وقد قيل له ما رزق الله بينا نصفان او قولي نصف  
او ما فضل ففقدان ففقد الرجح لرب المال وثلثه للثاني وسدس  
للاول وان وقع بالنصف فنصف لرب المال ونصفه للثاني و  
لا شيء للاول وان شرط للثاني الثلثين فكما شرط ويظهر الاول  
لثاني سدس وان قيل له ما رزقك الله او ما ربح بينا نصفان  
فدفع بالثلث فكل من بينهما ثلثه وان دفع بالنصف فاللثاني نصف  
ولكل من الاول ورب المال ربع ولو شرط لعبد رب المال ثلثا  
ليعمل معه ولو رب المال ثلثا ونفسه ثلثا فتح وتبطل بموت احدهما  
ويبقى رب المال موقدا لا يخلق المضارب ولا يعزل بعزل المالك يعلم  
فان علم والمال عروض فله بيعها ولا يتصرف فيه وان لم يعلم  
جنسه فله تبديل بحسنه استحقاقا لا تصرفا وفي المال دين على المالك  
زمنه الا قضاه ان كان ربح والا فلا ويؤكل المالك به وكذا اسائر الوكيل  
والبائع والعسار يجبران عليه وما لك من مال المضاربة فهو  
الى الرجح او لا فان زاد على الرجح لا يضمن المضارب فافترسما  
وفسخت ثم عقدت فملك المالك او بعضه لا يتراد ان الرجح  
وان اقتصماه من غير فسخ تراداه حتى يتم راس المال فان فضل  
شيء اقتصماه وان لم يبق فلا ضمان على المضارب **فصل**  
ولا ينفق المضارب من ماله في مصره او في غير مصره ولا ينفق

كافة

في ثمنها وان كان فقه من  
جنس راس المال لا يتصرف

ولا في المأ

ولا في الفاسد فان سافر وطعامه وشربه من ماله بالمعروف  
وكذا كسوته وركوبه شراء واستيجارا وكذا اجرة خادمة وقول  
ينام عليه وغسل ثيابه والدين في موضع يحتاج فيه اليه وضمن  
ما كان زائدا على العادة ونفقته في مصره من ماله كالمداور ومما ينفق  
من كسوة وغيرها اذا اقيم الى راس المال وما دون السفر كميزان  
امكنه ان ينفق ويبيت في أهله والافكا السفر وليس للمشتري ان ينفق  
من ماله ويؤخذ ما نفقه المضارب او بماله من لرجلين انفق بالحق  
وان باع مناع المضاربة مراجه حسب ما نفقه عليه من قبل  
وتخو لا نفقه نفسه او اشترى بهما عبد افضاغا في يده قبل  
تقدمهما بغير المضارب ربعها والمالك الباقي ورب العبد للمضارب  
وباقية المضاربة ورأس المال الفان وخمسائة ولا يبيعه بوجه  
الا على الفين فلو بيع باربعة الآف فخصته المضاربة ثلاثة الآف  
والرجح منها خمسمائة بينهما ولو اشترى رب المال عبدا بوجه  
وباعه من المضارب بالالف لا يبيعه مراجه الا على خمسمائة  
ولو اشترى مضارب بالنصف بالف المضاربة عبدا يعدل الفين  
فتنزل جلا خطاء فربح الفداء عليه وباقية على المالك واذا اذبح  
عن المضاربة ويخدم المضارب يوما والمالك ثلاثة ايام ويشتري  
بالف المضاربة عبدا او يهلك الف قبل فقه دفع المالك الثمن ثم وثقه  
وجميع ما دفع راس المال ولو كان مع المضارب الفان ففعل

من الرجح او لا وما فضل قسم  
وان سافر بماله ومال المضاربة

ولو اشتري مضارب بالنصف  
بالف المضاربة بربا وباعه بالفين



دفعت الى الفار ورجت الغاف قال المالك بل وثقت اليك الغنم  
 المضارب ولو اختلفا مع ذلك في قدر الزرع فللمالك ولو قال من  
 معه الف قدر ربح فيها هي مضاربة زيد وقال زيد بل هي بضاعة  
 قال قول لزيد وكذا لو قال ذواليد هي فرض وقال زيد بضاعة او  
 او مضاربة ولو قال المضارب اطلقت وقال المالك عتبت نوعا  
 فالقول للمضارب ولو ادعى كل نوعا فللمالك **كتاب الوديعه**  
 الوديعه تسليم المالك غير على حفظ ماله والوديعه ما يترك  
 عند الامين للحفظ وفي امانه فلا يضمن بالهلاك وللمودع  
 ان يحفظها بنفسه وعياله وله السفر بها عند عدم التمسك والخوف  
 خلافا لهما فيما له حمل وثبوته فان حفظها بغيره ضمن الا اذا  
 خاف الحرق او الغرق فدفعها الى جاره او الى سفينه اخرى  
 فان طلبها رتبها فحبسها وهو قادر على تسليمها صار غاصبا  
 وكذا لو حرقها او اياها وان اقر بعبده بخلاف ما حرقها عند غيره  
 وان خلطها بماله بحيث لا يتميز فان ينجسها ضمن وان قطع  
 حق المالك منها في المبيع وغيره عند الامام وعندهما في  
 غير المبيع للمالك ان يبيعه كنهه ان شاء وكذا في المبيع عند  
 وعند ابى يوسف يصير الاقل تابع لأكثر فيه وان يفسد جنسها  
 كبر بشعر ورزيت بشيخ ضمن وانقطع حق المالك اجماعا  
 وان اختلفت بلا صفة اشتركا وان تعدى فيها بان كانت

فليس

فليس مردية فربها او عبدا فستحمله ضمن فان اذال التعدي زال الضمان  
 بخلاف المستعير والمشاخر وكذا الواو دعها ثم استرد لها وان اتقى  
 بعضها فملك الباقي ضمن ما اتقى فقط وان رد مثلها وخطا بالباقي  
 ضمن الجميع ولو تصرف فيها فربح ينصفه في به وعند ابى يوسف  
 يطيب له وان اودع اشان من واحد شيئا لا يدفع الى احدهما  
 حصته بغيره الاخر خلافا لهما وان اودع عند اشين ما يبيع  
 اقسماه وحفظ كل حصته فان دفع احدهما الى اخر ضمن الباقي  
 لا القابض وعندهما لكل حفظ الكل باذن الاخر وان  
 لا يقسم حفظه احدهما باذن الاخر اجماعا وان دفعها  
 الى عياله فدفع الى من له منه بد <sup>عند</sup> ضمن وان الى ماله بدله  
 كدفع الدابة الى عبده وشيئ تحفظ النساء الى زوجته <sup>ضمن</sup>  
 الا ان <sup>كلت</sup> فيه وان امر بحفظها ثبتت معيتها من دار حفظها  
 في غير منها لا يضمن الا ان كان في ذلك ظاهر وان امر بحفظها  
 في دار حفظ في غيرها ضمن ولو اودع المودع فملك ضمن  
 الاول فقط وعندهما ضمن ايا شاء فان ضمن الثاني  
 رجع الاول لا بالعكس ولو اودع الغاصب ضمن ايا شاء  
 اجماعا ولو اودع عند عبدا شيئا فانتلقه ضمن بعد عتقه <sup>ضمن</sup>  
 وان عند صبي فانتلقه فلا ضمان اصلا وقال ابو يوسف  
 يضمنان للحال وان دفع العبد الوديعه الى مثله فملك

في



وان طعن واستخرج وسام ولعبة لبن في ضرع وصوف على غنم وكل  
ودرع في ارض ثم في كل لعبة المشاع ولعبة شئ لهو في الموهوب  
نتم بلا تحدي قبض ولعبة الاب لطفله يتم بالعقد ان الموهوب  
في يد الاب او يد مودعه لا اركان في يد غاصب او متاع  
بيعا فاسدا او سقيبا والصدقة في ذلك كاللعبة والادام كلاب  
عند غنم منقطع او مونة وعدم وصية ان كان الم طفل في عا  
ولا اكل من يمول الم طفل ولعبة الا جنبتي له ثم بقضه لو عاقل  
ويقبض ابيه او جدته او وصي احدهما واته ان في حجرها او جنبتي  
يرتبه او يقبض زوج الطفلة لها ولو مع حضرت الاب بعد الزفاف  
لا قبله وصح لعدة اشين لو احدث ارا لا عكسه خلا فالهما وصح تصدق  
عشر على فقيرين ولعبتها لهما ولا تصح ان لغتين خلا فالهما  
**باب الرجوع** فيها صح الرجوع فيها كالا او بعضا ويكره وعن  
منه حر وف دفع خرقه فالاد الزيادة المتصلة كالبناء والقرى  
والسكنى المنفصلة والميم موت احد القاعدين والعيب العوض  
المضاف اليها اذا قبض نحو هذا عوضا عن هيكك او دلا  
عنها وفي مقابلتها ولو كان من اجنبتي فلوله ينفق فلكل  
ان يرجع فيما وهب والخاد المخرج عن ملك الموهوب له  
والزاد الرجعية وقت اللعبة فله الرجوع لو وهب ثم نكح الموهوب  
ثم ابان والقاف القرابة فلا رجوع فيما وهب لذي رحم محرم

والهاء

والهاء هلاك الموهوب فالقول فيه قول الموهوب له وفي الزيادة  
قول الواهب ولو عوض فلتحق نصف اللعبة يرجع بنصف العرض  
وان استحق نصف العرض لا يرجع بشئ حتى يرد باقية وان نكح  
الكل يرجع بالكل فيهما ولو عوض عن نصفها فله ان يرجع بما  
لم يعوض ولو خرج نصفها من ملكه فله ان يرجع بماله يخرج  
ولا يقع الرجوع الا براض او بحكم قاضي فلو اعقب الموهوب بعد  
الرجوع قبل القضاء والتسليم نفذ ولو منعه فله ان لا يقبض وهو  
مع احدهما فسخ من الاصل لا لعبة من الموهوب له فلا يشترط  
قبضه وصح في المشاع وان تلف الموهوب فلتحق قضائي الموهوب  
لا يرجع على واللعبة واللعبة بشرط العوض لعبة ابتداء  
فشرط القبض في العوض وصنعها الشيوخ في احدهما بيع  
فتثبت الشفعة وخيار العيب والشرط والرؤية في كل منهما  
**فصل** ومن وهب لاهلها او على يرد لها عليه ويعقبها  
او يستولدها تحت اللعبة وبطل الاستثناء والشرط وكذا الوعد  
دارا على ان يرد عليه بعضها او يعوضه شئ منها ولو تبر  
ثم ولعبها فاللعبة باطلة بخلاف ما لو اعقبه ثم وهبها  
ومن قال لمدبونه اذا جاء غدا فالدن لك او فانت بري منه  
فهو باطل والعمرى جائز للمهر حال حياته ولو رثته بعد  
ان يجعل داره له مدت عمره فاذا ماتت فترثه الميراث والرقبة باطلة  
قبلي



وعند أبي يوسف يصح كالعمرى ولعل ان يقول ان مت قبلك فلك  
وان مت قبلي فلكان قبضها كانت عارية في يده والصدقة  
كالهبة لا يصح برك القبض ولا في شاع يقسم ولا رجوع فيها  
ولو غشي ولا في الهبة لفقر ولو قال جميع مالي او ما املك لفلان فهو  
هبة وان قال ما ينسب الي او يعرف بي فاعل **كتاب الاجارة**  
هي بيع منفعة معلومة بعوض معلوم دين او عين وما صلح ثمنها  
صلح اجرة وتنفذ بالشروط ويثبت فيها خيار الشرط والرؤية والعيب  
وتقال وتفسخ والمنفعة تعرف تارة ببيان المدة كالسكنى والزراعة  
فتصح مدة معلومة اتى مدة كانت وفي الوقف يتبع شرط الواقف  
فان لم يشترط فالقوى ان لا يزداد في الارضي على ثلث سنين  
وفي غيرها على سنة وتارة يعلم بذكر العمل كضيق الثوب وخياطة  
ورجل قدر معلوم على دابة مسافة معلومة وتارة بالشارع كنفق هذا  
اي موضع كذا او الاجرة لا يستحق بالعقد بل التعجيل او بشرطه او  
باستيفاء المعقود عليه او التمكن منه فتجب لعقب قبض الدار ولم يسكنها  
حتى مضت المدة وتسقط بالغصب بعد رفوت التمكن ولرب  
الدار والارض طلب الاجرة لكل يوم ولرب الدابة لكل مرحلة و  
والقصار والخيار بعد الفراغ من عمله وان عمل في بيت المساجر  
والخيار بعد اخراج فان احترق قبل الاخراج سقطت الاجرة وان  
بعده فلا ان في بيت المساجر ولا ضمان وقال ان شاء المساجر

ضمته

ضمته مثل دقيقه ولا اجر وان شاء ضمته المحزر وله الاجر والطيح  
للولية بعد الغرق ولضارب اللبن بعد اقامته وقال بعد شريح  
ومن عمله اثر في العين كسباغ وقصار يقصر بالنشاء والبيض  
فله جسر بالاجرة فان حبسها فضاغت فلا ضمان ولا اجر وقال ان  
المالك ضمته مقصودا وله الاجر او غير مصنوع ولا اجر ومن لا اشر  
لعمله فيها كالحمال والملاح وغسل الثوب ليس له حبسها بخلاف  
راد الا بقى واذا اطلق العمل للصانع فله ان يستعمل غيره وان  
قيده بعمله بنفسه فلا ومن اجرة رجل ينجي بعباله فوجد بعضهم  
قد مات فاني بمن بقي فله اجرة بحسبه وان استوجر  
لايصال طعام الى زيد فوجد متينا فريده فلا اجرة وكذا الواسط  
لايصال كتاب اليه فريده لموته وقال محمد له اجرة لهابه هنا  
ولو تركه هناك فله اجرة لهابه **باب اجرة من الاجرة**  
وما لا يجوز وضع استيجار الدار والمكانات وان لم يذكر  
ما يعمل فيه وله ان يعمل كل شئ سوى ما يولعه البناء  
كالحدائق والقضبان والطحن <sup>اي قوته</sup> واستيجارة الارض للزراعة  
ان بين ما يزرع او قال على ان يزرع ما شاء وللبناء والحرف  
واذا انقضت المدة لزمه ان يقلعها ويسلمها فارغة الا ان  
يعزم للوجر قيمة ذلك مقلو عا برضي صاحبه وان كانت الارض  
تنقص بقلعه فبدون رضاه ايضا او برضيا بتركه فيكون

مطبخ

يقدر

شاء

اي ايجال كتاب



البناء والغرس لهذا والارض لهذا والرطوبة كالشجر والزرع ينزل  
 باجر المثل الى ان يدرك ويستجار الدابة للركوب الحمل والثوب  
 للبس فان اطلق قبل ان يركب ويلبس من شاء فان ركب  
 او لبس هو واركب او البس غير نعتين فلا يستعمل غير وان قيد  
 براكب او لا يسى فخالف ضمن وكذا حمل ما يختلف باختلاف  
 المستعمل وما لا يختلف به فتقيد به قدر شرط سكنى واحد  
 ان يسكن غير وان سمي ما يحمل على الدابة نوعا وقد راع  
 كثر برفله حمل مثله او اخف كالشعير والسم لما هو اخف  
 وان سمي قدر كمن القطن فليس ان يحمل مثل وزنه حديد  
 وان زاد على ما سمي فغطت ضمن قدر الزيادة ان كانت تطبق  
 ما حملها والا فكل القيمة وفي الاردا في ضمن النصف ولا عبرة  
 بالنقل وان كبحها او ضررها فغطت ضمن خلا فالهما فيما هو  
 معتاد وان تجاوز بها مكانا سماء ضمن وبراء بردها الى ما سماء  
 وان استأجرها ذهابا وايابا في الاصح وان نزع سرج الحمار  
 واسرجه بما يسرج به مثله لا يضمن وان اسرجه او وكفه بما  
 لا يسرج او وكفه به مثله ضمن وكذا ان او كفه بما يوكل به  
 وقال يضمن قدر ما زاد وزنه على السرج فقط وان سلك الحمار  
 طريقا غير ما عتده المالك مما يسلكه الناس فلا ضمان عليه  
 ان لم يتفاوت الطريقان وتفاوتا وكان لا يسلك الناس او حمل في البحر

فتلف

فتلف ضمن وان بلغ فله الاجر وان عتق سارح فزرع رطوبة  
 ضمن ما نقصت الارض ولا اجبر فيه عليه وان امر بخياطة  
 الثوب فبما خياطة قباء ختم المالك بين تضمنته وبين اخذ القباء  
 ودفع اجر مثله لا يزداد على سمي وكذا الوامر بقباء فخا طه سراويل  
 في الاصح وقيل بضمته نعمان بلا خيار **باب الاجارة الفاسدة**  
 يجبر فيها اجرا مثل للزيادة على المسمى ومن استأجر دارا كل شهر بكذا  
 ساعة متع فيه وسقط حقه الفسخ وظاهر الرواية بقاؤه في الليل  
 ويومها وان اجرها سنة بكذا اصح وان لم يبين فسط كل شهر  
 وابتداء المدة ما سمي والا فوقت العقد فان كان ساطعا  
 يهمل تعتبر بالاهلة والا فبالاقيام وعند محمد الاول بالاقيام  
 والباقي بالاهلة وابو يوسف معه في رواية ومع الامام في  
 اخرى وكذا العلق ويجوز اخذ اجرة الحمام والمخيم للاخذ اجرة  
 عصب النعش لا على الطاعات كالاذان والحج والامامة  
 وتعليم القراء والفقه والمعاصي كالغناء والنوح والملاهي  
 ويعتق اليوم بالجواز على الامامة وتعليم القراء والفقه و  
 يجبر المستأجر على دفع ما سمي ويجسسن وعلى دفع  
 المخلوق المرسومة ولا تفتح اجارة المشاع الا من الشريك  
 وعند نصح مطلقا وان اجر دارا من رجلين صح اتفاقا  
 ويجوز استئجار الضيعة باجر معلوم وكذا ابطعها وكسوتها

فتح العقد في شرط الا ان يستعمله في غيره  
 وكل شرط سكنى فيه

الاولى



خلل فال  
 ود هذا  
 في الملة  
 المشاجر  
 ولا لعل  
 ليسجل  
 ترايقف  
 استاج  
 شفاق  
 صحيح  
 للزراعة  
 وان است  
 لا يصح  
 المستمى  
 ففقق لا  
 والحمل  
 من يعمل  
 والمتاع  
 يضمن  
 كالموت

وان استاج ارضان يكونها وزرعها  
 او يستقيها وزرعها صحيح  
 طعام  
 شجرة او صنف لعمل  
 هو الا يلزم الاجر  
 من المزرعة وان استاج

سبأ مضمونة لغير  
 ارجاء الا على كل قاردين  
 فان لم يكن صا



خلا فالحما وعليها غسل الصبي غسل ثيابه واصلاح طعامه  
 ودفعه لا عن شئ منها بل هو واجرها على من نفقته عليه فان لم يضعه  
 في المدة يدين شاء او غدا بطعام فلا اجر لها ولزوجها وطهرها في  
 المساجر وله فسحها ان لم تكن برضاها ان كان مكاحه ظاهر لا يجر  
 ولا لهل الطفل فسحها ان مرضت او حبلت وفسد استيجارها يك  
 ليسح له عز لا بنصفه او حمار يحمل عليه طعاما بغير منة او ثور ليطحن  
 بترابغير من دقيقه ويجلب حرا مثل في الكلى لا يجاوز المستى وان  
 استاجر ليخرج اليوم فغير ابد رهم فسد خلا فالحما ولو قال في اليوم  
 صحح او على ان يثبها او يكرها او يسير فيها لا يصح وكذا الاستيجار  
 للزراعة بزراعه وللركوب بركوب وللسكنى بسكنى ولللبس بلبس  
 وان استاجر شحدا رضا ولم يذكر ثمن زرعها ولم يبين ما يزرعها  
 لا يصح ان لم يسمها فان زرعها ومضى الاجل عاد صحتها وله  
 المستى وان استاجر حمارا الى مكة ولم يذكر ما حمل عليه فحمل المعنا  
 فنفق لا يضمن وان بلغ مكة فله المستى وان اختصما قبل الزرع  
 والحمل نقضت الاجارة للفساد **فصل** الاجير المشترك  
 من يعمل لغير واحد ولا يستحق الاجر حتى يعمل كالصبغ والنقل  
 والناع فيه لا يضمن ان يهلك وان شرط فانه به يفتى وعندها  
 يضمن ان امكن التحريض منه كالغصب والسرقة بخلاف ما لا يمكن  
 كالموت والحريق الغالب والعدو والمكابر ويضمن ما تلف

وان استاجر ارضا ان يكونها وزرعها  
 او يستجيرها بغيرها صح  
 وشكك او حمار يحمل  
 على الا يدين الاجير  
 من المهرين وان يستحب

يعمله

بعمله اتفاقا التحريق الثوب من دقه وزلق الخمال وانقطاع الحبل الذي  
 يشتد به المكار وعرق السفينة من مدتها لكن لا يضمن الا درهمي  
 من عرق في السفينة او سقط من الدابة ولا يضمن فساد  
 ولا براع **باب** الجوار والمعتاد ولو انكسرت في طريق الغرات فلما لك  
 ان يضمن قيمته في مكان حمله ولا اجر او في مكان كسر وله الا  
 بحسابه والاجير الخاص من يعمل لواحد ويستمر اجير واحد  
 ويستحق الاجر بتسليم نفسه مدته كمن استوحر للتخذه سنة او  
 لرعى الغنم ولا يضمن ما تلف في يده او بعلمه وصح يزيد الاجر  
 بين فنيين مختلفين وامثما وجد لزم ما سمي له نحو ان حطه  
 فارسي فبدرهم او دمي فبدرهمين وان صنعت بعضه فكل  
 فبدرهم او بزرعها فبدرهمين وان سكنت لكونه فبدرهم  
 في الشهر او لكونه فبدرهمين وان ركبته الى كوفة فبدرهم  
 او الى واسط فبدرهمين وكذا يصح لو رده بين ثلاثة لا بين  
 اربعة ولو قال حطته اليوم فبدرهم او غدا فبضعه فحاطه اليوم  
 فله الدرهم وان خاطه غدا فله اجر المثل لا يجاوز نصف  
 وقال الشريكان جازانك ولو ان سكنت لهذا الحانوت  
 عطارا فبدرهم او لحدا فبدرهمين جاز خلا فالحما وكذا الخاد  
 لو قال ان ذهبت بهذه الدابة الى الخبز فبدرهم وان جاورها  
 الى الغار سنة فبدرهمين او قال ان حملت عليها الى الخبز

فان البهي

باب



كتر شعير فيدر لهم وان كانت كبر فبدر لهم ولا يسافر بعيدا استأجر  
 للخدمة بلا اشتراطه ولو استأجر عبدا مجورا فاعمل واخذ الاجر  
 لا يسترق منه ولو أجز العبد المغموس نفسه فاكل غاصبه  
 لا يضمن خلا فالهما وما وجبه سببه اخذ وقضى العبد  
 اجره صحيح ولو أجز عبده لعدين الشهيرين شهرين بربعه  
 وشهرين بخمسة صح والاول بربعه ولو استأجر عبدا فاقبل او  
 مرض فادعى وجوده او المدة والمولى وجوبه قبيل الاخبار  
 بساعة حكم الحال فان كان حاضرا وصحيا صدق المولى  
 والا فالمتأجر وكذا الاختلاف في انقطاع الرضى وجريانه و  
 لو قال رب الثوب امرتك ان تصبغه احمر فصبغه اصفر  
 وقال الصانع امرتني بما صنعت صدق رب الثوب مع يمينه  
 وكذا الاختلاف في الغيب والقبض فان حلف ضمن الصانع قيمة  
 ثوبه غير معمول ولا لجر واخذ الثوب واعطاه اجر مثله لا يتجاوز  
 المسمى وان قال رب الثوب عمدت لي بلا اجر وقال الصانع  
 باجر فالقول لرب الثوب وعند ابي يوسف للصانع ان كان  
 حريفا وعند محمد للصانع ان كان معروفا بعمله بالاجر  
**باب فسخ الاجار** تفسخ بعيب فوت النفع كخر البذر  
 وانقطاع ماء الارض او الرضى او اخل به كوض العبد ودلالة  
 فلو انتفع بمعيب او زال المجر عبيه سقط خياره وتفسخ بالعذر

وهو

وهو العجز عن المضي على موجب العقد الا بتحمل ضرر غير مستحق  
 كقلع سن سكن وجعته بعد ما استأجر له وطبخ لوليمته ماتت عروسها  
 بعد الاستئجار للطبخ لها واخذت وكذا لو استأجر دكانا للتجر  
 فذهب ماله او أجز شيئا فلزمه دين لا يجيد قضاؤه الا من ثمن  
 ما أجزه ولو باقاره او استأجر عبدا للخدمة في المصر او مطلقا فافر  
 او اكثري دابة للسفر ثم بدا له منه ولو بد الميكاري منه فليس بعذر  
 ولو مرض فهو عذر في رواية الكرخي دون رواية الاصل وكذا لجر  
 خياط يعمل لنفسه عبدا بخيط له فافلس فهو عذر بخلاف خياط يخط  
 بالاجر بخلاف تركه الخياطة ليعمل في الصرف وبخلاف بيع ما أجزه ولو  
 استأجر دكانا لعمل الخياطة فنكره لعمل اخر فعذر وكذا لو استأجر قارا  
 ثم اراد السفر وتفسخ بموت احد العاقدين عقدها لنفسه  
 فان عقدها لغيره فلا كالمكيل والوفى ومتولى الوقف  
**باب استئجار** ولو احرق حصايد ارضي مستأجرا او مستعارة  
 فاحترق شي في ارضه غير ما يضمن ان كانت الريح ياديه وان  
 مضطربة يضمن ولو اضر خياط او صباغ في خانوته من بطر عليه  
 العمل بالنصف صح وكذا لو استأجر رجلا يعمل عليه محلا وراكبين  
 الى مكة وله المحل معناده وان شال هذا المحل فموجود وان شال  
 المحل زاد فاكل منه فله رد عوضه ولو قال لغاصبه رده فمعه والاد  
 فاجر كالحل شهر كذا فام يفرغ فعليه المسمى فان حجد الغاصبه ملكه

جوه







أخذت منه عقرها وان كان المولى عتق وسقط عنها البدل وان  
مات وترك مالاً أدت منه كتابتها وما بقي ميراث لا بينها ولا بيت  
نسبت نكده بعده بلاد عورة بل هو مثلها في الحكم وان كانت مديرة  
او اتم ولد صحيح فان مات عتقت تجازا والمذبر سعي في بدل كتابته  
او ثلثي قيمته ان كان معسراً وعند ابن يوسف سعي في الاقل من البدل  
او ثلثي قيمته وعند محمد سعي في الاقل من ثلثي البدل او ثلثي القيمة  
وان دبر مكاتبته صح ومضى على ما او عجز نفسه وصار مديراً فان مضى عليها  
ومات سيده معسراً سعي في ثلثي البدل او ثلثي قيمته وعند محمد سعي  
في الاقل من ثلثي كل منهما وان اعتق مكاتبه عتق وسقط عنه بدل  
وان كوثب على الف مؤجل فصالح على نصفه خالاً صح وان مات  
مريض مكاتب عبداً قيمته الف على الفين الى سنة ولا مال له غير  
ولد غير الورثة ادت العبد ثلثي البدل حالاً والباقي الى اجله او ردقفاً  
وعند محمد يؤدى ثلثي قيمته للحال والباقي الى اجله او ردقفاً وان  
كانت على الف وقيمة الفان ولم يجز واذا ثلثي القيمة للحال او رد الى  
الرفق اتفاقاً ومثلها البيع وان كانت حرة عن عبد بالغ ادت عنه  
عتق ولا يرجع به عليه وان قبل العبد فمكاتب وان كانت عبيداً  
عن نفسه وعن آخر غايب فقبل صح وقبول الغايب ورده لغو  
ويؤخذ الحاضر بكل البدل ولا يؤخذ الغايب شيئاً وايهما ادت المولى  
على القبول وعقها ولا يرجع احدهما على الآخر وكذا لو كانتا معاً  
ولا يعق

ولا يعق احدهما بآداء حصته بخلاف ما لو كانا اثنين ولو عجز احدهما  
ثم ادت الاخر الكل عتقا وان كانتا عتقها وعن صغيرين لها جاز  
واي ادت اجبر المولى على القبول فعتقا ولا يرجع على غيره  
**باب كتابة العبد المشترك** ولو اذن احد شريكين في عبد لاخر  
ان يكتب حصته منه بالف ويقض البدل ففعل وقبض البعض  
فجبر المكاتب بالمقبوض للقباض خاصة وقال بينهما امة لرجلين  
كانتا لها فاني بولد فادعاه احدهما ثم اتيته باخر فادعاه الاخر  
فجبرت فراهي اتم ولد الاول وضمن نصف قيمتها ونصف عقرها وضمن  
ونصف المولد وهو ابنه وايهما دفع العقر اليها قبل العجز جاز وعند محمد  
لا يثبت المولد من الثاني ولا يضمن قيمته وحكمه كامة ونضمن  
العقر ويضمن الاقل نصف قيمته عند ابن يوسف والاقل منه  
ومن نصف ما بقي من البدل عند محمد ولو لم يطاء الثاني بدل  
دبرها فجبرت بطل التدبير وهي اتم ولد الاول والولد من نصف  
قيمتها ونصف عقرها ولو اعتقها احدهما مولا فجبرت نصف  
نصف قيمتها ويرجع به عليها خلافاً لهما وان لدعج فلا ضمان  
وعند محمد يضمن المورس وتجب الصعاية في المورس ولو دبر احد الشريكين  
ثم اعتق الاخر مورا فمته المذبر او استعجى العبد واعتقه وان عكسا  
فالمذبر يعق ويستعجى وعند محمد ان دبر الاول وضمن نصف قيمته  
او معسراً وعق الاخر لغو وان اعتق الاول فمته المورس واستعجى

العبد



لو عسروا تدبير الآخر لغوا **باب العتق والحرية** إذا عجز المكاتب عن جرم  
فان رُجى له حصوله لا يجعل الحاكم بتعجيله ويجهل يومين او ثلثة  
والاعجزة وفسخ الكتابة ان طلب سيته او عجز سيته برضاه  
وعند ابي يوسف لا يعجز الم يئوال عليه بخان واذا عجز عاده  
احكام رقه وما في يد مولاه ويجل له ولو اصله من صدقة  
وان مات عن وفاء لا يصح تفضي ويؤدي بدلها من ماله  
ويحكم بعثته في آخر جزء من حياته ويرد ما بقي من ماله بعث  
اولاد الذين شرعهم او ولدوا في كتابته او كويتوا بعد بيعه او قصدا  
وان لم يترك وفاء وله ولد في كتابته سعي على نجوه فاذا ادعى حكم  
بعثته وحق ابيه قبل موته والولد المستركي ايا ان يؤدي حاله  
او يرد في الرق وعندهما هو كالاول وان مات المكاتب وترك  
ولدا من حرة ودنيا على الناس فيه وفاء فجنى الولد فقتل  
الجناية على عاقلة الاتم لا يكون ذلك قضاء بغير المكاتب وان  
موالى الاتم والاب في رلته فقتل موالى الاتم فهو قضاء بغيره  
ولو جنى عبدا فكتابته سيته جاهلا بجنايته فمجرد دفع او فدى وكذا  
لو جنى المكاتب فجنى ولو بعد ما قضى عليه فرودين يباع فيه  
ولا تفسخ الكتابة بموت السيد ويؤدي البدل الى ورثته على  
نجوه فان اعتقه بعضهم لا ينفذ او يعتق كلهم عتق تجانا  
**كتاب العتق** الادمن اعنى ولو تدبيرا واستيلاد او كتابة

ما ينفذ

لاقل نصف سنة فولاد المولدة لا يتقل عنه ابد وكذا المولدة  
من نصف سنة فولاد المولدة لا يتقل عنه ابد وكذا المولدة

او سيته او ملك قريب ولغا شرطه لغيره او سيته ومن اعنى حائل  
من زوج فن قولدت ثوامين امد لها قلى من نصفها وان  
لاكثر من ذلك فولادها ايضا لكن ان اعنى الاب جزء الى ماله  
ولا يرجع القلوب عليهم ما عقلوا عنه قبل الجرح ولو تزوج عجز له  
مولد مولات اولاد معتقة فولدت منه فولاد المولدة المولها  
عند ابي يوسف حكمه حكم ابيه والمعتق مقدم ذوالارحام مؤخر  
عن العصبه النبية فان مات السيد ثم المعتق فارتد لا قرب  
عصبته سيته فيكون لابنه ولنا ابنة لو اجتمعا عند ابي يوسف  
للانية المتدس والباقي للابن وعند استواء القرب تتسوى القيمة  
وليس للنساء من المولدة الا ما اعتق او اعنى لمن اعنى او كاتبت  
او كاتبت من كاتبت الحديث **فصل** في العتق  
سببه العتق فلو اسلم عجز على يد رجل والاه على ان يرة ويعقل  
او والى غير من اسلمه على يده صح ان لم يكن معتقا وعقله عليه  
وارثه له ان لم يكن وارث وهو مؤخر عن ذوى الارحام  
وما لم يعقل عنه فله ان يفسخه قولا بحضوره وفعله مع عجزه  
بان يتقل عنه الى غير وبعد ان عقل عنه او عن ولده لا يفسخ  
لهو ولا ولده وللا على ايضا ان يبرأ عن ولاته بمحض  
امراءه فولدت او اقرت بالولاد فولدت مجهول الغنى او كان  
معها ولد صغير كذلك يتبعها فيه خلافا لهما **كتاب الزكوة**



لهو فعل يوقعه الانسان بغير يفتوت به رضاه او يفتد اختيار  
 مع بقاء اهلية وشروطه فذرة المكر على ابقاء ما هدد به سلطانا  
 او لصتا وخوف المكن وفوق ذلك وكونه متمعا قبله عن فعل  
 ما اكر عليه لحقه او لحق آخر او لحق الشرع وكون المكن به متساقفا  
 نفسا او عضوا او موجبا عما يعدم الرضا فلو اكر على بيع  
 او شرا او اجارة او اقرار بقتل او ضرب او حبس مدبرين  
 الفسخ والامضاء وبملكه المستوى ملكا فاسدا ان قبضه فلو  
 اعتق متحا عتاقه ولو زمه قيمته وقبض الثمن او تسليم المبيع  
 طوعا اجازت لا فعلها ما كرها ولا دفع الهبة طوعا بعد ما كرها  
 عليها فان هلك المبيع في يد المشتري غيب مكر لزومه قيمته  
 وللبيع تضمين اى شاة في المكره والمشتري فان ضل المكن  
 رجع على المشتري بقيمته وان ضمن المشتري ما تداولته البيعا  
 كصحن كل شاة وقع بعد شرائه لا ما وقع قبله وان اجاز عقدا  
 منها جازا قبله ايضا وله استرداده اذا فسخ لولا فنيا وصير  
 سوط وجلس يوم ليسى باكره الا فمين يستختره لكونه  
 ذا منصب وان اكر على اكل ميتة او دم او لحم خنزير او شرب خمر  
 بضرب او حبس او قيد لا يحل التناول بقتل او قطع عضو  
 ولا ثم بصير على التلف ان علم الاباحة كما في المحضنة والكفر  
 على الكفر او سبب صلى الله عليه وسلم بقتل او قطع عضو رخص

اظهاره

اظهاره

اظهاره وقلبه مطمئن بالايمان ويوجب بالصبر على التلف ولا رخص  
 بغيرهما وان اكر على اطلاق مال مسلم باحد لهما خص له والصلح  
 على المكن او على قتله او قطع عضو لا يرخص فان فعل فالتقصا  
 على المكن فقط وعند ابى يوسف لا قصاص على احد ولو اكر  
 على ان يسرق من جبل ففعل فذنبه على عاقلة المكن وعند ابى يوسف  
 في ماله وعند محمد عليه القصاص ولو اكر بقتل على نرد او قحاح  
 او ما وكل ماله فله الخيار في الاقدام والصبر وقال لا يلزم الصبر  
 ولو وقعت نار في سفينة ان صرح حرق وان القاتل غرق قال الخليل  
 عند الامام وعند محمد يلزم الثبات وان اكر على طلاق او عتاق  
 او نوكل بهما نفذ ويرجع بقيمة العبد على المكن وكذا ابتصف المهر  
 لو الطلاق قبل الدخول ولا رجوع لو بعده وصح بيع المكن ونذر  
 ولا يرجع بما غرم بسبب ذلك ورجعته وابلاؤه وفيه رخصة  
 لكن لا قتل فيه لو ارثه ولا يصح ابرأؤه ولا ردة فلا تبين امره  
 فان ادعت نكح ما اظهره وادعى ان قلبه مطمئن بالايمان  
 صدق ولو اكر على الزنا ففعل حده ما لم يكره سلطان وعندهما  
 لا حد عليه وبه يعني **كتاب النحر** هو منع نكاح مضرف قولي  
 واسبابه الصغر والجنون والرفق ولا نكح مضرف صبي او عبد  
 بلا اذن وتى او سيد ولا مضرف المجنون المقلوب بحال ومن  
 عقد منهم وهو يعقل له قولية مختر بين ان يميزه او يفسخه ومن

نار

وظهره

منهم

اظهاره



فعليه ضمانه ولا يصح طلاق الصبي او المجنون ولا اعتاقهما ولا اقرار  
 وصح طلاق العبد واقراره في حق نفسه لا في حق سيده فلو اقر بهما  
 لزمه لزومه بعد عقده وان تجدا او قود لزمه في الحال ولا يحجر على السفينة  
 وان كان مبدرا ومن بلغ غير شيد لا يستلم اليه ماله ما لم يبلغ سنه  
 خمس عشرة فاذا بلغها دفع اليه وان له يونس رشفه وان  
 قبل ذلك نقد وعندها يحجر على السفينة ولا يدفع اليه ماله  
 يونس رشفه ولا يصح تصرفه فيه فان باع لا ينقد وان فيه  
 مصلحة اجاز الحاكم وان اعنى نقد وسعى العبد في قيمته وان دبر صح  
 فان مات قبل رشفه سعى العبد في قيمته مدبرا ويصح تزوجه  
 بمهر المثل وان سعى اكثر بطلت الزيادة ونخرج زكاة مال السفينة  
 وينفق منه عليه وعلى من تلزمه نفقته ويدفع القاضى فدا الزكوة اليه  
 ليؤدى بنفسه ويؤكل عليه امينا الى ان يؤديها فان اراد حجة الاسل  
 لا يمنع منها ولا من عرق واحدة ويدفع نفقته الى ثغه ينفق عليه  
 في الطريق لا اليه وتصح حنة <sup>الوصية</sup> القرب رايوب الخير من الثلث  
 ويحجر على المغنى الماجن والطبيب الجاهل والمكاريك المفلس  
 انفاقا ولا يحجر على فاسق ويغفل اذا كان مصلحا ماله ولا على <sup>مدون</sup>  
 ولا يبيع القاضى عليه ماله فيه بل يحسبه ابدا حتى يبيعه هو نفسه  
 فان كان ماله من جنين دينه اذاه الحاكم منه ويبيع احد النقيضين  
 بالآخر استحسانا وعندها يحجر عليه ان يطلب غراما او يمنع

من

من التصرف والاقرار ويبيع الحاكم ماله ان امتنع ويقبض غراما  
 بالخصم وان اقر حال حجره لزمه بعد قضاء ديونه لا في الحال  
 وينفق من مال المفلس عليه وعلى من يلزمه نفقته والفتوى  
 على قوله ما في بيع ماله لا متناعه وبتاع النقود ثم العر وضو  
 ثم العقار ويترك له دست من ثياب يده وقيل دستان  
 ومن اقلس وعنده متاع رجل شراه منه فرب المتاع هو  
 الغراء فيه **مسألة** يحكم ببلوغ الغلام بالاحلام <sup>حاصل</sup> والازال <sup>والد</sup>  
 وبلوغ المجارية بالحض والاحلام او الحبل فان لم يوجد  
 من ذلك فاذا اتم له ثمانى عشرة سنة ولها سبع عشرة سنة  
 وعندها اذا اتم خمس عشرة سنة فيها وهور <sup>الحاص</sup> والله عن الامام  
 وبه يفتى وادنى له ثنتا عشرة سنة ولها تسع سنين واذا اربعا  
 وقال بلغنا صدقافا كانا كالبالغ حكما **كتاب المازون** الاذ <sup>فلك</sup>  
 واستقام الحق ثم تصرف العبد باهلية فلا تلزم سيده عهده ولا نفقة  
 فلو اذن له يوما فهو مازون دائما الى ان يحجر عليه ولا يخصص  
 فاذا اذن في نوع من التجارة كان مازونا في سائر الانواع  
 صريحا او دالة بان راي عبده يبيع ويشترى فسكت سواد  
 كان البيع للمولى او لغيبه بامره او بغير امره صحى او فاسدا  
 ولما اذن اذ غاملا بشراء بشئ بعينه او طعام الاكل او ثياب  
 الكسوة ان يبيع ويشترى ويؤكل بهما وسليم ويقبل التسليم <sup>من</sup>

ويرتفع





ويزارع ويشترى بذرا بزرعه وشارك عتانا وسيتاجر ويوثر لو  
 بنفسه ويضارب ويكفح المال مضاربة ويضع ويعير ويقر قدينا  
 ووديعة وغصب ولوباع واشترى بغير فاحش جازلا فاعلم  
 ولو صاحي في مرض موته صح من جميع المال ان لم يكن عليه دين  
 وان كان فبن جميع ما بقي وان لم يبق ادى المشتري جميع الحيات  
 او رد المبيع وله ان يضيف بماله ويحيط من الثمن بغير وثاؤن  
 لو قبضه في التجار لا ان ينزوح او يزوح عبده وكذا امته  
 خلا فالذي يوسف ولا ان يكاتب او يعق ولو مال او يرض  
 او يهيب ولو يعوض او يهدى الا ليسير من الطعام والمجور  
 لا يهدى اليسير ايضا وعن ابي يوسف اذا دفع المولى الى المجور  
 قد عا بعض رفقائه للاكل معه فلا بأس به بخلاف ما لو دفع اليه  
 قوت شهر قالوا ولا بأس للمرأة ان تصدق من بيت زوجها باليسير  
 كالرغيف ونحوه وبالزوم المأذون من الدين يسحب تجارة او ما  
 في معناها كبيع وشراء واجارة واستيجار فخصب ومجد امانة و  
 عقومة شرها فوطئها فاستحققت يتعلق بروقبة فيباع ان لم ينفه  
 المولى ويقسم منه وما في يده من كسبه بالخصم سواد كسبه  
 قبل الدين او يبعه او ارضيه وما بقي عليه يطالب به بعد عتقه  
 وما اخذ من سبيله منه قبل الدين لا يسترق له اخذ غالة مثلا  
 مع وجود الدين والزائد عليها لغرماء ويحرم المأذون ان يبق

لو حصل في المحايك ان يبيع المبيع  
 ما يوافق في المبيع او يشتري ما يوافق  
 فممن يمانه فالذي دفع على قربة المثل في ان  
 والنافع في البيع محايك وهي كالمهنة  
 فاعبت وصية في المسئلة الاولى تنفذ  
 المحايك فان فضل شيء فلا يفتى  
 وقالوا بالعكس  
 نقل الاجا

او يت

او مات ستيه مطبقا او لحق بدار الحرب ستيه او حجر عليه وعلم  
 اكثر اهل سوفه والامه ان استولد لغالان دبرها ويضرب الفتيه  
 للغيرم فيهما واقرار بعد الحجر بدین او بآل ما في يده امانة او  
 صحيح خلا فالها وان استخرف دينه رقبته وما في يده لا يملك  
 ستيه ما في يده فلو اعتق عبد امن ما في يده لا يصح وعندها  
 يملك فيصح عتقه وان لم يستخرف صح انفاقا ويصح بيعه  
 من ستيه مثل الفتيه لا باقل وسج ستيه منه بمثلها لا بالكثر فلو  
 باع بالكثر يحط الوايد او ينقض البيع فان سلم ستيه اليه  
 المبيع قبل نقد الثمن سقط وله ان لا يسلمه حتى يأخذ منه  
 ويضمن السيد باعناؤه المأذون مديونا الاقل من قيمته  
 ومن الدين وما زاد من دينه على قيمته يطولب به معقفا  
 وان باعه وهو مديون مستخرف وغتبه مشتريه للغرماء  
 اجازة بيعه واخذ ثمنه او يضمن اي شأوا من السيد  
 او المشتري قيمته وعاد حفرتم في العبد وان باعه واعلم  
 مديونا فللغرماء رد البيع ان لم يصل ثمنه اليهم وان وصل  
 ولا محاباة في البيع فلا فان بلغ غلا البائع فالمشتري  
 ليس خصما لهم ان انكر الدين وعندها لا يكون له خصم  
 وبعضهم لهم بالدين ومن قال انا عبد فلان فاشترى باع  
 فحكمه كالمأذون الا انه لا يباع في الدين ما لم يقر ستيه باذنه

فان ضمن السيد ثم رد الدين فبطلت  
 بالبيع



**فصل** تصرف القبي ان يقع كالا سلام وقبول الهبة  
والنصف في صح بلا اذن وان خسر كالطلاق والاعتاق فلا  
ولو باذن وان احتملها كالبيع والشراء صح باذن لا بد وله  
فان اذن للقبي في التجار ابيع او جده عند عدمه او وصي  
احدهما والقاضي فحكمه حكم العبد المأذون بشرط ان يعقل  
كون البيع سالب الملك والشراء جالب له فلو اقر بما في يده  
من كسبه او ارضه والمعتق بمنزلة القبي وصح اذن الوصي والقاضي  
لعبد اليتم **كتاب الغصب** هو ازالة اليد المحقة بانبثات  
اليد المبطنة فاستخدام وحمل الذابة غصب لا جلوس على الباطنه  
وكل الاثم لمن علم وجوب رده عينه في مكان غصبه ان كانت  
باقية والضمان والضممان لو هلك ففي المثل كالكيلى والوزنى  
والعددي المتقارب يجب مثله فان انقطع المثل بحرقه  
يوم الخصومة وعند ابي يوسف يوم الغصب وعند محمد يوم  
الانقطاع وفي الفتي كالعددي المتقارب والبر المخلوط  
بالشعير يجب قيمته يوم الغصب اجماعا فان ادعى الهلاك  
حيث حتى يعلم انه لو كان لا يظهر ثم يقضي عليه بالبدل  
والغصب اما لهو في ما شغل فلو غصب عقالا فهلك في  
لا يضمن خلا فالمجد وما نقص منه بفعله كسكناه وزرعه  
ضمنه وثاخذ راسي ماله ويتصدق بالفضل وعند ابي يوسف

لا يتصدق في به

لا يتصدق في به وكذا لو استغل العبد المعصوب فنقص  
الاستغلال او اجر المستعارة ونقص النقصان وب  
فضل من الغلة والاجر نصف في به خلا فانه وان تصرف  
في الغصب والوديعة فرج وبها يتعنان بالتعيين نصف  
بالرج خلا فانه ايضا وان كانا يتعنان فان اشار  
اليهما ونقد هما فكذلك وان اشار الى غيرهما ونقد  
او اشار اليهما ونقد غيرهما او اطلق ونقد هما فكذلك  
مطاب له الرجح اتفاقا قيل وبه يفتى والمخجل انه لا يطيب  
مطلقا ولو استتري بالف الغصب او الوديعة جارية  
تعد للالفين فوهيها او طعما فاكله لا يتصدق وبشيئ  
**فصل** وان غتير ما غصبه فزال اسمه وعظم منافع  
ضمنه وماله ولا يحل انتفاع به قبل اداء الضمان كسائه  
ونحرها وبيعها او شواها او قطرها او يترطحنه او زرعه  
ودقيق خبز وعذب <sup>او يورث</sup> ورثه وعصى وقطن غزله وغزل  
نسجه وحديد جعله سيفاً وصفر جعله انية وساجه  
ولبنه بنى عليه وان جعل الغضنة او الذهب <sup>جناح</sup> دراهم  
او دنانير وانته لا يملكه وهو لملكه بلا شيء وعندهما  
يملكه الغاصب وعليه مثله فان ذبح الساة فالملك  
ان شاء طرحها عليه وضمنه قيمتها واخذها ضمنه نقصانها

مقتضاه



وكذا الوقطع يدها او قطع او قطع طرف دابة غير ما كوله  
او خرق الثوب خرقا فاحشا فوت بعض العين وبعض  
وفي يسير نقصه ولم يفوت شيئا من النفع يضمه نقصانه  
ومن بنى في ارض غيره او غرس امر بالقلع والمرد وان كانت  
تقص بالقلع فللمالك ان يضم له قيمتها ما مور بالقلعها  
فتقوم الارض بلا شجر او بناء وتقوم مع احداهما مستحق القلع  
فيضم الفضل وان صبغ الثوب احمر واصفرا ولت التوق  
بشمي فالمالك ان شاء ضمنه قيمة ثوبه ابيض ومثل رقيقه  
واخذها وضمن ما زاد الصبغ والشمي وان صبغ  
اسود ضمنه قيمته ابيض واخذ بلا رد شي لان نقص  
وعندها الاسود كخير وهو اختلاف زمان  
**فصل** وان غيب ما غصبه وضمن قيمته ملكه  
مسند الى وقت الغصب وسيل له الاكساب وان  
الاولاد والعتول في القيمة للغاصب مع يمينه ان لم يكن  
سالكه على الزيادة فان ظهر وقيمته اكثر وقد ضمنه بقول المالك  
فهو له او برهانه او بالنكول فهو للغاصب ولا خيار للمالك  
وان ضمنه بقوله فالمالك ان شاء امضى القمات واخذها وعرض  
ولو برهن كل من المالك والغاصب على الهلاك عند الآخر  
فثبت الغاصب اولى خلا فالابن يوفى ومن غصب عبدا

فباعه

فباعه فضمنه نقد بيعه وان عتقه فضمنه لا ينقد عتقه وزول  
المغصوب غير مضمونه ماله يتعد فيها او يمنعها بعد  
طالب المالك اياها سواء كانت متصلة كالحسن واليتمين  
او منفصلة كالولد والتمه وان نقصت الجارية بالولادة  
في يد الغاصب ضمن نقصانها وجر قيمه الولد او بالغرم وقت  
ولو نفي بانه غصبها فردة حاملا فولدت فماتت بها  
ضمن قيمتها يوم غاورها بخلاف الحر وعند نفي لا يضمن  
في الامة ايضا ولو ردتها محبوسه فماتت لا يضمن وكذا  
لو زنت عنده فردة فجلدت فماتت منه ولا يضمن  
منافع ما غصبه سواء سكنه او عطله الا في الوقت  
ولا خمر المسلم او خنزير بالانلاف وضمن القيمة فيها  
لو كانا لدمي وان اتلف ذمي خردمي ضمن شأها ولا ضمان  
بالانلاف منفعة ولو ذمي ولا بالانلاف شريك التسمية  
عهدا ولو لم يبيحها وان غصب خمر مسلم فخلها بمالا  
اخذه المالك بلا يميني فلو اتلفها الغاصب ضمنه لا لو  
اتلف وان خلل بالقاء ملح ملكها ولا شئ عليه وعند  
باخذ المالك ان شاء ويرد قدر وزن الملح من الخل  
فلو اتلفها الغاصب لا يضمن خللا فالحق وان خللها بالقاء  
خلل ملكها ولا شئ للمالك عند الامام وكذا عند مجي

قيمة له



ان تخلت من ساعتها والآفاق لهن بينهما على قدر ملكها  
وان غصب جلد ميتة قد بخره بالقيمة له اخذ المالك  
بلا يتيقن ولو ائلفه الغاصب ضمن قيمته مدبوغا وقيل  
ظاهر غير مدبوغ وان ادبخره بماله قيمته يأخذه المالك ويرد  
ما زاد الدبغ بان يفتقر مدبوغا وذكيا غير مدبوغ ويرد فضل  
ما بينهما وللغاصب ان يحبس حتى يستوفي حقه وان  
ائلفه لا يضمن وعندهما يضمنه مدبوغا لا قدر ما زاد  
الدبغ ولو ائلف لا يضمن اتفاقا ومن كسر لمسلم يربط  
او طبلدا ومزارا او دقا او راقا كسرا او منصفافا ضمن  
لغيره وهو يصح بيع هذه الاشياء وقال لا يضمن ولا يجوز  
بيعها وعليها الفتوى وغصب مدبر في مات في يده ضمن  
قيمتهما ولو اتم ولد فلا ضمان خلافا لهما ولو سبق الوقت  
لاراقه الحجر لا يضمن عند ابن يوسف خلافا للمجد ولا ضمانا  
على من حل قيد عبد غيره او رباط دابة او فتح اصطلبها  
او قفص طير فذهب خلافا للمجد في الدابة والطير ولا على  
من سعى الى سلطان بمن يوزيه ولا يندفع الا بالتمني  
او لمن يفسق ولا يمنع بينهما ولا على من قال لسلطان  
قد يعزيم وقد لا يعزيم ان فلانا وجد مالا فغزمه شيئا  
لا يضمن وان كان عادته ان يعزيم المبتدئ ضمن وكذا الواسعي

بغير حق

بغير حق عند محمد زجراله وبه يفتى ولو ائلف الغاصب  
المغصوب ماله بخرى وان لم يعلم **كتاب الشفعة**  
هي ملك العقار على مشريه بما قام عليه جبر او نجيب البيع  
وتشترى بالاشهاد وملك بالخذ بقضاء او رضاء  
ويجب للخليط في نفس المبيع فان لم يكن او ستم  
فلا خليط في حق المبيع كالشرب والطنز الخاصين  
كمنزلة اخرى فيه التيقن وطريق لا ينفذ ثم الجار الملاصق  
ولو بابه في سكة اخرى ومن له جذوع على خائطها او  
شركة في خشبة عليه جار وان في نفس الجار فشرى  
ولحق على عدد الرؤس لا الشها م فاذا علم التشفيع  
بالمبيع يشهد منه في مجلس علم انه يطلبها وسيتم  
طلب موافقة ثم يشهد عند العقار او على المشتري او البائع  
ان كان المبيع في يده فيقول اشترى فلان لهذه الدار  
وقد كنت طلبت الشفعة وان اطلبها الآن فاشهد  
او على ذلك وسيتم طلب تقرير واشهاد ثم يطلب عند  
فاض فيقول اشترى فلان داركذا وانا شفيعها  
بسبب كذا فمرة بالتسليم الى وسيتم طلب خصومة  
وملك ولا تبطل الشفعة بناخير مطلقا في  
ظاهر المذهب وعليه الفتوى وقيل يفتى بقول  
محمد



انه ان اشترى بشرا بلا عذر بطلت واذا ادعى الشراء  
 وطلب الشفعة سال القاضي المدعى عليه فان اقر بملك  
 ما يشفع به وان كحل عن الخلف على العلم بملكه او برهن  
 الشفع شأله عن الشراء فان اقر به او نكل عن اليقين  
 انه ما بيع او ما يستحق عليه لغد الشفعة او برهن الشفع  
 قضى لزوم احضاره وللمشتري جسي الدار لقبضه  
 ولا تبطل شفعته بتأخير الثمن بعد ما امر باده والشفيع  
 ان يخاصم البايع ان كان المبيع في يده ولا يسمع القاضي البينة  
 عليه حتى يحضر المشتري فيفسخ البيع بحضرة ويقضى بالشفعة  
 على البايع ويجعل العهدة عليه لو كمل بالشراء ختم الشفع  
 ماله يسلم الى الموكل وللشفيع خيار العهدة والعيب والشك  
 المشتري البراءة منه **فصل** وان اختلف الشفع والمشتري  
 في الثمن فالقول للمشتري وان برهنه فلا شفيع وعند الخبير  
 لا يشتري وان ادعى المشتري ثمنه والبايع اقل منه اخذ الشفع  
 بما قال البايع قبل قبض الثمن وما قال المشتري بعد ولا  
 عكسا فبعد لقبض يعتبر قول المشتري وقوله يتخالفان وان  
 نكل اعتبر قول صاحبه وان خالف ففسخ البيع واخذها  
 الشفع بما قال البايع وان حط عن المشتري بعرض الثمن  
 ياخذ الشفع بالباقي وان حط الكل ياخذ بالكل وان  
 حط

حط

حط النصف ثم النصف ياخذ بالنصف الاخير وان ادعى  
 المشتري في الثمن لا يلزم الشفع الزيادة واذ كان الثمن مثليا  
 لخدم الشفع مثله وان اقيما فقيمته وان كان مؤجلا اخذ بمن  
 حال او بطلت في الحال وياخذ بعد مضي الاجل ولا يتجمل  
 ما على المشتري لو اخذ الشفع بالحال ولو سكنت عن الطلب  
 لم تجل الاجل بطلت شفعته خلا فالا بي يوسف ولو اشترى  
 ذمتي بخر او خرير ياخذ الشفع الذمتي بثل الخمر وقيمة الخريز  
 والمسام بالقيمة فيهما ولو عيني المشتري او غرس ياخذ الشفع  
 بالثمن وبقيمته ما غطى وعين كفا في الغصب او كلف المشتري  
 قلعها ولو استحققت بعد ما بنى الشفع او غرس يرجع على  
 المشتري بالثمن فقط وان جف الشجر وانهدم البناء عند  
 المشتري ياخذ الشفع بكل الثمن ان شاء وان لهدم المشتري  
 البناء اخذ الشفع العرصة بحضرتها وليس له اخذ النقص  
 وان اشترى المشتري الارض مع شجر مشجر او غير مشجر  
 فاشترى في يده اخذ الشفع مع الثمن فيه مما كان جنس المشتري  
 فليس للشفيع اخذها واخذها سول بالحصنة في الاول  
 وبكل الثمن في الثاني **باب ما يجب فيه الشفعة**  
 وما يبطلها انما يجب الشفعة قصد اى عقار ملكه بعرض  
 هو مال وان لم يكن قسمته كرحى وحمام فلا تجب في عرض

وبه



وفلک و بناء وشجر يعابدون الارض ولا في رث وصدقة  
ولعنة بلا عوض بشرط ولا بيع بخيار البائع او بغيره فاسدا  
ماله يسقط حق الفسخ ولا فيما قسم بين الشركاء او جعل اجزا  
او بدل خلع او عتق او صلح عن دم عمدا او مراه وان قبول  
ببعضه او عندها تجب في حصته المالى ولا فيما صولح عنه  
بانكارا وسكوت وتجب فيما صولح عليه باحدهما ولا فيما  
سكنت شفعة ثم رد خيار رتبة او شرط او بخيار عيب  
بقضاء وما رده بلا قضاء او بدلة فله تجب فيه وتجب العلو  
وفي السفلى بسببه وفيما بيع بخيار المشتري وان بيعت  
دار يجنب المبيعة بالخيار فالشفعة لمن له الخيار بايعا  
او مشريا وتكون اجازة من المشتري والشفيع الاولى اخذها  
لاخذ الثانية وان بيعت دار تجب المبيعة فاسدا اشفيعها  
البائع ان بيع قبل قبض المشتري فاذا قبض بعد الحكم  
بالا تبطل وان بيعت بعد قبض المشتري فالشفعة للمشتري  
فان اشتد البائع منه المبيعة قبل الحكم له بالشفعة بطلت  
شفعة وان بعد الحكم بقيت الثانية على ملكه والمسلم الذي  
في الشفعة سواء وكذا الحر والعبد الماذون والمكاتب و  
ولو في بيع السيد كالعكس **فصل** وتبطل  
الشفعة بتسليم الكل والبعض ولو من الوكيل وبترك

طالب

طالب الموانة او التزير وبالصالح عن الشفعة على عوض  
وعليه رقة وكذا الوبايع شفعة بال وكذا الوقال للمختر اختيارا  
بالف وقال التعيين للمراثة ذلك فاخترته بطل خيارها  
ولا يجب العوض وتبطل بيع ما يشفع به وقبل الحكم له بها  
وموت الشفيع لا يموت المشتري ولا شفعة للمبايع  
او بيع له او ضمن الدرك او ساوم المشتري ببيع او جازر  
ويجب لمن بايع او يبيع له ولو قبل للشفيع ان يبيع  
بالف فسلم ثم بان ان يبيع باقل او كيلي او قوزي  
او عددى متقارب الف او اكثر فله الشفعة ويان ان  
يعرض قيمته الف او بدنانير قيمته الف فلا ولو قبل المشتري  
فلا ان فسلم قبل ان يبيع فله الشفعة ولو بان انه يصوم  
غيره فله الشفعة في حصته الغير ولو بلغه بيع النصف  
فسلمه فظهر من بيع الكل فله الشفعة وان باعها الا راعا  
من طول جانب الشفيع فلا شفعة له وان شرا منها  
سرها بمن ثم شري باقية فالشفعة في التزيم فقط وان  
ابتاعها بمن ثم دفع عنه ثوبا اخذها الشفيع بالتزيم لا بغيره  
الثوب ولا تكم الحيلة في اسقاطها عند ابي يوسف  
وبه يفتي قبل وجوبها وعند محمد تكم وللشفيع اخذ  
حصته بعض المشتري لا حصته بعض البايعين والبيع

سري

بيعت



أخذ بعض شاع بيع ففهم واحد وأنت وقع في غير جابله  
وللعبد المازول المديون أخلة الشفعة في بيع مستبد وبالعكس  
وصح تسليم الأب والوصي شفعة الصغير خلا فالمتحد فيها  
بيع بعينه أو أقل وقوله عزاية عن الإمام في الأقل الذي يتباين  
ولله تعالى **كتاب القسمة** في جمع نصيب شابع في معين  
ويشتمل على الأفراف والمبادلة فالأفراف أغلب في المنليات  
فياخذ الشريك حصة في حالي غيبه صاحبه ولو اشتريا لا  
تقسمهما فلكل أن يبيع حصته مراجعة بحصته منه والمبادلة  
أغلب في غيرها فلا يأخذ ولا يبيع مراجعة بعد الشراء والقسمة  
ويجوز عليها في بطلان الشريك في متحد الجنس كالأقارب  
وتدب للقاضي نصب قاسم زرقه من بيت المال ليقيم  
بالأجر فان لم يفعل نصب قاسما يقيمها باجر بقدر له  
لقاضي وهو على عدد الرؤوس وعند لها على قدر الشراء و  
أجرة النيل والوزن على قدر الشراء إجماعا ان لم يكن للقسمة  
وإن لم يفعل الخلاف ويجب كونه عدلا استيعاما بالقسمة  
ولا يجبر الناس على قاسم واحد ولا يترك القسام لشرك أو صح  
القسام بانفسهم بل الأمر للقاضي وقيم على الصبي ولتيه  
أو وصيه فان لم يكن فلا بد من أمر القاضي ولا يقسم  
عقارين الويرثة بأفرارهم ما لم يبرهنوا على الموت وعند  
الوثة

الوكرية وعندهما يقسم وغير العقار يقسم إجماعا وكذا العقار المشترك  
والمذكور مطلق ملكه وان برهننا أن العقار في أيديهما لا يقسم  
حتى يبرهننا أنه لهما ولو برهنوا على الموت وعدل الورثة والعقار  
في أيديهم ومعهم وارث غائب أو وصي قسم ونصب وكيل  
أو وصي لقبض حصته الغائب أو الصبي ولو كان العقار  
في يد الغائب أو شئ منه أو ثلثه موعده أو في يد الصغير يقسم  
وكذا الموقوفات واحد أو كانوا مشترين وغاب أحد لم ينفع  
كل من الشريك بتصيبه بعد القسم قسم بطلب أحد لهم وان  
تضرر الكل لا يقسم إلا برضاهم وان اتفق البعض دون البعض  
فسد بطلب ذي النفع لا بطلب الآخر وهو الأصح ويقسم العرو  
من جنس واحد ولا يقسم الجنسين بعضهما في بعض ولا  
ولا الحمام ولا الحايطة ولا البئر ولا الرعي ولا الثوب الوا  
بين الدارين إلا برضاهم وكذا الرقيق خلا فالرما والتدوير  
في مصر واحد يقسم كل على حدة وقال ابن كاتان وقال  
ان كان الاصلح قسمة بعضها في بعض جاز وفي مضمون  
يقسم كل على حدة اتفاقا وكذا دار وضعية ودار وحائوت  
والبيوت في محلة واحدة أو في محلات بجوز قسمة بعضها  
في بعض والمنازل لثلاثة صفة كالبيوت والمباني كالدور  
ويشع القاسم ان يصور ما يقسم ويعدله ويندر

الجواهر



ويقوم بناده ويغرز كل نصيب بطريقه وشربه ويلقب الانبياء  
بالا قول والثاني والثالث وتكت اسماءهم ويخرج قال قول  
لمن خرج اسمه اول والثاني لمن خرج ثانيا والثالث لمن خرج  
ثالثا ولا يدخل الدار لهم في القسمة الا بوضا لهم فان وقع  
مسيل او طريق لاحد منهم في نصيب آخر ولم يفرط في القسمة مرفوعة  
ازاكنه والاشحن وينقسم سميهم من العلو بسهم من الفضل وعند  
ابي يوسف سميهم بسهمهم وعند محمد بن قيسم بالقيمة وعليه الفتوى  
فان اقر احد القاسمين بالثمن اذ عي ان بعض نصيب  
في يد صاحبه لا يقتدق الا بحجة وتقبل شهادة القاسمين  
فيما خلا من الحذف وان قال قيسم ثم اخذ بعضه حلف خصمه وان  
قال قبل ان يقر بالا ستيفاء اصابني كذا ولم يستلم الي وكذا  
تخالفوا فستحت ولو ادعى غيبا لا يعتبر كالبيع الا اذا كانت  
القسمة <sup>بفضاء</sup> والعين فاحشى فيفسخ ولو استحق بعض معينين  
من نصيب البعض لا يفسخ ويرجع بقيد في خطه شريكه  
وكذا في الشايع وعند ابي يوسف يفسخ وفي بعض شائع  
في الكل يفسخ اجماعا ولو ظهر بعد القسمة دين على الميت  
محيط بفضت وكذا لو غير محيط الا اذا بقي بلا قسمة ما بقي  
ولو ابراد الغطاء او اداة الورثة من المال لا تنقض مطلقا  
ويجوز المراهبة ويجوز عليها في دار ولا حلف

سكن

يسكن لولا بعضا وهذا بعضا وهذا علوها وهذا اسفلها  
وفي بيت صغير يسكنه لولا اشهرها وهذا اشهر اوله الاجاز  
واخذ الغلة في ثوبه وفي عبد يخدم هذا ابوما وهذا ابوما وعبد  
يخدم احدهما احدهما والاخر والاخر ولو اتفقا على ان نفقة كل  
عبد على من يخدمه جاز استحقا انا بخلاف الكسوة وفي دارين  
يسكن هذه وهذه والاخرى ولا يجوز ذلك وفي دابة او دابة  
الا بتراضيهما خلا فالرها ويجوز في استغلال دار ودارين لهذا  
وهذا الاخرى لا في استغلال عبدا ودابة وما زاد ثوبه احدهما في الدار  
الواحدة مشترك لافي الدارين وفي استغلال عبيدين لهذا لهذا  
ولهذا الاخر لا يجوز خلا فالرها وعلى هذا الدابك ولا يجوز في شئ  
شجر او لبن غنم او اولادها ويجوز في عبد ودار على السكنى  
والخذنة وكذا في كل مختلفي المنفعة ولا يبطل المصاياة بموت احدهما  
ولا بموتهما ولو طلب احدهما القسمة بطلت **كلمة المذاهب**  
في عقد على التزويج ببعض الخارج وهو فاسد وعندهما جائز في  
وبه يفتي قال المحصر في ابو حنيفة هو الذي فرغ هذه المسائل  
على اصوله لعلمه ان الناس لا يأخذون بقوله ويشترط فيها  
صلاحية الارض للذرع والهلينة العاقدين وتعيين المدة  
ورتب المذرو وجنسه ونصيب الآخر والتخلية بين الارض  
والعامل والمشاركة في الخارج ففسد ان شرط لاحدهما



ففزان معينة او ما يخرج من موضع معين كلما زيات والدعوى  
 او ان يرفع قدر البذر او الخارج ويقيد ما يفي او يكون البذر لاجدهما  
 والحب للآخر او يكون الحب بينهما والبذر لغير رب البذر او يكون  
 البذر بينهما والحب لاحدهما وان شرط لاحدهما كون الحب بينهما  
 والبذر لرب البذر او شرط رفع الحب العشر صحته وان  
 لم يعرض للبذر فهو بينهما وقبل لرب البذر واجرا الحصة  
 والرفع والمدوس والبذرية عليهما بالخص من فان شرط  
 على العامل فسدت وعن ابي يوسف انه يصح وهو الاصح  
 وعليه الفتوى وشرطه على رب الارض مفسد اتفاقا وقبل  
 الادراك كالتقوى والحفظ فهو على المزارع وان لم يشرط واذا  
 كان البذر والارض لاحدهما والعمل والبقر للآخر والارض  
 لاحدهما والبقية للآخر او العمل لاحدهما والبقية للآخر صحته  
 وان كانت الارض والبقر لاحدهما والبذر والعمل للآخر بطلت  
 وكذا لو كان البذر والبقر لاحدهما والارض والعمل للآخر  
 او البذر لاحدهما والباقي للآخر واذا صحته فالخارج  
 على الشرط وان لم يخرج شيئا للعامل ومن ابي عن المضي  
 بعد العقد اجبر الرب البذر وان فسدت فالخارج  
 كما لرب البذر وللآخر اجر مثله عمله او ارضه ولا يناد على ما  
 شرط خلا فالمجد وان فسدت لكون الارض والبقر فقط

لا حدهما

لا حدهما لزم اجر مثلهما هو الصحيح واذا فسدت والبذر لرب  
 فالخارج كل حل له وان للعامل تصديق بما فضل عن قدره  
 واجر الارض واذا ابي رب البذر عن المضي وقد كرب  
 العامل الارض فلا شيء له حكما ويسترضى ديانة وتبطل  
 المزارعة بموت احدهما وينسخ بالا عذار كالجار ثم يفتق  
 ان لزم دين مجوح الى بيع الارض قبل نبات الزرع لا بعده  
 ماله حصه ولا شيء للعامل ان كان كارب الارض وض  
 وان تمت مدتها قبل ادراك الزرع فعلى العامل اجر مثل حصته  
 من الارض حتى يدرك ونفقة الزرع عليها بقدر حصتها  
 وايتهما انفق بغير اذن الآخر والامر قاض فهو مشترع  
 وليس لرب الارض اخذ الزرع بقدر وان اراد المزارع  
 ذلك قبل لرب الارض اقلع الزرع ليكون بينهما او اعطى  
 قيمة نصيبه او انفق انت على الزرع وارجع في حصته ولو  
 رب الارض والزرع بقل فعلى العامل العمل الى ان يدرك  
 وان ملك العامل فقال وارثه اتا عمل الى ان يستحصل  
 فله ذلك وان ابي رب الارض  
 في دفع الشجر الى من يصلح من ثمره وهي كالمزارعة  
 حكما وخلا فافش وطلا الا الملق فانهما يفتح بلا ذكرها  
 ونفع على اول ثمره يخرج وفي الوطبة على ادراك بذرها ونفع

التمه

في دفع الشجر الى من يصلح من ثمره  
 في دفع الشجر الى من يصلح من ثمره  
 في دفع الشجر الى من يصلح من ثمره



ذكوة لا يخرج الثمر فيها وان احتمل خروجا وعده جازت  
 فان خرج فيها فعلى الشرط وان تأخر عنها فسدت وللعامل اجر  
 وكذا كل موضع فسدت فيه وان لم يخرج شئ فلا شئ له ويصح  
 المساقات في النخل والكرم والشجر والوطاب واصول البساتين  
 فان كان في الشجر ثمر كان يزيد بالعمل صحت والا فلا وكذا  
 في المزارعة لو دفع ارضا فيها بقل وما قبل الا ان كان كالمسقى  
 والتلفيح والحفظ فعلى العامل وما بعده كالجراد والحفظ فعليهما  
 ولو شرط على العامل فسدت اتفاقا وتبطل بموت احد لهما  
 فان كان الثمر خائفا عند الموت او تمام المدة يقوم العامل وورث  
 عليه وان ابي الدافع او ورثته فان اراد العامل او ورثته  
 بشر اخيرا لآخر او ورثته ان يقسموا على الشرط او يدفعوا  
 قيمته نصيبه وينفقوا ويرجعوا كما في المزارعة ولا تفسخ بلا عذر  
 ومريض العامل اذا عجز عن العمل عذر وكذا كونه سارقا  
 يخاف منه على الثمر والتعفف ولو دفع قضاء مئة معلومة  
 لمن يغرس لتكون الارض والشجر بينهما لا يصح والشجر  
 لرب الارض والفارس قيمة غرسه وعمله **كتاب الدجاج**  
 الذبيحة اسم ما يذبح والدجاج قطع الدجاج وتحل ذبيحة مسلم  
 وكتابي ربي او حربي ولو امرأة او صبيا او مجنون او غلام  
 او كلب اخرس واقلف لا ذبيحة وشئ او مجوسى او مرتد  
 او بارك

بهم

ذكوة لا يخرج الثمر فيها  
 ذكوة لا يخرج الثمر فيها

او بارك التسمية عهدا فان تركها ناسيا تحل وكرم ان يذكر مع  
 اسم الله غيب وصلادون عطف وان يقول بسم الله اللهم تقبل  
 من فلان فان قاله قبل الاضجاع او التسمية وبعد الذبح لا يكون  
 وان عطف حرمة نحو ان لا يقول بسم الله وفلا بالجحر وكذا  
 ان اضجع شاة وسيتى وزج غيرها بتلك التسمية وان ذبحها  
 بشفرة اخرى حلت وان رمى الى حديد وسيتى فاصاب غيب  
 اكل وان سمي على سهم ورمى بغيب لا يؤكل والارسال كالرمي  
 والشرط المذكور الخالص فلو قال اللهم اغفر لي لا تحل **والله**  
 سبحانه الله يحل لا لو عطس وحمله والتسنة غير الابل  
 وزج البقر والغنم وبكر العكس وتحل والدجاج بهر الخلف  
 واللبنة اعلى الخلف او اسفله او وسطه وقيل لا يجوز فوق  
 العقد والعروق التي في الزكوة الحلقوم والمرثي والودجك  
 ويكفي قطع ثلثة منها ايا كانت وعند محمد لا بد من قطع اكثر  
 كل واحد منها وهو راي عن الامام وعند ابي يوسف  
 لا بد من قطع الحلقوم والمرثي واحدا والودجين وقيل محمد  
 معه ويجوز الذبح بكل ما افرى الا وراج وانهر الدم ولو جرد  
 اوليطة او سنا او ظفر من رجليه لا بالقائمين ونذ الجداد  
 الشفرة قبل الاضجاع وكرم بعله وكذا جرها برجلها الى النجس  
 والنخ وقطع الرأس والساح قبل ان يبرد والذبح من القفا

تقطع

نفس

طائر



وتحل ان يقيت حية حتى قطعت العروق والآفلا ولزم ذبح  
صيدا ستانسي وجاز خرج نيم نوحش ورتدي في بوازم يكن  
ذبحه فلا يحل الجنبين لذكاة امه اشعر اولاد وقاله يحل ان يحلق  
**فصل** ويجرم كل كل ذي ناب ومخلب من سبع او طير ولو  
ضبعاء وسعبل والحمر الاهلية والبغال والخيول والغنم والضب  
والعربوع وابن عرس والزنبور والسليخات والحشرات وكل  
الغراب لا يبيع والعذافي والرخيم والبغاث والخيول تحريمها في الاضحية  
وعندها لا تكر الحبل وحل العقق وغراب الزرع والارنب  
ولا يؤكل من حيوان الماء الا السمكة بانواعه كالجرثب والمار  
ماهي ولا ياكل الطافي منه وان مات نحر او برد فنيه واتيان  
وتحل وهو الجراد بلا ذكاة ولو زوج شاة لم تعلم حيا من  
فتمركت او خرج منها دم حلت الآفلا وان علمت حلت  
مطلقا **كتاب الاضحية** هي واجبة وعن ابن يوسف سنة  
وقيل هو قولها وانما نجح على حر مسلم مقيم مومنين نفسة عن  
طفله وقيل نجح عنه ايضا وقيل يضحى عنه او وصيته من ماله  
فيطعم منها ما امكن ويستدل بالباقي ما ينفع به مع بقائه  
وهي شاة او بدنة او سبع بدنة بان اشترك مع سنته في بقر  
او بعير وكل يربد القرية وهو من اهله ولد ينقص نصيبه  
عن سبع فلوار اذا حله بنصيب اللحم او كان كافرا ونصيبه

من سبع

من سبع لا يجوز عن واحد منهم ويجوز استوائ اقل من سبعة  
ولو اثنين ويقسم لحمها وزنا لا جزا فالأذا خلط به من الكارعة وجلد  
ولو شري بدنة للاضحية ثم اشرك فيها سنة جاز استحيانا  
واله شتراك قبل الشراء احب قول وقربا بعد فجر النحر ولا ذبح  
في المصرب قبل صلوة العيد واخره قبيل غروب اليوم الثالث  
واعبر اخره للفقر وضيقه والولادة والموت واقلها افضل  
وكرم الذبح لثلاث فاته فاته وقربا قبل ذبحها لزم التصديق  
بعين المنزور حية وكذا ما نشرها فقير للاضحية والغنى  
يتصدق بغيرها بشرائها اولاد وانما يجري فيها الجزع من الضك  
والثني فصاعدا من الجميع ويجوز الجداء والخصم والمولود  
والجرباء السمية لا العياد والعوراد والعجقاء التي لا تنقي و  
التي لا تمشي الى المنك ومقطوعة اليد والرجل وذات الهبة  
الكوا العين او الاذن او الذنب والالية وفي ذكها المنصف  
روايتان ويجوز ان ذبح اقل منه وقيل ان ذكها الكثر  
من الثلث لا يجوز وقيل ان ذكها الثلث لا يجوز ولا يضيق  
نصيبها من اضطرار عند الذبح وان مات احد سبعة وقيل  
ورثته اذ جوهها عنكم وعنه صح وكذا الوزج بدنة عن  
اضحية وسنة وقران وتأكل من لحم اضحية ويطعم من شاة  
من غني وفقير وذهب ان لا ينقص المصدقة من الثلث

العجاء



وتركه لذي عيال توسعة عليهم وان يذبح بيده **ان احسن**  
والادب امر عيون ويحصرها ويكره ان يذبحها كتابي ويصدق  
بجلدها او نعل آله كجرب او خف او قر او شئوى به ما ينفع  
مع بقائه كزبال ونحوه لا ما يستهلك كحل وشبهه فان بدل اللحم  
او الجلدية يتصدق به ولو ذبح اضحية غنم بغير امره جلن  
ولو غلط انسان فذبح كل شاة الا خرجه ولا ضمنا **ويجوز**  
وان شاحا ضمن كل صاحبه فتمه لجه وتصدق بها وتحت  
التضحية بشاة الغنم وان شاة الوديعه وضمتها **كتاب الكراهة**  
المكروه الى الحرام اقرب وعند محمد كل مكروه حرام وله ينلفظ **اللقا**  
في الاكل منه قرض وهو ما يدفع به الهلاك ومنذوب وهو ما لا  
وهو ما زاد ليتمكن من الصلاة قائما ويسهل عليه الصوم ومباح  
ويوما زاد الى الشيع لزينة قوع البدن وحرام وحرم وهو الزنا  
عليه لا يقصد التقوى على صوم الغد ولا يستحق الضيف لا يجوز  
الرياضية بتقليل الاكل حتى يضعف عبادا العباد ومن امتنع  
من الميتة حال المحضنة او صام <sup>حاله نزع ورثة</sup> وله ياكل حتى يثقل ولا يلبس بالثقله  
بانواع الفواكه وتركه الفضل واتخاذ الاطعمة سرف وكذا وضع  
الجوز على المائدة اكثر من قدر الحاجة ومسح الاصابع او الكفين  
بالنخ ووضع الملمة عليه مكروه وسنة الاكل البسلة في اوله  
والحمد له في اخره **وغسل** اليد قبله ويجعله ويبدد بالشباب **فيل**  
وبالشعر

فصل في ما لا يكره من الشئ

وبالشعر بخله ولا يحل شرب لبن الا ثمان ولا بول ابل ولا استعمال  
اقاد ذهب وقضته لرجل او امرأة وحل استعمال اناة عقيق  
ويجوز وزجاج وراسا **فصل في المكسب** افضل الجهاد ثم  
التجارة ثم الحرانة ثم الصناعة ومنه فرض وهو قدر الكفاية  
لنفسه وعياله وقضاء ديونه ويستحب له الزيادة عليه لموسر  
فخير او يصل به فربا ومباح وهو الزيادة للتحليل وحرام وهو  
الجمع للتفاخر والبطر وان كان من حل وينفق على  
نفسه وعياله بلا اسراف ولا تقتصر ومن قدر على الكسب  
وان عجز عنه لزمه السؤال فان تركه حتى مات اثم واربعين  
يعرض على من علم به ان يطعمه او يدل عليه من يطعمه  
ويكره اعطاء سؤال المسجد وقيل ان كان لا يتخطى رقاب  
الناس ولا يتردى بين يدي مصلي لا يكره ولا يجوز قبول هدية  
امراء الجور الا اذا علم ان اكثر مال من حل ولا يكره اجارة بيت  
بالسواد لميتة بيت نارا وكهنية او بيعه او يباع فيه الخمر وعند  
ويكره في المصرا جماعا وكذا في سواد غالبه هل الاسلام  
ومن حمل لذي خمر ابا جر طالب له وعندهما يكون ولا بأس  
يقبول هدية العبد التاجر واجابة دعوته واستجاره دابة  
وكس قبول كسوته ثوبا وهدائه احد الفقدين ويقبل  
في المعاملات قول الفرد ولو انى او عبدا او فاسقا او كافرا

وتشامق

٧٩



كقول شريث التلم من مسلم او كتابي في حال او من مجوسي  
 فحرم وقول العبد والامه والصبتي في الهدية والاذن ونظر  
 العدل في الديانات كالجزع عن خاسه الماء فيتم ان اجزها  
 سلم عدل ولو اتى او عبدا ويخرج في الفاسق والمستور  
 قد يعمل بغالب رائه ولو اراق يمتهم عند غلبه صدقه ونوا  
 ويتم عند غلبه كذبه كان احوط **فصل في الناس**  
 في الناس الكسوف منها فرض وهو ستر العوراء ويدفع ضيق  
 والبرد والاولى كونه من العطين او الكفائف بين النفس والجنس  
 ومستحب وهو الزائد لاخذ الزينة واظهار نعمه الله تعالى  
 ومباح الثوب الجميل للثريين ومكروه وهو اللبس المتكبر  
 الابيض والاسود ويكره الاحمر والعصفر والسنه ارخاوط  
 العامه بين كنفية قدر شير وقيل الى وسط الظهر وقيل  
 الى موضع الجلوس واذا اراد تجديد لفرها نقضها كالفرا  
 ويحل للنساء لبس الحرير ولا يحل للرجل الا قدما ريج  
 اصابع كالعالم ولا يابس من يده او افتراسه خلا فالهما  
 ولا يابس بل يابس ما سداه ابرسيم وجمه غيب وعكسه لا يلبس  
 الا في الحرب ويكره خالصه فيها خلا فالهما ويجوز للنساء  
 التحلي بالذهب والفضه لا للرجال الا الخاتم والمنطقة وحليه  
 السيف من الفضه ومنهما الذهب في ثقب القصر

وكتابه

وكتابه الثوب بذهب او فضه وشدة اللون بالفضه ولا  
 بالذهب خلا فالهما ولا يتخذ حجر ولا صغر ولا حديد وقيل  
 يباح بالحجر الرقيق وترك الختم افضل لغير السلطان والظاهر  
 ويجوز الاكل والشرب من الماء مفضض والمجوس على سر  
 مفضض بشرط ابقاء موضع الفضه ويكره عند يوسف  
 وعند محمد روايات ويكره اللباس الصبي ذهبيا او حوربا  
 ويكره حمل حرقه لمسيح لعرق الخيط او الوضوء ان للكتير  
 وان للحلم فلا هو الصحيح والدم لا يابس **فصل**  
 في النظر ونحوه وحرم النظر الى العوراء الا عند الضرورة كطبيب الجاني  
 والحافضة والقابله والحافق ولا يجاوز قدر الضرورة وينظر  
 الرجل من الرجل الى ما سوى العوراء وقد بينت في الصلاة وينظر  
 المرأة من المرأة <sup>الرجل</sup> الى ما ينظر الرجل من الرجل ان امن  
 الشهوة وينظر الى جميع بدن زوجته ولثه التي تحل له وطها  
 ومن محاربه وامه غيب الى الوجه والرأس والصدر والسا  
 والعصير ولا يابس بتمه بشرط امن الشهوة في النظر والتمس  
 ولا ينظر البطن والظهر والفخذ وان امن ولا الى الحرة الا  
 الا الى الموجبة والكففين ان امن الشهوة والا فلا يجوز لغير  
 المشاهد عند الاداء والحاكم عند الحكم ولا يجوز من ذلك  
 وان امن ان كانت شابة ويجوز ان عجزت لا تنظر الى

وكتابه



او هو سيج تأمن على نفسه وعليها ويجوز والمتمتع خوفاً للشهر  
 عند ارادة الشراء او الفكاك والمجتمعة سيدة كالا جنبة والمجتمعة  
 والحصى كالفحل ويكره للرجل ان يقبل الرجل او يعانق في الزنا  
 بلا قبض وعند ابي يوسف لا يكره ولا يباس بالمصاحفة ويقبل  
 يد العالم والسلطان العادل ويعزى عن امية بلا اذنها الا عن  
 زوجها الا بالاذن ولا يعرض الامة اذا بلغت في الزنا واحد  
**فصل** في الاستبراء من ملك امة بغير اوطاس حرم  
 عليه وطئها ودواعيه حتى يسبر حتى يحضه فيمن تحيض  
 ويستمهر في غيرها وفي مرتفعة الحصى لا يباس بثلاثة اشهر  
 وعند محمد اربعة اشهر وعشر وفي رواية ينصفها وفي الحمل  
 بوضع ولو كانت بكر او مشربة من امرأة او مال طفل وقبح  
 عليه وطئها ويستحب الاستبراء للبايع ولا يجب عليه ولا تكفي  
 حيضته ملكها فيها ولا التي قبل القبض وقبل الاجازة في بيع القصور  
 وكذا الولادة وتكفي حيضته وجدت قبل القبض وهي مجوسية  
 فاسلت ويجب عند ملك نصيب شريكه لا عند عود البقرة  
 ورد المخصوبة والمستاجر وفكره الموكهونة ولا تكفي الحيلة لا فقاظه  
 عند ابي يوسف خلا فالحمد واخذ بالا قول ان علم عدم الوطئ  
 من المالك الا قول وبالثاني ان احتمل والحيلة ان له يكون تحجره  
 ان يتزوجها ثم يترجها وان كان تحجره فان تزوجها البايع  
 قبل

قبل البيع او المسترى بعد البيع قبل القبض ثم يطلق الزوج بعد الشراء  
 والقبض ومن ملك امين لا تجتبعان نكاحا فله وطئ احداهما  
 ودواعيه فان وطئها او فعل بها شيئا من الدواعي حرم عليه  
 وطئ كل منهما ودواعيه حتى يحرم احدهما **فصل في البيع**  
 في البيع ويكره بيع العذرة خالصة وجاز لو مخلوطة في الصحيح وجاز ان  
 بيع السرقين والانساق كالبيع ومن راي جاربه بيع اخر يبيعها  
 قائلا وكلت صاحبا بها واشترى بها منه او وهبها الي او تصدق بها  
 على ووقع في قلبه صدقة حله شرها منه ووطئها ويجوز بيع  
 بناؤمكة ويكره بيع ارضها واجارها خلا فالهما وقولها رواية  
 عن الامام ويكره الاحتكار في اقوات الادوية والبهائم  
 ببلاد يستر باهلها وعند ابي يوسف في كل ما يستر احتكاره بالعامه  
 ولو ذكها او ذكها او فضة او ثوبا واذا رفع الى الحاكم حال المحتكر  
 امره ببيع ما يفضل عن حاجته فان امتنع باع عليه ولا احتكار في  
 غلة صبيته ولا فيما جلبه من بلاد اخر وعند ابي يوسف يكره وكذا  
 عند محمد اذا كان تجلب منه الى مصر عادة وهو المختار ويجوز  
 بيع العيص من يتخذ خرا او لوباع مسلم خرا او في دينه من ثمنها  
 كمن يرب الدبب اخذه وان كان المديون ذميا لا يكره ويكره  
 التسليم الا اذا تعدى ارباب الطعام في القيمة تعديا فحسب  
 فلا يباس به بمشور اهل الخبز ويجوز شراء بالادب للطفل

فقط



وبيع لاديه وعمة وامة وملكه ان لهو في جرحهم ولو جرحهم  
 فقط **فصل** في المنفقات يجوز المسابقة بالتهم والمجر  
 والحيل والبغال والابل والافدام فان شرط فيها جعل من  
 احد الجانبين او من ثلث لا يشترط جاز وان كان من كلام الجا  
 نين  
 حرم الا ان يكون بينهما محال كفى لهما ان سبقها احد منهما  
 وان سبقاه لا يعطيهما وفيما بينهما سبقها سبق واد الررجع  
 الى شيخ وجعلنا على ذلك جعلنا وولمة العرس سنة ومن  
 دعي فليجب ان له يجب ان لا يرفع منها شيئا ولا يعطى  
 سائلا الا باذن صاحبها وان علم المدعون فيها الهوا  
 لا يجب وان لم يعلم حتى حضر فان قدر على المنع فعل  
 والا فان كان مقتدى به او كان اللهو على المائدة فلا يفعله  
 والا فلا بأس بالنعوذ قال الامام ابيدب به من فبرث وهو محمول  
 على ما قبل ان يبيع مقتدى ودل قوله ابيدب على حرمة كل الملاهي  
 لان الابتلاء انما يكون بالمحرم والكلام منه ما يوجب به كالسبيح  
 ونحوه وقد ياتى به اذا فعله في مجلس الفسق وهو مباح وان قصد به  
 فيه الاعتبار والا نكاره حسن ويكره فعله للتاجر عند فتح متاعه  
 والترجيع بقراءة القرآن والاستماع اليه وقيل لا بأس به وخبر النبي  
 صلى الله عليه وسلم انه كان يرفع الصوت عند قراءة القرآن والحجرات  
 والزحف والنداء فيها فذلك به عند الغناء الذي يسمى به وجد  
 بذكر محله  
 وتوفي  
 وكره

وكره الامام القراءة عند القبور وجوزها محمدا وبه اخذ ومنه ما لا يخفى  
 ولا وزر خوفه واقعد وقيل لا يكتب عليه ومنه ما ياتى به لا الكذب  
 والغيبة والحد المنيعة والسيئة والكذب حرام الا في الحرب للخدمة  
 وفي الصلح بين المسلمين وفي ارضاء الاهل وفي دفع الظالم عن  
 الظلم ويكره التعريض به الا الحاجة ولا غيبة لظالم ولا اثم في السبق  
 ولا غيبة الا للمعلوم فاغتيا ب اهل قرية ليس بغيبة وعزم  
 اللاعب بالزنا والمشيخ والاربعة عشر وكل امر هو ويكره استخدام  
 الخصيان ووصل الشعر بشعر ادمي وقوله في الدعاء استلك  
 بقعد العز من عرسك خلا فالابي يوسف وقوله استلك بجانيها  
 ورسلك والسماع الملاهي حرام ويكره تعشير المصحف ونقطة الا  
 للجم فانه حسن ولا بأس بتخلية ولا بأس بدخول الذمي  
 المسجد الحرام ولا بعبادته ويجوز اخضاع البيهائم وانزال الحجر  
 على الخيل والحقة للرجال والنساء لا تحرم كالحجر ونحوه ولا  
 يورث في القاضى كفاية بلا شرط ولا بأس بسفر الامة وام الولد  
 بلا حرم والخلق لا قيل تباح وقيل لا يكره جعل الراية في  
 عنق العبد لا ثقيله ويكره ان يعرض بقالا درهما لياخذ  
 منه به ما يحتاج الى ان يستغفره والسنن في اقليم الاطراف وشق  
 وحلق العانة والشارب وقصص حسن ولا بأس بدخول  
 الحمام للرجل والنساء اذا تزر ونحس بصره ويستحب اتخاذ الا  
 فونة طوق

شك  
 ٧٢  
 ثلث  
 وتوفي قلبي



تقل الماء الى البيوت وكونها من الخداف افضل ولا يلى سخرها  
 البيت باليد الباردة وكبر للزينة وكذا الرخاء المستر على البيت واذا اراد  
 واحب ان يتعم بمنظر حسن وجوار جميلة فلا يلبس والقناعة بادنى  
 الكفاية وصرف الباقي الى ما ينفع في الآخرة **فصل في آداب الموات**  
 على ارض لا ينفع بها عادية او مملوكة في الاسلام ليس لها مالك  
 معين مسلم او ذمي وعند محمد ان ملكك في الاسلام لا تكون مواتا  
 ويستوطن عند ابى يوسف كونها بعيدة عن المعامل لو صيرت  
 اقصاه لا يسمع فيها وعند محمد ان لا ينفع بها اهل المعامل  
 ولو قربة منه من احيائها باذن الامام ولو ذمتا ملكها وبلادها  
 خلا فالهما ولا يجوز احياء ما قرب من المعامل بل يترك مرعى  
 لاهل القرية وطرحا لخصائدهم ولا ما عدل عنه الفرات ونحوها  
 واحتمل عوده اليه فان احتمل جاز ومن حجر ارضا ثلث سنين  
 وله عمرها اخذت منه ودفعت الى غيره ومن حضر بئرا  
 في ارض موات فله حريمها ان ياذن الامام وكذا ان يغبر اذنه  
 عندها وحريم العطن رجوع زراعا من كل جانب هو القتيح  
 وكذا حريم الناصح وعندها للناضح ستون وحريم المعين خمسة  
 ذراع من كل جانب ويمنع غيب من الحفر في حريمه لا يفاو رؤه  
 فان حفر احد فيه ضمن القضاة ويكس وان حفر فيما وراه  
 فلا ضمان وله الحريم مما سوى الحريم الاول والقناة حريم بقدر

ما يصلحها

تزايد اوله

ما يصلحها او قبل لا حريم لها ما لم يظهر ماؤها وعندها هي كالبرهان  
 وان ظهر ماؤها هي كالعين اجماعا ولا حريم لنهر في ارض الغير لا بحجة  
 وعندها له مستأنة بقدر نصف عرضه من كل جانب عند الجوف  
 وبقدر عرضه عند مجده وهو الارفق والمستأنة بين النهر والارض  
 ولمست في يد احد لصاحب الارض فلا يغرس فيها صاحب  
 ولا يلقى عليها طينة ولا يمر وقيل له المرور والقاء الطين مالم يفسد  
 هي رب النهر فلا خلاف قال الفقهاء ابو جعفر اخذ بقول الامام  
 في الفرس ويقول لها في القاء الطين ومن غرس شجرة في ارض  
 موات فله حريمها خمسة ازرع من كل جانب يمنع غير من الغرس فيه  
**فصل في الشرب** هو النصب من الماء والشفة شرب بني آدم  
 والبهائم الانهار العظام كالفرات ودجلة غير مملوكة ولكل احد فيها  
 حق الشفة والوضوء ونصب الرحي وكوي نهر في ارضه ان لم ينصر  
 بالعامه وفي الامصار مملوكة والحوض والبر والقناة لكل حق الشفة  
 ان لم يخف التخريب لكثرة المواشي والاشيان على جميع الماء لا يسقي  
 ارضه او شجره الا باذن مالكه وله الاخذ للوضوء وغسل  
 وسقي شجر وحضر في داره بالجوار في الاصح وما حرز من الماء  
 حيا وكوز ونحوه لا يؤخذ الا برضا صاحبه وله بيعه ولو كان  
 البر او العين او النهر في ملك احد فلا يمنع منه من يريد شفا من  
 الدخول فان لم يجد غير لزمه ان يخرج اليه الماء او يكتفه

قد تورد

اي انهار العظام

المنفعة



من الدخول فان لم يفعل وخيف العطش ثوب بالسلح  
وفي المحر يقاتل بغير سلاح كما في الطعام حال المحضه الله اعلم  
**فصل** وكري الا نهار العظام من شئ المال وان لم يكن  
فيه شئ فعلى العامة وكري ما ملك على اربابه لا على اهل النقة وغير  
من انى مؤننه عليهم من اعلاه واذا جاز ارض رجل سقطت  
عنه وليس له سقى ارضه ما لم يفرغ شركاؤه وقيل له ذلك وعندها  
في عليهم جميعا من اوله الى آخره بخصص الشرب ونفع دعو  
بلا ارض ومن كان له نهر يجري في ارض غيره فاراد رب الارض  
منع الاجراء فليس ذلك فان لم يكن في يدها وله يكون جاريا فادع  
انه له وقصد اجراء لا يسمع بلا بينة انه له او انه كان له حق الاجراء  
وعلى هذا المذهب في نهرا وعلى سطح والميزاب والمشي في دار الغير  
وان اخضع جماعة في شرب بينهم فسد على قدر ارضهم ومنع  
الا على من سكن النهر بلا رضاهم وان لم يشرب ارضه بدونه  
وليس لواحد منهم ان يشق منه نهرا او ينصب عليه رحي او دالية  
او جسر بلا اذن البقية الا رحي في ملكه ولا ينظر بالنهر ولا عانة  
ولا ان يوشع في النهر ولا ان يعبد بالا تيام او مناصفة لغيره يكون  
القسمه بالكوي ولا ان يزيد كوة وان لم يضر بالباقيين ولا ان  
يغضي كواه ولا ان يسوق شربه الى ارضه له ليس لها منه شر  
فان رضى البقية بشئ من ذلك جاز ولهم نقضه بعد الا جاز

ولور

ولور شربه من بعدهم والشرب يورث ويوصى بالانقاع به ولا  
ولا يوهب ولا يوصى ولا يصدق به ولا يجعل مراه ولا  
ولا يصالح ولا يضمن من ملأ ارضه فثبت ارض جار مولا من سقى  
من شرب غني **كتاب الاشربة** حرم الخمر وهي التي من ماء العنب  
اذا غلى واشتد والقذف بالوردي بشرط خلاصها والهماء والطلاء وهو  
ما يطبخ منه فذهب اقل من ثلثه فان ذهب نصف سمي منصف  
وان طبخ اذ في طبخة سمي باز فاذا غلا واشتد والسكر وهو الذي  
من ماء الرطب اذا غلا واشتد ونفع الذبيب اذا غلى واشتد  
واشترط قذف الردي فيهن على ما في الخمر والكل حرام وحرم منها  
دون الخمر نجاسة الخمر غليظة ونجاسة هذه تختلف في غليظتها  
وخفائها ويكفر مسجل الخمر دون هذه ويحد بشرب قطر من الخمر  
وان لم يسكر بخلاف هذه ويجوز بيع كونه وضمن مثلها خلافا  
لها وفي الخمر عدم جواز البيع وعدم الظمان اجماع ولو طخت الخمر  
او غيرها بعد الاشتداد ولا تخل وان ذهب الثلثان لكن  
فيل لا تحدها ماله يسكر ويحل تبذير الثمن والذبيب اذا طبخ اذ في  
طبخة وان اشتد ماله يسكر وكذا تبذير العسل والشبن والحنطة  
والشعير والذرة والخليطين طخت ولا وكذا المثلث وهو  
عصير العنب اذا طبخ حتى ذهب ثلثاه وان اشتد واشتد بالسكر  
منهارا واثان والصحيح وجوبه ووقع طلاق من يسكر

او من لور

بياع



منها تابع للحرمه والكل حرام عند محمد وبه يفتى والمخلاف انما هو  
 عند قصد التقوى اما عند التام فحرام اجماعا واخل الخمر حلال  
 ولو خلت بعد ج ولا بأس بالانتياز في الربا والخم والمزقة  
 والفقير ويكره شرب دُردي الخمر والا متشبا طبه ولا يحد  
 مشاربه بلا سكر ولا يجوز الانتفاع بالخمر ولا ان يد او ي  
 جرح ولا دبر دابة ولا تنفع للشداوى ادميا ولو صبيا ولا تنفع  
 الدواب <sup>او جوارح</sup> ولا تحمل الخمر اليها فان قدرت الى الخمر فلا بأس  
 كما في الكلب مع المستيت ولا يلى بالقاء الدردى في الخل لكن  
 يحمل الخل اليه ون عكسه **كتاب الصيد** هو الا صطيافا  
 وهو جازن بالجوارح المعلمة والمحدد من سهم وغيره لما يؤكل  
 لا كله وما لا يأكل لجلده وشعره ولا يذ <sup>منه</sup> يخرج ويكون المرسل  
 او الرمي مسلما او كتابيا وان لا يترك التسمية عمدا عند الار  
 او الرمي ويكون الصيد مستعانا وان لا يقعد عن طلبه بعد التواي  
 عن بصره وان لا يشارك المعلم غير المعلم او مرسل من لا يحمل  
 رساله وان لا يطول وقفته بعد الاسالى لغيره <sup>ان كان</sup>  
 للصيد ويجوز بكل جراح عام من ذى ناب ومخلب  
 وينت التعلد بغالب الرأى وبالرجوع الى اهل الخبر  
 وعندهما وهما رواه على الامام يثبت في ذى الناب  
 بترك الاكل ثلثا وفي ذى المخلب بالا جاية اذا دعي بعد

الاسالى

الا رسال فلو اكل منه البازى اكل لان اكل منه الكلب والفهد  
<sup>حتى تعلم</sup> فان اكل او تركه الاجابة بعد الحكم بتعلمه حرم ما صار بعده  
 وكذا ما صار قبله وبقي في ملكه حلالا لهما فان شرب الكلب  
 من دم <sup>من دم</sup> نفسه فقطع منه بضعة فماتها وانبعه اكل وان اكل  
 تلك البضعة بعد صتيه وكذا الواكل ما اطعمه صاحبه من الصيد  
 او اكل هو بنفسه منه بعد احراز صاحبه بخلاف ما لو اكل القطعة  
 قبل اخذ الصيد وان خنقه وله جرحه لا يؤكل وكذا ان  
 شاركه كلب غير معلم او كلب مجوسى او ترك التسمية  
 مرسله عمدا وان ارسل مسلم كلبه فزجر مجوسى فانزجر  
 حل وبالعكس حرم وان يرسله اخذ فزجر مسلم او غير  
 فالجرح للنزاجر وان ارسله ولم يسم ثم زجر فسمى والجر  
 لحال الرسال وان ارسله على صيد فاخذ غير حل ما دام  
 على ستم رساله وكذا الوارسله على حيود بتسميته واخذ  
 فاخذ كلها حلت وان ارسل الغرذ فكن حتى استمك <sup>بعضه</sup> ثم اخذ  
 وكذا الكلب اذا اعتاد ذلك ولو ارسله على صيد فقتله ثم اخذ  
 اخر الا <sup>بعضه</sup> لم يرمي صيدا فاصاب اثنين واذا رمى <sup>بعضه</sup> وسمى اكل  
 ما اصاب ان جرحه وان تركها عمدا حرم وان وقع السهم به  
 فقتل او غاب ولم يقعد عن طلبه ثم وجده ميتا حل  
 ان لم يكن بجراحة غير جراحة السهم ولا يحمل ان قعد عن طلبه

حتى تعلم

اي اغرا بغير صيد  
 جازن

اي حصل القنة

٢٤  
 ٤٤



ثم وحده فيما جرحه الكلب كالحكم فيما جرحه السهم وان رماه  
 فوق في ماء او على سطح او جبل او شجر او حايط او حجر ثم  
 فانت حرم وكذا الموقوف زرع منصوب او قصبة قائمة او حرف  
 اجر فخرج بها وان وقع على الارض ابتداء حل وكذا الموقوف على  
 صخر او اجرة فاستقر وله يتخرج وان وقع في الماء فانت حرم  
 وان كان الطير ما يثاق وقع فيه فانت حرم جرحه فيه حرم  
 والا حل وحرم ما قتل المعراض بعرضه او البندقية ولم جرحه  
 وان اصابه بحجر وجرحه جرحه فان اصابه لا يؤكل وان خفي  
 اكل وان لم جرحه لا يؤكل مطلقا ولو رماه سيف او سكين  
 فاصابه ظهرا او مقبضة فقتله لا يؤكل بشرط في الجرح الا يماز  
 وقيل لا يشترط وقيل ان كبير لا يشترط وان صغير يشترط  
 فان اصاب السهم ظليفا وقرته فانت حرم حل والا فلا  
 وان رماى صيدا افقطع عضو منه اكل دون العضو او  
 قطعه ولم يغنه فان احتمل النسيان اكل العضو ايضا  
 فلا وان قتل بضعفين او ثلاثة او اكثر من جانب الجرح اكل  
 الكل وكذا الموقع نصف رأسه والكروا اذا ادرك الصيد  
 حيا حياة فوق حياة المذبوح فلا بد من ذكائه وان تركه  
 ممكنا منه حرم وكذا انحرمت في ظاهر الرواية وان لم يبق  
 من حياته الا مثل حياة المذبوح وهو لا يؤمن بها فانه  
 يدركه

افدية  
تروى

يدركه حيا وقبل عند الامام لا بد من تركه ايضا فان تركه حل  
 وكذا ان ذبح المتروكة والنطيحة والموقوفة والتي يقر الذي يثاقها  
 وفيه حياة خفية او جليلة حل وعليه الفتوى وعند ابو يوسف  
 ان كان لا يعيش مثله لا يحل وعند محمد ان كان يعيش  
 ما يعيش المذبوح حل والا فلا ومن رماى صيدا فالتحته واخر  
 عن حيز الامتناع ثم رماه اخرم فضمن قيمته بحر وجبالا قول  
 وان لم يثخنه الا قول حل وهو الثاني ومن ارسل كلبا على  
 صيد فادركه فصرعه فصرعه ثم شربه فقتله اكل وكذا الوارسل  
 كلبين فصرعه احدهما فقتله الاخر ولو ارسل رجلان كل  
 كلبه فصرعه احدهما وقتله الاخر حل وهو الاول ولو ارسل  
 الثاني بعد صريح الاول حرم وضيق في الرمي ومن سمع حيا  
 فظنه انسانا فرماه وارسل عليه كلبه فاذا اهو صيدا اكل  
**كتاب الرهن** هو جسي شيء بحق يمكن استيفاء منه كالدين  
 ويعقد بايجاب وقبول ويتم بالقبض محو رهنه فاميز الرهن  
 فيه وفي البيع قبض والرهن ان يرجع عنه قبل القبض فاذا قبض  
 وهو ممنوع باقل من قيمته ومن الدين فالو هلك وهما سواء  
 صار المرتهن مستوفيا لدينه وان قيمته اكثر فالرايد امانة  
 وان كان الدين اكثر سقط منه قدر القيمة وطول الرهن  
 بالباقي وتعتبر قيمته يوم قبضه ويهلك على ملك الراهن فكفنه

فيما

غير شاع



عليه والمرهون ان يطالب المرهون بدنيه وحسبه وان كان المرهون  
عنده وله ان يحبس المرهون بعد فسخ عقده حتى يقبض بدنيه  
الا ان يبراه وليس عليه ان كان المرهون في يدك ان يمكن المرهون  
من بيعه للايقاع وليس للمرهون الا شفاع بالرهن باستحداام  
وسكى او ليسى ولا اجاره ولا اعارته ويصير ذلك متعديا  
ولا يبطل به الرهن واذا اطلب بدنيه امر باحضار المرهون فاذا اخص  
امر المرهون بتسليم كل دينه او لا ثم المرهون بتسليم الرهن وكذا  
لو طالب بالدين في غير بلد العقد ولديك المرهون حمل وموت  
فان كان له حمل وموت فانه ان يستوفى دينه بلا احضار  
الرهن وكذا ان كان الرهن وضع عند عدل ولا يكلف باحضار  
ولا باحضار من رهن باعه المرهون باو المرهون حتى يقبضه  
ولا ان قضى بعض حقه بتسليم حصته حتى يقبض الباقي والمرهون  
ان يحفظ الرهن بنفسه وزوجه وولده وخادمه الذي  
في عياله فان حفظه بغيرهم او اودعه ضمن كل قيمته وكذا ان تعدى  
فيه او جعل الحائض في خصره فان جلد في اصبع غيرها فلا وعليه ثلثه  
حفظه ورده الى يده او رد حوزته كاجر بيت حفظه وحافله  
اما جعل الايقاع والمد اواة والقدا من الجناية فتقسم على المفقود  
والامانة وموتة تقيته واصلاحه على الرهن كالتفقه والكسوة  
واجر الراعي واجرة ظفر ولد الرهن وسقى البستان وتلقيح غله

وجزان  
المرهون

وجزان والقيام بمصلحه وما اذاه احدهما مما وجب على صاحبه  
بلا امر فهو متبرع وبما هو القاضى يرجع به وعن الامام لا يرجع  
ايضا ان لصاحبه جاضر **باب ما يجوز ارضائه والرهن بماله**  
لا يصح رهن المشاع وان تملا يحتمل المقسمه او من الشريك  
ولو طراد فسد خلا فلا بد يوسف ولا رهن الثمر على الشجر بل  
الشجر ولا الزرع في الارض بدونها ولا الشجر والارض مشغور  
بالثمر والزرع ولو رهن الشجر بمواضعها او المدا في جملتها  
ولا يجوز رهن الحر والمدبر واهم الولد والمكاتب ولا با  
ولا بتدرك ولا بما هو مضمون بغيره كالمبيع وفيه البايح  
ولا بالكفالة بالنفس ولا بالفصاضى في النفس وما دونها  
ولا بالشفعة ولا باجرة النايحة والمغنيمة ولا بالعبد الجاني  
او المديون ولا يجوز للمسلم رهن ثمر ولا ارضها من مسلم  
او زمني ولا يضمن له مرتهنها ولو زمتها وبضمنها فهو لورثتها  
ويصح بالدين ولو موعدا بان رهن لم يقرضه كذا فلو هلك  
في يد المرهون لزمه دفع ما وعدا ان مثل قيمته او اقل ويركن  
مال السلم وعين من الصوف وبالسلم فيه فان هلك في مجلس  
العقد فقد استوفى حقه وان اقر قاقيل النقد والمهلك بطل  
العقد والرهن بالسلم فيه رهن ببذله اذا فسخ وهلاكه  
بعد الفسخ هلاكه بلاكه اصل ويصح بالاعيان المضمونة بنفسها

عطف وان محالا يحتمل القسم

لا ملك

مرضى



او العدل عند العدان شاء ضمن الراهن ويصيان او المرتهن  
غنية ولهول ويصل القبض فيرجع المرتهن على الراهن بدنية  
وان كان الرهن قائما اخذ المستحق ورجع المشتري على العدل  
بثمنه فهو على الراهن به وفتح القبض او على المرتهن ثم المرتهن  
على الراهن بدنية وان لم يكن التوكيل مشروطا في الرهن  
يرجع العدل على الراهن فقط قبض المرتهن ثمنه او له قبض  
وان هلك الرهن عند المرتهن ثم استحق فالمرتهن ان يضمن  
الراهن فثمنه فيصير المرتهن مستوفيا وان ضمن المرتهن يرجع  
وبدنية على الراهن **باب التصرف في الرهن وجباية الجانية**  
بيع الراهن المرتهن موقوف على اجاز المرتهن او قضاء دينه  
فان اجاز صار ثمنه رهنا مكانه وان لم يجز وفتح لا يتفخ  
في الاصح فان شاء المشتري صر الى ان يفتح الرهن ويرجع  
الا صر الى القاضي ليفسخه وفتح عتق الراهن الرهن وتدين  
واستلاده فان كان موسرا طوب بدنية ان خلا  
واخذت فثمنه الرهن فجعلت رهنا مكانه لو مو جلا  
وان كان معسرا سعى العتق في الاقل من قيمته ومن الدين  
ورجع به على ستياء والمدة وادم الولد في كل الدين بل  
وان لا فيه كاعتاقه موسرا وان تلفه اجنبي ضمنه المرتهن  
قيمته وكانت رهنا مكانه ولو اعاد المرتهن الرهن من



خرج

خرج من ضمانه ويرجع عليه يهود ضمانه وله الرجوع متى شاء  
ولو اعاده احدهما باذ الآخر من اجنبي خرج من ضمانه ايضا  
فلو هلك في يده هلك تجانا ولكل منهما ان يرقعه رهنا  
فان مات الراهن قبل رقه فالمرتهن احق به من سائر الزملاء  
ولو استعار المرتهن الرهن من راهنه واستعمل يادته  
فهلك حال استعماله سقط ضمانه عنه وان هلك قبل استعماله  
او بعد فلا وصح استعاره شئ ليرهن فان اطلق الرهن  
عما شاء عند من شاء وان قيد بقدر او جنبا ومرتهن او بطل  
فان شاء المعير ضمن المستعير ونم الرهن بدنية وبين مكفده  
او المرتهن ويرجع المرتهن بما ضمنه وبدنية على المستعير  
وان وافق وهلك عند من رهنه صار مستوفيا بدنية او قد  
قيمة الرهن لو اقل من الدين وطالب الرهن بياقنية  
ووجب للمعير على المستعير مثل الدين او قدر القيمة ولو هلك  
عند المستعير قبل الرهن وبعد فله لا يضمن وان كان قد استعمل  
من قبل ولو اراد المعير افكك الرهن بقضاء دين المرتهن  
من عنده فله ذلك ويرجع بما اد على الراهن ولو قال المستعير  
هلك في يدي قبل الرهن او بعد الفكك وادى المعير هلك  
عند المرتهن فالقول للمستعير ولو اخلف في قدر ما امن الرهن  
فلا معير وجباية الراهن على الراهن مضمونة وكذا احسانه

تقديده فان خالف  
اي مستعير

المرتهن



فيسقط من دينه بقدرها وجنابة الرهن عليهما وعلى مالهما  
 هذا خلافا لما في المرتقن ولو رهن عبد ايساوى القابالف  
 موجه فصار ثمنه مائة فقتله رجل وعزم مائة وحل الاجل  
 يقبض المرتقن المائة قضاء عن جوفه ولا يرجع على الرهن شيئا  
 وان باعه بالمائة بامر رهنه رجع عليه بالقي وان قتله عبد  
 يعدل مائة قد دفع به افكته الرهن بكل الدين بخلافه ان شاء  
 ردفعه الى المرتقن وان شاء افكته بالدين وان حتى الرهن  
 خطاء فذا المرتقن ولا يرجع فان ابى دفعه الرهن او فداه  
 وسقط الدين ولو مات الرهن باع وصية الرهن و  
 قضى الدين فان لم يكن وصى نصب القاضى له وصيا ومن  
 بذلك **فصل** رهن عشرين او مائة او مائة وعشرين  
 ثم نخلل وهو يباينها فهو رهن وان رهنه ثاة قيمتها  
 عشرة بعشر فان تذبج جلد لها وهو يباينها  
 فهو رهن به ونماء الرهن كولد ولبنه وصوفه ونحوها للرهن  
 ويكون رهنه مع الاصل فان هلك هلك بلا شيء وان بقي  
 وهلك الاصل بقيت بحضته من الدين بقيم الدين على قيمته  
 الاصل يوم القبض وقيمة النماء يوم الفك فكما اصاب الاصل  
 سقط وما اصاب النماء افك به ونصح الواجب في الرهن  
 ولا نصح في الدين فلا يكون الرهن رهنه با خلا فالذي هو

وان رهن

صفة ما قبل الاصل  
 والدين اثني عشر  
 وقيمة النماء  
 وما اصاب النماء  
 رهنه للموكل او موكله  
 واخذ النماء اربعة  
 فبقيت في الدين شرح

بالف

وان رهن عبد يعدل العاقلة مع مكانه عبد يعدلها فالذي هو  
 حتى يرد الى رهنه والمرقن اسين في التناهي يجعله مكان الاول  
 يرد الاول ولو ابراء المرتقن الرهن عن الدين او رهنه منه  
 فهلك الرهن هلك بلا شيء ولو قبض المرتقن دينه او بعضه  
 او من غيره او شرى به عينا او صالح عنه على شيء اجناب  
 على اخر ثم هلك قبل رده هلك بالدين ويرد ما قبض الى موكله  
 وينبطل الحوالة وكذلك لو تصادقا على عدم ثم هلك هلك بالدين  
 الله اعلم **كتاب الجنائيات** القتل ايا عمد وهو ان يقصد  
 ضربة باي طريق الاجزاء من سلاح او حيلة من حجر او خشب  
 او ليطم او حرقه بنا روعندهما بما يقتل غالبا وموجبا لشم  
 والمقصود عينا الا ان يعفى ولا كفارة فيه واما شبه عمد وهو  
 ضربة قصد ابعث ما ذكره وموجبا لشم والكفارة والدية المغلظة  
 على العاقلة لا القود وهو فيما دون النفس عمد واما خطاء  
 وهو في القصد بان يرمى شخصا ظنه ميذا او حربيا  
 فاذا اهلوا دمي معصوم او في الفعل بان يرمى غرضا فيصيب  
 ادسيا واما ما جرى مجرى الخطاء كنام انقلب على اخر فقتله  
 وموجبهما الكفارة والدية على العاقلة واما قبل بميت وهو  
 نحو ان يحرق بشرا او يضع حجرا في غير ملكه بلا اذن فقتله  
 انسانا وموجب الدية على العاقلة لا الكفارة وكلها توجب

اي خطا او خطا او خطا

نشان



في قتل

حرمان الارث الا هذا **باب يلوجب القصاص والدية**  
 يجب القصاص بقتل من هو محفون الدم على النابذ عدا  
 فيقتل الحر بالحر والعبد بالعبد والمسلم بالذمي ولا يقتل ان  
 بمشأ من بل مشأ من بئله والذكي بالذمي والعاقل بالمجنون  
 والبالغ بغيره فالصحيح بغيره وكامل الاطراف ببا فصرها  
 والفرع باصله لا الاصل بغيره بل نجب الدية في مال القاتل  
 ثلث سنين ولا السيد بعبد ومدبر ومكاتبه وعبد ولد  
 وعبد بعصمه وان ورث قصاصا على ابيه سقط ولا قصاص  
 على شريك الاب او المولى او المحطى والصبي او المجنون  
 وكل من لا يجب القصاص بقتله وان قتل عبد الرهن لا يقتض  
 حتى يحصر الرهن والمرتهن وان قتل مكاتب عرقا وله  
 وارث مع سيد فلا قصاص فان لم يكن وفاء يقتض ستياء  
 وكذا ان كان وفاء لا وارث غير ستياء خلا فالجهد وقص  
 الا بالتيق ولا بى المعتق ان يقتض من قاطع يد وقابل  
 قربه وان يصالح لا ان يعفو والصبي كالمعتق والقاضي  
 كلاب هو الصحيح وكذا الوصي الا انه لا يقتض في النفس  
 ومن قتل ولدا او وليا كبيرا وصغارا فلكيل الا قصاص من  
 فانه قبل كبر الصغار خلا فالهما ولو غاب احد الكيل ينظر  
 اجماعا ومن قتل بجديله المرافض منه ان جرحه وان ظله

او عصاه  
 كذا

او عصاه فلا وعليه الدية وعندهما يقتض وكذا الخلاف في كل  
 شغل وفي التعريف والتحقيق وان تكر منه قتل منه اجماعا ولا قصاص  
 في القتل بموالاة ضرب السوط ومن جرح قائم يزل ذا فراسي  
 حتى مات افقتض من جرحه واذا التقى القاتل من المسلمين  
 واهل الحرب فقتل مسلم مسلما قلته حربيا فعليه الدية والكفار  
 لا القصاص ومن مات بفعل نفسه ومريد وحية واستد  
 فعلى زيد ثلث دية ومن شرب على المسلمين سيفا وجب  
 ولا شيء بقتله ولا في قتل من شرب على <sup>القتل</sup> سلاحا ليلدا او نهارا  
 في مصر او غير او شهر عليه عصا ليلدا في مصر او غير او غير  
 فقتله المشرك عليه وعلى من سرق متاعه ليلدا واخرجه  
 ان له مكنة الاسترداد دون القتل ونجب القصاص على  
 قاتل من شهر عصا نهارا في مصر او شهر سيفا وضرب به  
 ولده بقتل ورجع ولو شهر مجنون او صبي على شيف فقتله الا  
 عمدا فعليه الدية في ماله ولو قتل جلا صالحا عليه خمسون  
 قيمته **باب القصاص في ما دون النفس** هو ما يمكن منه حفظ  
 المماثلة اذا كان عمدا فيقتض يقطع اليد من المفصل وان  
 اكبر من يد المفظوع وكذا الرجل وفي ما رن الانف وفي الاذن  
 وفي العين ان ذهب ضررها وهي قائمة لا ان قلعت  
 فجعل على الوجه قطن رطب وتقابل العين بماء حار

لا قصاص  
 يذهب ضررها

فمن ابته دمي وروا



وفي كل شجرة تراعى فيها المماثلة كالموضحة ولا قصاص في غل  
 سوى الستين فيقلع ان قلح ويؤبد ان كسر ولا بين طرف ذكر  
 وانثى وحر وعبد او طرفي عبد بين ولا في قطع يد من نصف  
 المساعد ولا في جافية بروت ولا في اللسان ولا في الذكر الا  
 ان قطعت الحشفة فقط وطرف المسلم والمذمي سواء  
 وخير المجني عليه بين القصاص واخذ الارش لو كانت يد الفاعل  
 شلدا وناقصة الاصابع او راس الشبلج اكبر واصغر  
 لا يتسوع الشجة ما بين فريته وقد استوعب ما بين  
 الشبح ويسقط القصاص بموت القاتل ويعفو الاوليا  
 ويصلحهم على مال وان قل ويجب حالا وبصلح بعضهم وعفو  
 ولين بنى خصته من الدية في ثلث سنين على القاتل هو القتيح  
 وقيل على العاقلة ولو قتل حر وعبد شخص فامر الحر وسيد  
 العبد رجلا بالصالح عن دمها بالف فصالح فهي نصفان  
 وتقبل الجمع بالفرد والفرد بالجمع اكتفاء ان حضر اوليا فيهم  
 وان حضر واحد قتل وسقط حق البقية ولا تقطع يدان  
 بيد وان امر اسكننا فقطعها معا بل يضمنان ديتها فان  
 قطع رجل يميني رجلين فلما قطع يمينه ودية بينهما ان  
 معا وان حضر احدهما فقطع فلا خرا لدية وصح اقرار العبد  
 بقتل العمد ونقص به ومن رمى رجلا عمدا اقتل الى اخره

فان

لما اتا اقتضى الاول وعلى عاقلة الدية للشا في  
 ومن قطع يد رجل ثم قتل اخذ بها مطلقا مطلقا ما برد والا فلا  
 عمدا او خطأ اخذ بها وعندهما يقتل فقط ولو ضربته مائة سوط  
 فمات من شغبي ومات من عشر وجبت دية فقط وان  
 وبقي الاثر وله يمت تجب حكومة عدل ومن قطعت يده  
 عمدا انفعاعن القطع فمات منه فعلى قاطعه الدية فما لم  
 وعندهما هو عفو عن النفس وان عفى عن القطع  
 وما يحدث منه او عن الجناية فهو عفو عن النفس جاعا  
 والعمد من كل المال والخطا من ثلثه والشيخ كالقطع وان  
 قطعت من يد رجل فترجها على يده فمات فعليه  
 مهر مثاليها وعليها الدية في ما لها ان عمدا او على عاقلة  
 ان خطأ وان تزوجها على اليد وما يحدث منها على الجناية  
 ثم مات فعليه مهر المثل في العمد ويرفع عن العاقلة مقدار  
 الخطا والباقي وصية لهم فان خرج من الثلث سقط والا  
 فقلد ما يخرج منه وكذا الحكم عندها في الصور الاولى ومن  
 قطعت يده فمات بعد ما اقتضى له من القاطع قتل قاطعه  
 ومن قتل له ولي عمدا فقطع يد قاتله ثم عفا عن القاتل فعليه  
 دية اليد ومن قطعت يده فاقضى من فاقضى فسر الى  
 نفسه فعليه دية النفس خلا فالهما فيهما يات الشراة وال

اختلفا  
 لا ان كان خطا من كل طرفين فمات  
 من

واعيد حاله



المقود يشب للوارث ابتداء لا بطريق الارث فلا يكون احدهم  
خصما عن البقية فيه خلاف المال فلو قام احدا بيني حجة بقتل  
بيهما عمدا او لا غير غايب لزاع عادته بعد عود الغايب خلافا  
وفي الخطاء والذين لا يلزم ولو برهن القاتل على عفو الغايب  
فالحاضر خصم ويسقط العود وكذا لو قتل عبد لرجلين واحد  
لهما غايب ولو شهد وليا فصاحي بعفوا خيهما لغت فان  
صد فهما القاتل فقط فالدية بينهما اثلاثا وان كذب لهما فلا شيء  
ولا خيهما ثلث الدية وان صدقهما اخوهما فقط غرم القاتل  
له ثلث الدية ثم ياخذ منه وان اختلف شاهد القتل  
في زمانه او مكانه او الله او قال احدهما ضربه بعضا وقال  
الاخر لا ادري بماذا قتله بطلت وان شهدا بالقتل وجهلا  
الدلة لزمت الدية ولو اقر كل من رجلين بقتل زيد وقال وليه  
قتلتهما جميعا فله قتلها ولو شهدا بقتل زيد عمرا واخران بقتل  
بكرتاه وادعى وليه قتلها المعتا والعبر بجالة المرمى لا الوصول  
في تبدل حال المرمى عند الامام فلو رمى مسلما فارتد فوصل  
اليه فمات بحب الدية خلافا لهما ولو رمى مرتدا فقتل قبل الو  
لا تحب شيئا انفاقا وان رمى عبدا فاعتق فوصل فعليه قيمته عبا  
وعند محمد فضل ما بين قيمته مرتبا وغير مرتب وان لم يجرم  
صتيدا فقتل فوصل وجب الحراء وان رماه حلالا فاحرم

فوصل

لها  
شاهدا

فوصل فلا وان رمى من قضى عليه برجم فرجم شهده فوصل  
لا يضمن ولو رمى مسلم صيدا فقتل فوصل حل وفي العلى  
بحرم **كتاب الديات** الدية المغلظة من الابل مائة اربعا  
بنات مخاض وبنات لبون وحقاف وجزار من كل خمس  
وعند محمد ثلثون حقة وثلاثون جذعة واربعون ثنية  
كلها خلفات في بطونها اولادها ولا تغليظ في غير الابل  
وهي في شبه العمد والمخفقة وهي في الخطاء وما بعلم من  
الذهب الف دينار ومن الورق عشرون الف درهم ومن الابل  
مائة انما ابن مخاض وبنات مخاض وبنات لبون وحقة  
وجزعة من كل عشرون ولادية من غير هذه الاموال وقال  
منها ومن البقر ايضا مائتا بقرة ومن الغنم الفاشاة ومن  
مائتا حلة كل حلة ثوبان وكفارة شبه العمد والخطاء عتق  
رقبة مؤمنة فان عجز فصيا مشريين متتابعين ولا اطعام  
ففيهما وصح اعناق رضيع احدا بوليه مسلم لا الجنين  
والمرأة في النفس وما دونها نصف الرجل وللزمت  
مثل ما للمسلم **فصل** في الدية وكذا في الممارك  
وفي اللسان ان منع النطق او اداء اكثر الحروف وفي الصاب  
ان منع الجماع وفي الاقضاء اذا منع استمسك اليول  
وفي الذكر وفي خشقة وفي العقل وفي السمع وفي البصر

يجزى كسبو

طه

برون اوحي 2 كسبو



وفي الشتم وفي الذوق وفي اللحية ان لم تنبت وفي شعر الراس  
 وكذا الحاجبان والاذنين وفي العيين وفي الاذنين  
 وفي خدي وفي الشفتين وفي ندي المراء وفي اليدين  
 وفي الرجلين وفي اشعار العيين وفي كل واحد مما  
 هو اثنان في البدن نصف الدية <sup>فيما</sup> وفيها أربعة ريعها  
 وفي كل اصبع من يدا ورجل عشرها وفي مفصل  
 مفصلان نصف عشرها ومن ما فيه ثلاثة مفصل  
 ثلثه وفي كل سني نصف عشرها وكل عضو ذهب ثقله  
 ففدية <sup>من ما فيه</sup> وان كان قائما كيد شلت وعين ذهب ثقلها  
**فصل** لا قود في الشجاج الذي الموضحة ان كانت عدا  
 وفيها خطا نصف عشر الدية وهي التي توضح العظم وفيها  
 شمة وهي التي تسمى العظم عشرها ونصف وفي الامة وهي  
 التي تصل الى ام الدماغ ثلثها وكذا في الجائفة فان نفذت  
 جائفتان ويجب ثلثها وفي كل من الحارضة وهي التي  
 تنشق الجلاء والدامعة وهي التي تخرج منه دمًا يشبه الدمع  
 والدامية وهي التي تنسيل الدم والباضعة وهي التي تبضع  
 الجلاء والمثلاجة وهي التي تأخذ في اللحم والسهما وهي  
 التي جلده فوق العظم تصل بها الشجة حكومة عدل وعن  
 محمد فيها القصاص كالالموضحة والشجاج يخص بالوجه

وفي المقلية دية التي تنقل العظم عشرها

والراس

والراس والجائفة بالجوف والجنب والظهر وما سوى  
 ذلك جراحات وفيها حكومة عدل وهي ان يقوم عبد  
 بلا هذا الاثر ومعه فانقص من قيمته وجب بنسبته من دية  
 به يفتي وفي اصابع اليد وحدها ومع الكف نصف الدية  
 ومع نصف الساعد نصف الدية وحكومة عدل وفي كف  
 فيها اصبع عشر الدية وان فيها اصبعان فحسبها ولا شيء في الكف  
 وعندهما يجب الدية كثر من ارش الكف ودية الاصبع او  
 لاصبعين ويدخل الاقل فيه وان فيها ثلث اصابع فدية  
 الاصابع وهي ثلاثة اعشار اجماعا وفي الاصبع الزائدة  
 حكومة وكذا في الشارب ونحية الكوسج ويد الرجل  
 وذكر الخصى والعين ولسان الاخرى واليد الشلاء والعين  
 العوراء والرجل العرجا والتي السوداء وكذا في عين  
 الطفل ولسانه وذكره اذ الدعيام صحة ذلك بما يدل على اضرار  
 وتحرك ذكره وكلامه وان شيع رجلا فذهب عاقلا او شعر  
 راسه دخل ارش الموضحة في الدية وان ذهب سمعه او بصع  
 او كلامه لا يدخل وان ذهب به عينا فلا قصاص ويجب  
 ارشها وارش العين وعندهما القصاص في الموضحة والدية  
 في العين ولا قصاص في اصبع قطعت فثلث اخرى وعند  
 كها ينقص في المقطوعة ونحو الدية في الاخرى ولو قطع



مفصلها الا على فشل ما بقي فلا فصا ص بل الدية فيما قطع  
 في ما شل ولا لو كسر نصف سن فاسود با فيها بل دية السن  
 كلها وكذا الوتر او اخضر او اصفر ولو انشوت كلها بضر  
 وهي قائمة فالدية في الخطا على العاقلة وفي العمد في ماله  
 ولو قلع سن رجل فنبت مكانها اخرى سقط  
 ارشها خلا فإلها وفي سن <sup>الصبي</sup> يثبسط اجماعا وان اعاد  
 الرجل سنه المفلوعة الى مكانها فنبت عليها اللحم  
 لا يسقط ارشها اجماعا وكذا الوقطع اذنه فالصغرها فالحكمة  
 ومن قلع سنه فاقضى من قالها ثم نبت فعليه  
 دية سن المقتضى منه ويثبت في اقتضاها السن  
 والموضحة حولا وكذا الوضرب سنه فحركت فلو جله  
 القاضي فجاء المضروب وقد سقطت سنه فاختلفا  
 في سبب في سقوطها فان قيل مضى السنه فالقول للمضروب  
 وان بعد مضيتها فلا ضارب ولو شج رجلا فالتجمت  
 ونبت الشعر ولم يبق لها اثر يسقط الارش وعند  
 ابي يوسف تجب ارش الدائم وهو حكومة عدل وعند  
 محمد اجرة الطبيب وكذا الوجه بضره فزال اثره وان  
 بقي فحكومة عدل بالاجماع ولا يفتى بجرح او طر فإلى  
 موضحة الا بعد البش وكل عمه سقط فيه القود بشرة كقتل  
 الاب

ناظر

خطا في  
 رخصه

لاب ابنه فالدية فيه في ما القاتل وعمل الصبي والمجنون خطاء ودية على عاقلة  
 ولا كفارة فيه ولا حرمان ارث والعنوك المجنون  
 ومن ضرب امرأة فالت جبينها ميتا فاعلى عاقلة غرة خمسمائة درهم قال القس  
 حيا فأت فدية وان ميتا وماتت الام غرة ودية وان ماتت فالت حيا  
 فأت فديتها ودية وان ميتا فديتها فقط وما يجب في الجنين يورث عند  
 ولا يورث منه الضارب وفي جنين الدمنة نصف عشر قيمته لو ذكر  
 وعشر قيمته لو أنثى وعند ابي يوسف ان نقصت الام ضم  
 نقصانها والا فلا ضمها فان ضربت فحرر سيدها جملها  
 فالقته حيا فأت تجب قيمته لادنيه ولا كفارة في الجنين  
 والمبتلين بعض خلقه كتاب الخلق وان شربت دواء او  
 عالجت فجرها الطرح جنيها فالعرى على عاقلة ان  
 فعلت بلا اذن ابية وان باذنه فلا والله اعلم  
**باب ما يحدث في الطريق** من احدث في طريق العلم  
 كنيقال من ايا او جرحه صا او كانا وسبعة ذلك ان يفتى درهم  
 وكل منعه نزع وفي الطريق الخاص لا يسعه بلا اذن الشر  
 وان لم يضرب وعلى عاقلة دية من مات بسقوطها  
 فنيها وكذا لو عثر بنقضة نسان وان وقع العاشر  
 على اخر فأتا فالضمان على من احدثه وان اصابه  
 طرف المنزب الذي في الحائط فلا ضمها وان الطر الحاج  
 صديقه

قوله فأت

صديقه



ضمن لمن حفر بئرا او وضع حجرا في الطريق وتلف به انسان  
وان تلف به بهيمة فضمن ما في ماله والقاء المزاب واخراج الطريق  
كوضع الحجر وهذا اذا فعله بلا اذن الاثم فان فعل شيئا من ذلك  
بلاذنه فلا ضمان ولو مات الواقع في البئر جوعا او غما  
فلا ضمان على حافره وان بلا اذن وعند محمد عليه الضمان  
وكذا عند ابى يوسف في الغم في الجوع وان وضع حجرا فتحاه خر  
فضمن ما تلف به على الكفا ولو اشروع جناحا في دار ثم باعها  
فضمن ما تلف به عليه وكذا الموضع خشبة في الطريق  
ثم باعها ورى الى المشتري منها فتركها المشتري فضمن  
ما تلف بها على البائع ولو وضع في الطريق حجرا فاحرق  
شيئا ضمنه ولو احرق بعد ما حركته الريح الى موضع اخر  
لا يضمن ان كانت ساكنة عند وضعه ويضمن من حمل  
شيئا في الطريق ما تلف بسقوطه منه وكذا من ادخل حمارا  
او قندyla او حصاة الى مسجد غير بلا اذن فعطبه احد  
خلافهما ولو ادخل هذه الاشياء الى مسجد حية لا يضمن  
اجماعا وكذا لو تلف شيء بسقوطه من داء فهو لا يضمن  
في المسجد غير متصل فعطبه احد ضمنه خلافا لافرق  
بين جلوسه لاجل الصلوة او للتعليم او بغير القرآن او لم فيه  
في اثناء الصلاة وبين ان يمر فيه او يعدل الى بيت ولا يضمن

مسجد

مسجد حبه وغيره اما المعكف فقبل على هذا الخلاف وقيل  
لا يضمن بلا خلاف ولو في الجالس صليلا يضمن اجماعا  
وان من غير اهله ولو استاجر رب الدار حلة لا يخرج الجرح  
والظلة وتلف به شيء فالضمان عليهم ان قبل فراغ عملهم  
وان فعله فعليه ويضمن من صبب الماء في الطريق العام  
ما عطب به وكذا ان رشه بحيث يزلق او يفسد به ولو  
الطريق وان فعل شيئا من ذلك في سكة غير نافذة وهو  
من اهله او قعد فيها او وضع مشاة لا يضمن وكذا ان رش  
مالا يزلق عافا وبعض الطريق فتعد المار المرون عليه  
ووضع الخشبة كالرشي في الاستيعاب الطريق وعدمه وان  
رشي فناء حانوت باذن صاحبه والضمان على الاستيعاب  
كما لو استاجر لبنى له في فناء حانوته فتلف به شيء بعد  
فراغه ولو لم يفرغه ولو كان امره بالبناء في وسط الطريق  
فالضمان على الاجير ولو كسى الطريق لا يضمن ما تلف  
بموضع كتيبه ولو جمع الكناسه في الطريق ضمن ما تلف بها  
ولا ضمان فيما تلف بشيء فعل الملك او فناء له فيه حتى الضر  
بان له يمكن للعامة ولا مشترك الاهل سكة غير نافذة وان  
استاجر من حفر له في غير فناءه فالضمان على المستاجر  
ان لم يعلم الاجير انه غير فناءه وان علم فعلى الاجير وان قال



هو ضائي وليس فيه حق الحفر فالضمان على الاجرم فياس  
وعلى المستاجر استحقاقا ومن بنى فطرته بغير اذن الامام  
فمنعه لغيره احدا لم يورث عليها فخطب فلا ضمان على البسطة  
**مسألة** ان مال الحايض الى طريق العامة فطوبى ربه بنقض  
من مسلم وذوق واستشهد عليه فلم ينقضه في ملكه يمكن نقضه  
فيها فتلف به نفسي او مال ضمن عاقلة النفس وهو المالك وكذا  
لو طوبى به من يملك نقضه كالباطل وصيته والراهب بفك  
الراهب والعهد التاجر والمكاتب لا يضمن ان باعه بعد الا شهاد  
وسلمه الى المشتري فقط ولا ان طوبى به من لا يملكه كالمترقب  
والمستاجر والمودع وان بناه ما يلا ابتداء ضمن ما تلف بسقوط  
وان لم يطا بنقضه كما في شرع الجناح ونحوه وان ملك الى دار  
رجل فالطالب برها او كثرها فيصح تاجيله وابراؤه ولا يصح التاجيل  
فيما مال الى الطريق ولو من الفاضل والمشهد ولو كان الحايض  
بسي خمسة فاشهد على احد هم ضمن ثمن ما تلف به وعندهما  
نصفه وان حفر احد ثلاثة في دارهم لم يورث بغير اذن شريكه  
او بنى حايضا ضمن ثلثي ما تلف به وعندهما **باب جنابة البيوت**  
يضمن الركاب ما وطئت ابنته او اصابته بيدها او رجلها او راسها  
او كذا او حبطت او صدمت لا ما نطحت برجلها او ذنبها الا  
اذا اوقفها ولا ما عطبت بروثها او بولها سائر او موقفة

لاجله

لاجله فان اوقفها لادجله ضمن ما عطب فان اصابته بيدها او رجلها  
حصاة او نواة او نار او خبار او حجر صغير اففقنا عينا او افسد ثوبا  
لا يضمن وان كبير اضمن ويضمن القائد ما يضمنه الركاب وكذا التا  
في الاصح وقبل يضمن النخعة ايضا ولا كفارة عليهما ولا حرمان  
او وصية بخلاف الركاب وان اجتمع الركاب والقائد او الركاب  
والتايق فالضمان عليهما وقبل على الركاب وحده وان اصابه  
فارسان او ماشيتان فماتوا ضمن فكل عاقلة كل دية الاخر  
وان تجاذبا جلا فانقطع فمات فان وقع على ظهرهما فماتوا  
وان على وجههما فماتوا فكل دية الاخر وان اختلفا فدية  
من على وجهه على عاقلة من على ظهره وان قطع اخر الجمل  
فماتت فدية على عاقلة وان ساق دابة فوقع سرجها  
او غيره من اذنها على انسان فمات ضمن وكذا قائد  
قطار او طي بعير منه انسانا والنفس على عاقلة والمال  
في ماله وان كان مع القائد سائق فالضمان عليهما فان  
ربط بعير على قطار بعير عام فائده فعطب به انسان ضمن  
عاقلة القائد الدية ورجوعها على عاقلة الرابط ومن ارسل  
بهيمة او كلبا وساقته ضمن ما اصاب في فورة وفي الطريق  
يضمن وان ساقته وكذا في الدابة والكلب ان لم يشق  
او ان قلب بنفسها ليل او نهارا فاصابت مالا او نفسا

92



ومن ضرب دابة عليها ركب او خسرها فنفخت او ضرب  
بيدها احدا او ضربت فصد منه فمات ضمن. لقول الركب ان فعل  
ذلك حال التبر وان او قهره لا في ملكه فعليهما وان نفخت به  
الناخس فدمه بعد ذلك وان القتل الركب فضمنه على  
الناخس وان فعل ذلك الركب فهو كفعل الركب لكن ان وطئت  
احدا في فوره بعد النخس على اذن فدينه عليهما ولا يرجع النخس  
على الركب الا صح كمالوا مرجبيا تمتد على الدابة بتسييرها  
فوطئت انسانا فمات لا يرجع على عاقلة الصبي بما عزموا  
من الدابة على الامر وكذا النواول الصبي سلاحا فقتله احدا  
وكذا الحكم في خسرهما ومعهما قائد او سائق وان خسرهما شيئا  
في الطريق فالضمان على من نصبه ولا فرق بين كون الناحس  
صبي او بالغ وان كان عبدا فالضمان في رقبته وجميع ماله  
هذا الفصل والذي قبله ان كان المالك ادميا فالدابة على العاقلة  
وان غيرهما فالضمان في المالك الجاني ومن فقاء عين شاة  
فقتل ضمن ما نقصها وفي عين الفرس او البغل او الحمار  
وبفرسه مبيع القيمة **باب جنابة الرقيق** جنابات المملوك  
لا توجب الادفع او احد الوحد للادفع والا قيمته واخذه  
لو غير محمل له فلو جنى عبدا خطأ فان شاء مولاه دفعها  
وبملكه وليها وان شاء قدها بارشها حاله فان مات العبد

قبل

قبل ان يخنار شيئا بطل حق الجاني عليه وان بعد ما خنار القداء  
لا يبطل فان قداه جنى فالحكم كذلك وان جنا جنابا يدين  
بهما فبقدر ما به بنسبه حقوقهما او قدها بارشها فان باعه  
او عبده او عتقه او دبرها واستولى عليها غير عاله بها ضمن على  
من قيمته ومن الدرسى وان عالما بها ضمن الدرسى كمالا وعلق  
عتقه بقتل زيدا او مريته او شجته فقتل وان قطع عبدا  
حر عدا فلدفع اليه فاعتقه فسرى فالعبد مصلح بالجنابة  
وان لم يكن اعتقه برده على سيده فيقاد او يعفى وكذلك  
كان القاطع حرا فصالح المقتطوع على عبده ورفع اليه  
فان اعتقه ثم يسرى فهو مصلح بها وان لم يعتقه فسرى  
مرد لا قيد وان جنى ما دون مديون خطا فاعتقه غير عاله  
ضمن لرب الدين الاقل من قيمته ومن دينه ولو لولي الجنابة  
الاقل من قيمته ومن ارشها ولو ولدت مذنوبة مديونة  
بيع معها في دينها ولو حنت لا يدفع في جنابها ولو اقر  
مرجل ان زيدا حر عبده فقتل ذلك العبد ولى المقتطوع  
فلا شيء له وان قال معتق قتلته احازيد قبل عتقه وقال  
مرزبد بل بعده فالقول للمعتق وان قال المولى لا منذ اعتقها  
قطعت يدك قبل العتق وقالت بل بعده فالقول لها وكذا  
كل ما قال منها الا الجماع والغلة وعند محمدا لا يضم الاشياء

بعينه



يوم يردوا اليها ولو امر عبد محجور او صبي بقتل رجل فقتله  
فلا دية على عاقلة القاتل ورجعوا على العبد بعد عتقه لا على  
الصبي الا امر ولو كان مامور العبد مثله دفع السيد القاتل او فداء  
ان كان خطأ والمأمور صغير ولا يرجع على الامر في الحال  
ويجب ان يرجع عليه بعد عتقه بالاقل من قيمته ومن الفداء  
وان كان عمدا والمأمور كبيرا اقتضى وان قتل عبد حربي لكل  
منها وليا فحقا احد ولي كل منهما دفع نصفه الا لا خربين  
او قدى بدية لهما وان قتل احدهما عمدا والاخر خطأ فعفا  
احد ولي العمد فدى بدية لولي الخطاء وينصفه الا حد ولي  
العمد او دفع اليه يقيمونه ان لا تاعولا وعندها ان باع امنا  
وان قتل عبدا اثنين قريبا لهما فعفا احدهما بطل الكل وقالوا  
يدفع العا في نصف نصيبه الا خرا ويقبل به بدية الدية وقيل  
محمد مع الامام **فصل** دية العبد قيمته فان كانت قدر  
دية الحر او اكثر نقصت عدية الحر عشرة دراهم وكذا لو كانت  
قيمة الامة كدبة الحره اكثر وفي الغصب تحجب القيمة بالغنة ما بلغت  
وما قدر من دية الحر فقدر من قيمة الوفي في يده بنصف قيمته  
ولا يزداد على خمسة الاف الا خمس ومن قطع يد عبد عمدا فاعاق  
فسرى اقتضى منه ان كان وارثه سيده فقط والا فلا وعند  
محمد لا قصاص اصلا وعليه رش اليد وما نقص الى حيا العتق

وينفك

ومن قتل لعبدية احدا كما حرقتين فبين في احدهما فار شهيد  
وان قتل فله دية حر وقيمة عبد ان القاتل واحد وان قتل كل  
واحد فقيمة العبد بين ومن فقاء عتقه عبد فان شاء سيده  
دفع اليه واخذ قيمته او اسكته ولا شئ له وعندهما اسكته  
فله ان يضمنه نقصانه **فصل** وان جنى مدبر او ام ولد ضمن السيد  
الاقل من القيمة ومن الدرش فان جنى اخرى شارك ولي الثانية  
ولي الاولى وفي القيمة ان دفعت اليه بقضاء والا فان شاء اشبع  
ولي الاولى وان شاء اشبع المولى وعندهما يبيع ولي بكل حال  
وان اعتق المولى المدبر فقد جنى جنايات لا يلزمه الا قيمته واحدا  
وان اقر المدبر بجناية خطأ لا يلزم شئ في الحال ولا بعد عتقه  
**باب غصب العبد والصبي والمدبر والجناية فذلك** ولو قطع  
سيده يد عبده فغصب فأت من القطع في يد الغاصب ضمن قيمته  
مقطوعا وان قطع سيده يده عند الغاصب فأت بوي الغاصب  
ولو غصب محجور مثله فأت في يده ضمن ولو غصب مدبر فخفى  
عند غاصبه ثم عند سيده او بالعكس ضمن سيده قيمته لهما  
ورجع بنصفها على الغاصب ودفع الى رب الاول في الصورة  
الا ولي ثم يرجع به ثانيا عليه وعند محمد لا يدفع ولا يرجع ثانيا  
وفي الصورة الثانية يدفع ولا يرجع ثانيا بل اجماع والقول في  
الفصلين كالمدبر الا انه يدفعه وفي المدبر وفي المدبر يدفع القيمة



وحكم بكون الرجوع والدفع كما في المذبذب اختلافه فإتفاقا ولو غصب  
 رجل مذبذبا مرتين فحرقه في كل منهما غرم ستين قيمة لهما  
 ورجع بهما على الغاصب ودفع نصفهما إلى ولي الأول ورجع  
 به عليه ثانيا اتفاقا وقيل فيه خلا فمجدد ومن غصب بيتا حرق  
 قيمته في ليلة فحرقه أو حرقه فلا شيء عليه وإن بصاعقه أو نفض  
 حية فعلى عاقلته دية ولو قتل حبة عبد أو مودعا عنده ضمن  
 عاقلته وإن أكل طعاما أو تلف مالا ودفع عنه فلا ضمان  
 خلا فالأبى يوسف ولو أودع عنده عيدا محجورا مال فاستهلكه ضمن  
 بعد العتق لا في الحال خلا فإله ولا فراض والأعارة كالإيداع  
 فيهما والمراد بالقسي العاقل وفي غير العاقل يضمن المالك أيضا  
 بالاتفاق كما يضمن العاقل أيضا ما لا يتلفه بلا إيداع وخو  
**باب القسامة** إذا وجد ميت في محلة به أثر القتل مرجح  
 وجروح دم من أذنه أو عينه أو أخرج أو ضرب ولده يدركه  
 رادعي وليه قتله على أهلها أو بعضهم ولا بنية له خلف خمسون حبال  
 منهم يختارهم الولي بالله ما قتلناه ولا علمناه له قاتلنا ثم  
 قضى على أهلها بالدية وما تم خلفه كالكبيرة ولا يخلف الولي  
 وإن كان لوarith وإن نقص أهلها عن الخمسين كرت  
 إليهم إلى أن يتم ومن كل حبس حتى يخلف ومن قتل منهم  
 قتله فلا ناسخنة في ماله وإن ادعى المولى القتل على غيره

سقطت

سقطت عنهم ولا تغفل شهادتهم على غيرهم خلا فالمرها ولد  
 على بعضه إن ادعاه أجماعا وجود أكثر اليدين أو نصفه  
 مع الرأس كوجود كله ولا قسامة على صبي ومجنون وامرئ  
 وعبد ولا قسامة ولادية في ميت لا أثر به أو يخرج الدم من  
 فيه أو نفضه أو دبره أو ذكره أو وجد أقل من نصفه ولو مع الرأس  
 أو نصفه مشقوقا بالطول وإن وجد على دابة بشوقها رجل  
 فالدية على عاقلته وكذا الموكان بقودها أو ركبها وإن أجمعوا  
 وإن وجد على دابة بين قرنين فعلى أقربيهما وإن وجد في دار  
 نفسه فعلى عاقلته وعندهما لا شيء فيه وإن وجد في داره  
 فعلى القسامة وعلى عاقلته الدية وإن كان العاقله حضورا  
 يدخلون في القسامة أيضا خلا فالأبى يوسف والأكرت  
 عليه فالقسامة على الملاك دون السكان وعند أبي يوسف  
 على الجميع وهي على أهل الخطة ولو بقي منهم واحد دون المشتريين  
 وعند أبي يوسف المشتريين أيضا وإن لم يبق من أهل الخطة أحد  
 فعلى المشتريين وإن بيعت دار وله يقبض فعلى البايع  
 وعندهما على المشتري وفي البيع بخيار على ذي اليد وعند  
 على من يصير الملاك له ولا تدي عاقلته ذي اليد لا تجزيه إناله  
 وإن وجد في دار مشتركة سها ما مختلفة فالقسامة والدية  
 على الرؤس وإن وجد في سيفينة فعلى من فيها من الملاحين



والكاتب وان وجد في مسير رحله فعلى اهلهما وان بين قريتين فعلى  
اقربهما وان في سوق مملوك فعلى المالك وعند ابي يوسف على  
السكان وفي غير المملوك كالشوارع على بيت المال وكذا ان  
ان وجد في المسجد الجامع وكذا ان وجد في السجور وعند ابي  
على اهل السجون وان في قرية ليس بقرية يسمع منها  
الصوت فهو هدر وكذا الوفي وسطه القرأت وان محسبا  
بأسطه فعلى اقرب القرى منه وان التقى قوم بالسوق فعلى  
معين منهم فستفظ عنهم ولا يثبت ثم اجلوا عن قتل فعلى على  
المحلة الا ان يدعى ولية على القوم او على معين منهم فستفظ  
ولا يثبت على القوم الا بحجة ولو وجد في معسكر بارض غير مملوكة  
فان في خباء او فسطاط فعلى ربة والا فعلى الاقرب منه وان كانوا  
قد قاتلوا عدا فلا قسامة ولا دية وان الارض مملوكة فالعسكر  
كالسكان والقسامة على المالك لا عليهم خلافا لابي يوسف  
ومن قبيلة ثم نقل الى اهله وله ميراثا فراش حتى مات بالقسامة  
على قبيلة عند الامام وعند ابي يوسف لا شيء فيه ولو مع  
الخزيع رجل فجل ومات في اهله فلا ضمان على الرجل عند  
ابي يوسف وفي قياس قول الامام يضمن ولو ان رجلا من  
كانا في بيت فوجد احدهما مذبوحا ضمن الآخر عند ابي يوسف  
خلافا للمحدث ولو وجد القتل في قرية لا امرأة كترت اليه عليها

وتدري

وتدري عاقلتها وعند ابي يوسف على عاقلتها القسامة ايضا  
قال المتأخرون والمراد تدخل في التحمل مع العاقلة فهذه المسئلة  
ولو وجد في ارض رجل في جنب قرية ليس صاحب الارض  
منها فهو على صاحب الارض **كتاب العاقل** للشيخ محمد بن عيسى  
وهو الدية والعاقل من يؤدبها وهم اهل الديوان ان كان القاتل  
منهم يؤخذ من عطاياهم في ثلث سنين فان خرجت  
ثلث عطايا في اقل واكثر اخذ منها ومن لم يكن مغرم فعاقلة  
قبيلته يؤخذ منهم في ثلث سنين من كل واحد ثلثة دراهم  
واربعة كل سنة دراهم اودرهم وثلث لا يزيد هو الاصح وقيل  
في كل سنة ثلثة دراهم واربعة فان لم تنع القبيلة لذلك ضلهم  
اقرب القائل منها على ترتيب العصباء والقائل كاحدهم  
وان كان ممن شياضرون بالحرف او بالخلف فعاقلة اهل  
حرقه او حلفه وعاقلة المعتق ومولى المولاة ومولاه وعاقلة  
وعاقلة ولد الملاغنة عاقلة امه فان ادعاء الاب بعد ما  
عقلوا عنه رجعوا على عاقلة بما عذبوا وانما تعقل العاقلة  
ما وجب بنفس القتل فلا تعقل جنانية عمد ولا جنانية عجب  
ولا ما الزم بصلح او اعتراف الا ان يصدفوا ولا اقل من نصف  
عشر الدية بل ذلك على الجاني ولا يدخل القاء والصبيان  
في العقل ولا يعقل مسلم عن كافر ولا بالعكس ويعقل الكافر



عن الكافرون اختلافه ان لم يكن العداوة بين المسلمين وظهوره  
كلية يهود مع النصارى وان لم يكن للثلاث عاقلة ولادة في مال  
في ثلث سنين والمسلم يعقل عنه ثبوت المال وقيل كالزرق وان جنى  
حر على عبد خطا فعلى العاقلة **كتاب الوصايا** الوصية عليك  
بضائف الى ما بعد الموت وهي مستحبة بما دون الثلث ان كان  
الورثة اعيان او مستغنون بانصائهم والا فتركها احب ولا يصح  
بما زاد على الثلث ولا لفائدة مباشرة ولا للوارثة الاجزاء الورثة  
وتصح من بالثلث الاجنبي وان لم يجزدا ونصح من المسلم للفقير  
وبالعكس وتصح للرجل وبه ان كان بينهما وبين ولادته اقل من  
سنة اشهر ولا تصح الهبة له وان اوصى بامته دون صحة الوصية  
والاستثناء ولا بد في الوصية من القبول ويعبر بعد صوته  
الموصى ولا اعتبار بالرد والقبول في حياته وبه تملك الا ان يموت  
الموصى له بعد موت الموت الموصى قبل القبول فانه يملكها  
ونصيب الورثة ولا تصح من صبي ولا مكاتب وان تزاد وفاء  
والوصية مؤخره عن الدين فلا تصح عن يحبط دينه بماله  
الذي يبيد به الغرماء والموصى ان يرجع في وصية قولا وفعل  
يقطع حق المالك في الغصب او يزيل ملكه كالبيع والهبة وان شق  
او رجع بعد ذلك او يوجب وفي الموصى به زيادة لا يملك  
التسليم الا بها ملك سويق والبناء في الدار والحشوب بالقبض

وقطع الشوب

وقطع الشوب وذبح الشاة رجوع لا غسل الشوب وخصص  
لدار وهدهما والمجود ليس برجوع عند محمد خلا فالابن يوسف  
ولا قوله اجزت الوصية او كل وصية او وصيت بها الفلانة  
ففي حرام ولو قال ما اوصيت به لفلان فهو لفلان فرجوع  
الا ان يكون فلان الثاني ميتا وبطل هبت الميراث وصيته لا يثبت  
نكحها بعدها وكذا اقراره ووصيته وهبته لاذنبه الكافر او الموقف  
ان اسلم او عتق بعد ذلك وهبة المقعد والمفلوج والاسفل  
والالمسلول من كل ماله ان طال وله خف مائة منه والا ضمن  
ثلاثة **باب الوصية بثلث المال** ولو اوصى لكل من اثنين بثلث ماله  
ولم يجز وارثه قسم الثلث بينهما نصفين ولو لاحدهما ثلثه  
والآخر بسدسه قسم الثلث ولو لاحدهما ثلثه والاخر بثلثه  
او بنصفه او بكل بنصف الثلث بينهما وعندهما بثلث في الاول  
وخمسة خمسين وثلثة اثمان في الثاني ويرجع في الثالث ولا يصح  
الموصى له بالزائد على الثلث عند الامام الا في المحاباة والسعاية  
والذراهم المرسله وبطل الوصية بنصيب ابنه ونصح غلام نصيب  
ابنه فلو كان له ابنان فله موصى له الثلث وان ثلثه فالرفع و  
ان اوصى بجوز من ماله فالتعيين الى الورثة وان بسبهم فالسوى  
وعندهما مثل نصيب احدهم الا ان يزيد على الثلث والاجزاء  
قالوا هذا في عمرهم وعرفنا التسم كالجوز وان اوصى له بغير ماله

وقطع الشوب



ثم بثلت ماله واجاز واقله الثلث وان سددت ثم ببسده فالبس  
سواء اخذ المجلس واختلف ولو بثلت درهمين او شيئا  
وهي من جنس واحد فهلك الثلثان فله الباقي ان خرج من الثلث  
وكذا كل مكمل وموزون وان بثلت يثابه وهي متاونة فهلك  
الثلثان فله الثلث ما بقي وان بثلت عبده فله ذلك وعند  
كل الباقي وقيل بوافقات والدواب كالعبيد وان اوصى بالف  
وله عين ودين فهي عيني ان خرجت من ثلث العين والادع  
ثلث العين وثلث ويستوفي من الدين حتى يتم وان  
اوصى بثلت لزيد وعمر واقله نصف واحد لهما ميت فلكل  
للحي وان قال بين زيد وعمر فالنصف للحي وان اوصى  
بثلث ماله ولا ماله فاكتب فله ثلث ماله عند الموت  
وان بثلت خنجه ولا غنمه له او كان فملك قبل موته بطلت  
وان اشفاد عناء ثم مات صحت في الصبيح وان اوصى  
اشيائه من ماله ولا شاة له فله متاعها وبطلت بشاة من  
غنمه ولا غنمه له وان اوصى بثلت ماله لا تهرت اولاده وبني  
ثلث والمفقرا والمساكين فله ثلثه اجماسه وكل فريق  
خمس وعند محمد ثلثة اسباع وكل فريق سبعان  
وان اوصى بثلت ماله لزيد والمفقرا فله بنصفه ولهم بنصفه  
وعند محمد له ثلثه ولهم ثلثان وان اوصى بمائة لزيد ومائة

كعمرو

كعمرو ثم قال لبكر اشركك معهما فله ثلث ماله ولو بمائة لزيد وخمسين  
لعمر فلكل بنصف ماله وان قال لفلان على دين فصدق  
فانه يصدق الى الثلث فان اوصى مع ذلك بوصايا عزل ثلث  
لها وثلثان للورثة ويقال لكل صدق في ما شرهتم فيؤخذ اصحاب  
الرضايا بثلث ما اقر به والورثة بثلث ما اقر به ويختلف كل على  
العالم يدعوى الزيادة على ما اقر وان اوصى بعين لوارثه  
ولا جنسي فللاجنسي نصفها ولا ثلثي للوارث وان اوصى بكل من  
ثلثة بنوب وهي متفاوتة فضاع ثواب ولم يدر به المصو  
تقول لكل هلك حقه بطلت الوصية فان سلموا ما بقي  
فالذي الجيد ثلثا حبهما والذي الردي ثلثا رديهما والذي  
الوسط ثلث كل منهما وان اوصى بيت معين من دار مشتركة  
قسمت فان خرج البيت في نصيب الموصي فهو للموصي وعند  
نصفه والا فله قدره ذرعه وعند محمد قدر نصفه ذرعه والا فله  
كالوصية وقيل لا خلاف فيه وهو المختار وان اوصى بالف  
عين من مال غني فله ثلثها الا جاز بعد موت الموصي وله المنع  
بعد الاجازة بخلاف المورثة لواجاز واما اذا ادعى الثلث  
فعليه دفع ثلث وان اوصى بامه فولدت بعد موته فيها  
للموصي ان خرجا من الثلث والاخذ الثلث منها ثم منه عند  
منهما على سواء **باب العتق في المرض** العتق الحالى التصرف

لمورثة



في التصرف والمخرج فان كان في القصة فمن كل المال وان كان في شيء  
الموت فمن ثلثه والمضاف الى الموت من الثلث وان كان في  
القصة ومريض صح منه كالقصة فالقصة في مرض الموت والمجاية  
والكفالة والهبة وصية في اعتبار من الثلث فان اعتق  
وجابى واضاف الثلث عنهما فالمجاية اولى قدمتها ولها  
سواء ان اخرجت وان اعتق بين محايين فنصف للاولى  
ونصف بين العتق والاخير وان حال اي عتقين فنصف  
للمجاية ونصف المعتقين وعندهما العتق اولى في الجمع وان اوصى  
بان يعتق عنه بهذه المائة عند ذلك منها درهم بطلب الوصية  
وعندهما يعتق بما بقي ولو لمكان العتق حجج بما بقي اجماعاً وبطل  
الوصية يعتق عبده لو جنى بعد موت سيده فادفع بها وان اذى  
فلا ولو اوصى الزيد بثلث ماله وترك عبداً فادعى زيد عتقه في  
القصة والوارث عتقه في المرض والقول للوارث ولا شيء  
لزيد الا ان يفضل الثلث عن قيمته او يبرهني على دعواه  
ولو ادعى رجل على الميت ديناً والعبدة اعتاقه في قصة وصدقه  
الوارث سعى العبد في قيمته ويدفع الى الغريم وعندهما لا يسعي  
وان اجتمعت وصايا واضاف الثلث عنها قدمت الغرايض وان  
اخرها فان سعى في الغرضية او غيرها قدم ما قدمه وقيل  
تقدم الزكوة على الحج وقيل بالعكس ويقدم الحج والزكوة

على الكفارة

141  
على الكفارات في القتل والظهار واليمين والكفارات على صدقة  
الفطر وصدقة الفطر على صيغة وان اوصى بحجة الاسلام اخرجوا  
رجلا من بلد فراكبا ان وقت النفقة والا في حيث توفي واخرج  
حاجات في الطريق واوصى ان يحج عنه من بلد وعندهما  
من حيث مات استحمنا وعلى الخلافة اذا مات الحاج عن  
غيره في الطريق **باب الوصية للاقارب وغيرهم** جازان  
لان ملاحقه وعندهما من يمكن بحله ويجمعهم مسجد هار <sup>ستوي</sup>  
الكن والمالك والزكوة والاشي والمسلم والزكوة ومهرها من هجر  
ورحم محرم منه مستوي في ذلك الحر والعبد والاقرب والبعود وقارب  
واقرباؤه وذوقرابة وارحامه وذوارحامه ونسائه الاقرب فالاقرب  
من كل ذي رحم محرم منه ولا تدخل فيه الموالدان والولد وفي الجدر  
وانبان وان لم يكن ذو رحم محرم بطلت ويكون الاثنان فصاعداً  
عندهما من نسب الى اقصى اب في الاسلام بان اسلام او اذرك  
الاسلام وان لم يسلم فمن له امان وخالد الوصية لعنته  
وعندهما لكل على السواء ومن له عم وخالد ان نصف الوصية لعمه  
ونصفها بين حالته وان له عم فقط فنصف ماله وان عم وعمه وخال  
وخالة فالوصية للقيم ولعمه على السواء وعندهما الوصية لكل على  
الشوكة في جميع ذلك واهل الرجل زوجة وعندهما من يقوله  
وتضمن نفقة والاهل بيته وابوه وولده من اهل بيته واهله



من ينسب اليه من جهة الاب وجبه اهل بيت ابيه والوصية لمن فلان  
وهو اب صلب للذكور خاصة وعندها وهور واية عر الاسام  
يدخل الاناث ولورثة فلان للذكر مثل حظ الانثيين ولولد فلان  
للذكر والا نفي على السواء ولا يدخل اولاد الاب عند وجود اولاد العبد  
ويدخلون عند عدمهم دون اولاد ابنت وان اوصى اليها فلان  
وهو ابد قبيلة لا يحسون في باطلة وان لا تياهم او عيالهم من  
او اراهم فلان الفقي والفقيرون والذكر والا نفي ان كانوا يحسون  
وللفقراء منهم ان كانوا يحسون خاصته ولواليه من ولي وعظم  
في الصحة او المريض ولا ولادهم ولا يدخل مولى الموالاة ولا مولى  
مولى الا عند عدمهم وتبطل ان كان له معتقون ومعتقون واقل  
الجمع اثنان في الوصايا كالموارث **باب الوصية بالخدمة والسكنى**  
نفع الوصية بخدمة عبده وسكنى دابة وبغلاتهما مائة معينة وابد  
فلان خرج ذلك من الثلث سلم الى موصي له والاقسمت الدار بقاية  
في العبد يومين لهم ويوم له فاذا مات الموصي له ردت الورثة  
الموصي وان مات في حيوان الموصي بطلت ومن اوصى له بغلة  
الدار والعبد لا يحبون له السكنى ولا استخدام في الاصح ولا  
لمن اوصى له بالخدمة والسكنى ان يواجر وان اوصى له بشئ بستانه  
فمات وفيه ثمن فله فقط وان اذا ايد اقله هي وما يستقبل  
وان اوصى بغلة بستانه فله الموجود وما يستقبل وان اوصى له

بصوف غنمه

بصوف غنم اوليها اولادها فله ما يوجد من ذلك عند موته فقط  
قال ابد او بفيل **باب الوصية الذمي** ولو جعل ذمي دارا بيعته وكنته  
في صحة ثم مات فهي ميراث ولو اوصى به لقوم مسلمين جاز من الثلث  
وكذا في غير المسلمين خلا فاهما وصح وصية مسلمان لداركلم  
في دارا بكل ماله مسلم او ذمي وان اوصى ببعضه ما الباقي الى ورثته  
ونفع الوصية له مادام في دارا من مسلم او ذمي وصاحب الهداي  
ان يكفر يواه فهو كالمسلم في الوصية والا فكل الموتد ووصية الوفي  
تعتبر من الثلث ولا يصح لوارثه ونحوه من غير ملته لا لغيره في  
دار الحرب **باب الوصية** ومن اوصى الى رجل فقبل في وجهه ورد في غيبه  
لا بد ثد وان ردت في وجهه برتد فان لم يقبل ولم يرد حتى مات الموصي  
فهو مختار بين القبول وعدمه وان باع شيئا من التركة لم يبق له  
الدو وان غير عالم بالا يضا فان رده وان اوصى الى عبدا او  
كافرا او فاسقا اخرجه المفاضي ونصب غيره وان الى عبده فان  
كان كل الورثة مغار متح خلا فاهما وان فيهم كبير بطل اجماعا  
ولو اوصى عاجرا عن القيام بالوصية فتم اليه غيره وان كان قادرا  
مثلا لا يخرج وان شك الورثة او بعضهم منه مالم يظهر منه خيانة  
وان اوصى الى اثنين لا يفرد احدهما الا بشراذفين وخيبر  
وخصومة وقضاء دين وطلبه وشراء حاجة الطفل وقبول الهبة  
ورد ودعوة مخيئة وتنفيد وصية معينة واختاف عبد معين



ورد مفسر او شري شراء فاسد اوجع اموال ضائعة وحفظ  
 وبيع ما يخاف تلفه وعند ابي يوسف ويجوز الافراد مطلقا فان  
 مات احد الوصيين اقام القاضى غير مقامه ان لم يوصى احد  
 وصى الى المحي جاز ويصرف واحد وصى الوصى وصى في الترتين  
 وكذا ان اوصى اليه في احداهما خلا فالمها ونقص قسمه الوصى عن  
 الورثة مع الوصى له فلا يرجعون على الوصى له لو هلك حظهم في  
 يد الوصى لا مقاسمته معهم عن الوصى له فيرجع عليهم بثلاث ما يقع  
 لو هلك حظهم في يد الوصى وصحت للقاضى لو قاسمهم عنه واخذ  
 قسطه وفي الوصية يحج لو قاسم الوصى الورثة فضا عنده يؤخذ  
 المحج ثلث ما بقي وكذا الدفوع يحج فضا في يده وعند ابي يوسف  
 ان يبقى من الثلث شئ اخذ والا فلا وعند محمد لا يؤخذ شئ ولو باع  
 الوصى من التركة عبدا مع غيبة غيب ما وجاز وان اوصى ببيع شئ  
 من تركته والتصدق به فباعه وصية وقبض ثمنه فضا في يده  
 واستحق المبيع ضمنه ورجع به في التركة ولو قسم الوصى التركة فامة  
 الصغير شئ فقبضه وباعه وقبض ثمنه فضا واستحق ذلك الشئ  
 في مال الصغير والصغير على بنية الورثة بحصة ولا يبيع بيع الوصى  
 ولا يشترط الا بما يغلب فيه ويصح ان من نفسه لكان فيه نفع خلا  
 لهما وله دفع المال مضاربة وشركة وبيع او قبول اطالة على  
 لا ملء ولا على الاعسر ولا يجوز الا بالاقراض يجوز للاب

الاقراض

الا قراض لا الوصى ولا يجوز في مال الصغير ويجوز بيعه على الكبر المغايب  
 غير العقار وصى الاب احق بمال الصغير من وجده فان لم يوصى الاب  
 فالجد كالاب **فصل** شهد لوصيتان ار المتيه ولدت شهاده  
 الوصيتين بمال الصغير وكذا الكبير في مال المتيه وصحت له في غيبه  
 يفتح الكبير في الوجهين ولو شهد رجلان لآخرين بدين المقتضى  
 والاخران لهما بمثلته صحت خلا فلا يبي يوسف ولو شهد كل فريق لآخر  
 الف لا يفتح ولو شهد احد الفريقين للاخر بوصية جارية والاخر  
 بوصية عبدا صحت وان شهد الاخير له بوصية ثلث له تنصح  
**كتاب الخنثى** هو من ذكر وفتح فان بال من احدهما اعتبر به  
 وان بال منها اعتبر الا سبق وان استويا في الا سبق فهو مشكل  
 والاعتبار بالكثرة خلا فلهما فاذا بلغ فان ظهر في بعض علاماته  
 الرجال من بنات خنية او قد راعى الجماع او احتلام كل رجل فرجل  
 وان ظهر بعض على مات النساء من وجيل وانك رقدى ونزول لبن  
 من الوطى فامرأة شئ او ثمار خست فشكل وقال محمد لا تشكل  
 قبل البلوغ فاذا بلغ فلا اشكال واذا ثبت الاشكال اخذ فيه بالا حوط  
 بفضة بفضاع ويقف بين صفى الرجال والنساء فلو وقف في صفهم بعيد  
 من لاحقه من جانبية ومن جذاثة من قلعة وان في صفهم اعاد هو  
 فلا يلبس حريرا ولا حليا ولا يلبس المحيط في احرامه ولا يكشف عند  
 رجل وامرأة ولا يجلبس غير محرم من رجل او ثمن ولا ساق ولا يمشي



ولا تخينه رجل ولا امرأة بل شباع له امة تخينه من ماله ان له مال والى  
فمن بيت المال ثم شباع فان مات قبل ظهور حاله لا يغسل بل يقيم ويكفن  
في خمسة اوثاق ولا يحضر بعد ما ربق غسل رجل وامرأة وندب  
شجيت فيه ويوضع الرجل ما يلي الامام ثم هو ثم المرأة ان اصاب  
عليهم جملة وله احسن النقيبين من الميراث عند الامام فلو مات  
ابو عنه وعن ابن فلا ابن سقما وله سهم وعند الشقي له نصف نصيبين  
ولهون الله من سبعة عند ابى يوسف وخمسة من اثني عشر عند امام  
ولو قال ستيله كل عبد لي حرا وكل امة لي حرة لا يعتق ما لم يستن  
ولو قال بعد نكاحي اشكاله انا ذكر وانثى لا يقبل وقبل يقبل **مسألة ثالثة**  
كتابة الاخرى واعيان بما يعرف به اقرار بنحو زوج وطلاق وبيع  
وبشراد وصية وقود عليه وله كليات ولا يجد بحد ولا غيره ومعتقل  
اللسان امتد به ذلك وعلمت اشارة فهو كالآخرى والا فلا والكتابة  
اما سجين مرسوم وهو كالنطق في الغايب والحاضر ما مستبين كالكتابة  
على الهواد والماء والاعبر به واذا اختلطت الزكية بميتة اقل منها  
تحرق ولكل والا فلا توكل حالة الاختيار وتحرق عند الاضرار  
واذا احرق رأس الشاة المتلطف يدم وذأكده فما خذ منه  
مرقه جاز ولحرق كالغسل ولو جعل سلطان الخراج لرب <sup>الارض</sup>  
جاز بخلاف العشر ولو دفع الاراضى للمملوكة الى قوم ليعطوا الخراج  
جاز ولو نوى قضاء مضاف ولم يتعين عن اى يوم صح

ولو

ولو عن رمضان فلا فى الاصح وكذا فى قضاء الصلوة ولو نوى  
ظهورا عليه مثله ولد ينو اول ظهور او ظهر يوم كذا وقيل يصح  
ايضا ولو مبلغ الصيام براق غير فان كان مبيد لزمه الكفان  
والا فلا وقيل بعض الحاج عذرى ترك الحج ومن قال لا مؤنة عند شاة  
توزن من شاة فقالت شاة شاة ينقض النكاح بينهما ماله يقبل  
قبول كروم ولو قال لها خوشين رازك من كد ويندى فقالت  
كود نيد فقال يذ برفتم ينقض ولو قال لرجل رضى خوشين وابى  
ارزاني واسنى فقال واشتم لا ينقض ولو منعت المرأة زوجها من  
الدخول عليها وهو يسكن معها فى بيته كانت ناشرة  
ولو سك فى بيت الغضب فامتنعت منه فلا ولو قالت لا اسكن  
مع امك واليد بيتا على مدر ليس لها ذلك ولو قالت  
مرا طلاق فقل دار كبر او كود كبر او داه باد اذكره باد ان نوى  
يقع والا فلا ولو قال دار است او كود است يقع وان لم ينو  
ولو قال دار انكار لا يقع وان نوى ولو قال رضى مرانثا يذنا  
قيامت او لى لا يقع الا بينة ولو قال لها حيلة خوشين كن  
فلا ولو قالت له كامين تراخشيدم مرضيك باردار فان طهرها  
سقط المهر والا فلا ولو قال لعياله وبيا مالى اولامته انا جددك  
لا يعتق ولو دعى الى فعل فقل يذ من سو كند است كامين كاتكنم  
فهو اقرار باليمين بالله تعالى وان قال به من سو كند است بطلان

لحديث



فاقرا بالحلف بالطلاق فان قال قلت ذلك كذا بلا قصد في  
 وكذا الموقال مرسو كند خاذ استكم ابن كارتكم ولو قال المشتري  
 للبائع بعد البيع به ابادوه فقال البائع يدهم يكون فسخا للبيع العقار  
 المتنازع لا يخرج من يده ذوال اليد ماله يدبرهن المدعي ولا يصح قضا  
 للقاضي في حادثة بينة ثم قال رجعت عن قضائه ويد الى غير ذلك  
 او وقعت في تلبس الشهود او بطلت حكمي ونحو ذلك لا يعتبر  
 القضاء ماضيا ان كان بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة ومن  
 على آخر حق فجا قوما ثم سأل عنه فافهم برونه ويسمعونه ولهم  
 لا يراهم تحت شهادتهم عليه وان سمعوا كلامه ولم يردده فلا ولو  
 بيع عقار وبعض اقارب البائع حاضر ويعلم البيع وسكت لا تنفع  
 دعواه بعده ولو وهبت امرأة مراهها من زوجها ثم ماتت خطا  
 اقاربها المهر وقالوا كانت الهبة مرضى موتها وقال بل في وصية  
 فالقول له ولو اقر بحق ثم قال كذبت كاذبا في ما اقررت حلف المقر ان  
 المغر ثم يكن كاذبا في قر ولست ببطل في ما ندعي عليه عند اذيع  
 وبه يقضى والاقرار ليس سببا للملك ولو قال الاخر وكلتك  
 ببيع هذا فسكت صار وكيل ومن وكل امرته بطلاق نفسها  
 لا يملك عزها ولو قال الاخر كلتك بكذا على اني مهني غرتك فانت  
 وكيل قطري عز له ان يقول عز لتك ثم عز لتك ولو قال حكما عز لتك  
 فانت وكيل فلو قيل ان يقول رجعت عن الوكالة المعلقة عز لتك

عن المنجز

عن المنجز وقبض بدل الصلح قبل التفريق شرط ان كان ديناً بين  
 والا فلا ومن ادعى على مبتدئ دار فصالحه البوع على ماله العيني فان كان  
 له بينة جاز الصلح ان كان بمثل القيمة او اكثر مما يتغابن فيه وان لم يكن  
 بينة او كانت غير عادلة ولا يجوز ومن قال لا بينة لي ثم برهن صح  
 وكذا المولا شهاده في هذه القضية شرشهادة والامام الذي ولاه  
 الخليفة ان يقطع انما من طريق الجارة ان لم يضر بالمارة من  
 صادر السلطان ولم يبين ببيع ماله فباع ماله ففقد ولو خوف  
 امرأة بالضرب حتى وببت مهرها منه لا يصح الهبة ان قلنا وعلى  
 الضرب وان اكرمها على الخلع ففطلت يقع الطلاق ولا يجوز للملك  
 ولو احدث انما انما لمهر على الزوج ثم وهبت من الزوج لا يقع  
 الهبة ومن اتخذ اسدا وبويعته في دار ففي منها حايط جار وطلب  
 تحويله لا يجوز عليه وان سقط الحايط منه لا يضمنه ومن عجز وازرو  
 بماله باذنها فالعامة لها والنفقة دين له عليها وان عجزها  
 بلا اذنها فالعامة ومن اخذ عزمه ففرقه انسان من يده فلا  
 على النازع ومن في يده مال انسان فقال له سلطان اذفعه الى  
 والا قطعت يدك او خرتك خبيث سوطا لا يضمني لو دفع و  
 لو وضع في الصحراء مخلا لمعيد به حمار وحشي وسمي عليه  
 فجاء في العبد ووجه الجار محرر وحاميتا لا يحل اكله ويكون من الشاة  
 النخا والخبيضة والمشاة والذكر والغدة والموادة والدم المسفوع

لها وهو مشيع وان عمل لنفقه  
 بلا اذنها فالعامة له صح



وللقاضى ان يعرض مال المغايب والطفل والامثلة ولو كانت خشفة  
 ظاهرة من زاه خشفة مختبئة والا ان قطع جالدة ذكر الا بمسقة جاز تركه  
 خفانه وكذا شيخ اسلم وقال اهل القبور لا يطعمون الختان ووقت  
 الختان غير معلوم وقبل سبع سنين ولا يجوز ان يصلى على غيب النبا  
 والملائكة الا بطريق النجى والاعطاء بلم الغيب وزواله جاز  
 ولا تجاس بلبس الملائكة والشارب العالم ان يتقدم على الشيخ  
 المجاهد والحافظ القراء ان ان يختم في اربعين **كتاب العز** ينذر من  
 تركه الميت بخبره ودفعه بلا اسراف وتعب ثم تقضى ديونه ثم تنفذ وصاياه  
 من الثلث ما بقى بعد الدين ثم يقسم الباقي بين ورثته ويصح الارث بسبب  
 ونكاح وولاد وبدا بواجب الفروض ثم بالعصبة النبية ثم بالمعق  
 ثم عصبة ثم الرد ثم زوى الارحام ثم موالى المولات ثم لمقرله بالنسب  
 نسب لم يثبت المال ويمنع الارث الرف والقتل كما مر واختلاف  
 واختلاف الدارين حقيقة او حكما والجمع على نورشهم من الرجال غير  
 الاب وابوه والابن وابنه والاخ وابنه والعم وابنه والزوج ومولى <sup>المنعة</sup>  
 ومن النساء سبع الامام والمجاهد بنت بنت والابن والاخت <sup>والزوجة</sup>  
 ومولاه المنعة ولهم ذو فرض وعصبة فذا العرض من له سهم مقدر  
 والنزاهام المقدرة في كتاب الله تعالى ستة النصف والزوج والتمن  
 والثلاثان والثلث والسدس فالنصف للبنت وللبنت الابن عند  
 عدمها والاخت لابوين والاخت لاب عند عدمها اذا انفردت

وللزوج

وللزوج عند عدم الولد وولد الابن والرج عند وجود احدهما وللزوجة  
 وان انفردت عند عدمها والتمن لها كذلك عند وجود احدهما والثلث  
 لكل اثنين فصاعدا من فخرين النصف والثلث للام عند عدم الولد  
 وولد الابن والاثنين من الاخوة والاخوات ولها ثلث ما ينحى به  
 فرض اخذ الزوجين وفي الزوج وابوين او زوجة وابوين ولو كان  
 مكان الاب فيهما حدد فلها ثلث الجميع خلا فالابن يوسف والاثنين  
 فصاعدا من ولد الام يقسم لوكهم وانما هم بالسوية والسدس  
 للواحد منهم ذكرا او نثى وللأم عند وجود الولد وولد الابن او الاثنين  
 من الاخوة والاخوات وللأب مع الولد وولد الابن وكذا <sup>الصحيح</sup> الجدة  
 عند عدم وهو من لا يدخل في نسبة الى الميت ام فان دخلت فجاء  
 فله والجدة الصغرى وان تعدت وهي من لا يدخل في نسبتها الى الميت  
 جدها فاسد ولبنت ابني وان تعدت مع الواحد لا يورث **فصل**  
 والعصبة بنفمة كولي في نسبة الى الميت انثى وهو ياخذ ما بقى  
 الفرائض وعند افراد يجوز جميع المال واقر بهم جزء الميت وهو الابن  
 وابنه وان سفل ثم اصله وهو الاب والمجد الصحيح وان علا ثم  
 جزء ابية وهم الاخوة لابوين اولاد ثم بنوهم وان سفلوا ثم جزء جد  
 وهم الامام لابوين اولاد ثم بنوهم وان سفلوا ثم جزء جدوهم  
 الامام لابوين اولاد ثم بنوهم وان سفلوا ثم جزء جد ابية  
 كذلك والعصبة غير من فرضه النصف والثلاثان يضرب

عصبة



باخوة من ويقسم للزكركم مثل حظ الانثيين ومن لا فرض لها واخوة لها  
 عصبة لا يصير عصبة كالنعمه وبنات الاخ والعصبة مع غير الاخوة  
 لا يورثون اولاد مع البنات وبنات الابن وذوي الابوين من العصبة  
 مقدم على ذوي الاب حتى ان الاخ لا يورث مع البنت **نحو** الاخ  
 لاب وعصبة ولد المدبر وولد الملا عنه مولى امه والاب مع البنت  
 صاحب فرض وعصبة واخر المصبت مولى الغنائة ثم عصبة <sup>على الترتيب</sup>  
 المذكور فن ترك اب مولاه وابن مولاه فماله كله لابن مولاه وعند  
 الاب السدس والباقي لابن ولو كان مكان الاب جد فكله الاب  
 انفقا ولو ترك جد مولاه واخاه فالجد اولى وعندهما مستويان  
 والعصبة انما يأخذ بافضل عن ذوي الغروض فلو ترك زوجا  
 واخوة لام واخوة لابوين واما النصف للزوج والسدس للام  
 والثلث للاخوة لام ولا شتر اكرهم الاخوة لابوين وتسمى المشتركة  
 والمجارية **فصل** في حجب الحرمان منتف في حق سدة الاب والاب  
 والبنت والام والزوج والزوجة ومن عداهم بحجب العبد بالام  
 وزوي القرابة بذوي القرابين ومن يدري بشخص لا يرث  
 معه اولاد الام حيث يدلون بها ويرثون معها ونحو الاخوة  
 بابن وبنة وان سفل وباب والاحد ويحجب اولاد العلات  
 بالاخ لابوين ايضا وعندهما لا يحجب الاخوة لابوين اولاد  
 بالجد بل يغاسمون وهو كاخ ان لم تنفضه لمقاسمة عن الثلث

عند عدم

عند عدم ذي الفرض او عن السدس عند وجوده والغنوى  
 على قوله الامام واذا استكمل بنات المصطب الثلث سقط  
 بنات الابن الا ان يكون بخلافه او اسفل منه بنات ابوين  
 فيعصب من اخذ الله ومن فوفه من لميت بذات سهمه ويسقط  
 من دونه واذا استكمل الاخوات لا يورث الثلثين سقط الاخوة  
 لاب الا ان يكون معهن اخ لاب والجدات كلهن يسقط  
 بالام والابيات حاصلة بالاب ايضا وكذا اب الجد الام الاب  
 والعربي منهم من اتى جرت كانت **نحو** العبدى من اتى جرت  
 كانت وارثة كانت المقربى او محجوبة كانت الام مع فانها  
**نحو** ام ام الام واذا جمع جدتان احدهما ذات قرابة كانت  
 ام الام فثلث السدس لذات القرابة وثلاثه للاخرى عند محله  
 وينصف عند ابى يوسف والمهر وم بالقتل ونحو لا يحجب  
 والمحجوب بحجب كما مر في الجملة وكالاخوة والاخوات يحجبهم  
 الاب **فصل** في حجب الام من الثلث الى السدس **فصل**  
 واذا ادت سهام الفرضية على الفرضية فقد عالت واربعة نحاج  
 لا لقبول الا نثان والثلثة والاربعة والمثمانية وثلاثة تقول الثلثة  
 الى عشرة وتراد شفعاء اولاد ثلثهن الى سبعة وعشر وتراد شفعاء  
 واربعة وعشرون الى سبعة وعشرين عولا واحدا في المنبث  
 ولهي امراة وبنات وابوان والرصد القول بان لا تستقر في السهام



سوى الزوجين بقدر سهامهم فان كان من يرد عليه جنبا واحدا  
فالمسئلة من عدد رؤوسهم والثاني جنسين او اكثر فمن عدد رؤوسهم  
فمن اثنين لو كان في المسئلة سدسان ومن ثلثة لو سدس  
ونصف ومن خمسة لو ثلث ونصف او سدسان ونصف  
او ثلثان وسدس فان كان مع الاول من لا يرد عليه فرضه  
من اقل مخارجه ثم فسر القاضي على رؤوسهم فان استقام كزوج  
وثلث بنات والآفاق وافق ضرب وفقر رؤوسهم في مخرج فرض  
من لا يرد عليه كزوج ونحو بنات وان مع الثاني من لا يرد عليه  
فسم الباقي على مسئلة من يرد عليه فان استقام كزوجة واربع  
جدات وست اخوات لام والاضرب بجميع مسئلتهم في  
في مخرج فرض من لا يرد عليه في ما بقي من مخرج فرضا من لا يرد عليه  
ويصح بالاصول الآتية **فصل** في الرّحم قريب ليس يقضيه  
ولا ذى سهم ويرث كما يرث العصبة عند عدم ذى السهم فان  
منهم اخذت جميع المال ويرجعون بقرب الزوجة ثم بقوى القرابة  
ثم يكون الاصل وارثا عند اى والجهة وان اختلفت القرابة الاب  
الثلثان والقرابة الام الثلث ثم يعتبر الرّحم جميع في كل فرد في كل واحد  
وعند الاستواء في القرب والقوة والجهة للذكر مثل حظ الانثيين و  
تعتبر الابد ان الفروع ان انفصت الاصول وكذا ان اختلفت  
عند ابي يوسف وعند محمد يؤخذ الصفة من الاصول والولد عن

الفروع ونقسم على اول بطن وقع فيه الاختلاف ثم يجعل المذكور على  
حالة والانات على حدة فيقسم مع كل طائفة على اول بطن اختلف  
كذلك ان كان والد دفع حصته كل اصيل الى فرعه ويقول امام يفتي  
ويقدم جز الميت وهم اولاد بنات الابن وان سفلن ثم اصيل  
وهم الاجداد الفاسدون والجدات الفاسدات ثم جزء ابيه وام  
اولاد الاخوات واولاد الاخوة لام وبنات الاخوة لله جزء جده وهم  
العمات والخالات والاخوان والاعمام لام ثم اولاد يولده ثم جزء جد ابيه  
او امه وهم عمات الاب والام وخالاتهما واحوالهما اعمام الاب  
لما واعمام وبنات اعمامها واولاد اعمام الادم **فصل**  
والفرق في الهدى ان اتم ايم مات اولاد يقسم مال كل على ورثته الاجبا  
ولا يرث بعض الاموات من بعض وان اجتمع ابنان احدهما اخ  
اعطى السدس فرضا ثم اقيم الباقي عصوبة ولا يرث المجوسى  
بالانكحة الباطلة وان اجتمع فيه قرابتان لموافد في شخصين  
ورثا به يرث بهما وان كانت احدهما تحجب الاخرى يرث بالحاجبة  
ويوقف للمحل نصيب ابن واحد هو المختار وعند ابي يوسف نصيب  
ابنين فان خرج اكثر حيا ومات ورث وان اقله فلا **فصل**  
المناجحة ان يموت بعض المورثة قبل القيمة فيصح المسئلة  
الاولى ثم الثانية فان استقام نصيب الميت الثاني على مسئلة  
والا فاضرب وقف التصحية الثاني في التصحيح في الاول ان وقف





نصيبه مسألة والا فاضرب كل الثاني في الاول فالاصل من القرب  
 فخرج المسئلتين ثم اضرب سهام ورثة الميت الاول في وقف التصحيح  
 الثاني او في كل وسهام ورثة الميت الثاني في وقف ما في يدك او في  
 كله فما خرج فهو نصيب كل فريق فان مات ثالث فاصل المبلغ مكان  
 الاول والثالث مكان الثاني وكذا تفعل ان مات رابع او خامس  
 وسهام خبير **باب الفرائض** الفروض نوعان الاول النصف  
 ونصفه وهو الربع ونصف نصفه والثاني الثلثان ونصفها وهو  
 الثلث ونصف نصفها وهو السدس والنصف يخرج من اثنين  
 والربع من اربعة والثمن من ثمانية والثلثان والثلث والسدس من ستة  
 وان اختلف النصف بالنوع الثاني او بتبعيضه فمن ستة والربع فمن  
 اثني عشر والثمن من اربعة وعشرين واذا انكر سهام فريق عليهم  
 وبأبنت سهامهم عدددهم فاضرب عدددهم فاضرب عدددهم وقف  
 عدددهم في اصل المسئلة كما مرءة وستة اخوة وانكر سهام فريقين  
 او اكثر ثمانية اعداد رؤسهم احد الاعداد في اصل المسئلة كثلث  
 بنات وثلاثة اعمام وان تدخل الاعداد فاضرب اكثرها  
 في اصل المسئلة كاربعة زوجات وثلاثة جدات واثني عشر عماد  
 واقف بعض الاعداد بعضا فاجرت وقف احدهما في جميع الثلث  
 والمبلغ في وقف الثالث ان واقف والا ففي جميعه والمبلغ في الربع  
 كذلك ثم الحاصل في اصل المسئلة كاربعة زوجات وحسين

عشر جده وثمان عشرة بنتا وستة اعمام وان بنتا بنت العدد  
 فاضرب كل احدهما في جميع الثاني ثم المبلغ في الثالث ثم المبلغ في الرابع  
 ثم الحاصل في اصل المسئلة كما مرأتين وعشرونات وستة جده  
 وسبعة اعمام وان كان المسئلة عائدة فاضرب ما ضربته في الاصل  
 مع القول في جميع ذلك **فصل** ويدخل القعددين يعرف بان  
 نطرح الاقل من الاكثر مرتين او اكثر فيصنع او يقسم الاكثر على الاقل  
 فيقسم بقية صحاح كالحصنة والعشرين وتوقفها بان تنقص الاقل  
 من الاكثر من الجانبين حتى يتواخفا في مقدار فان توافقا في  
 واحد فهما منببت منات وان في اكثر فهما متوقفان فان كان اثنين  
 فهما متوقفان بالنصف وان ثلثة فبالثلث واربعة فبالربع وهكذا  
 الى العشر وان في احد عشر فيخرج من احد عشر درهم وعلم جنس وان  
 ردت معرفة نصيب كل فريق من التصحيح فاضرب ما كان له من  
 اصل المسئلة في ما ضربته في اصل المسئلة فما خرج فهو نصيبه وكذا العمل  
 في معرفة نصيب كل فرد وان سدت ناسب سهام كل فريق من  
 اصل المسئلة الى عدد رؤسهم ثم اعط بمثل تلك النسبة من المصروف  
 ولكل فرد منهم وان اردت قسمة التركة بين الورثة او الغرماء  
 فانظر بين التركة والتصحيح فان كان بينهما موافقة فاضرب  
 سهام كل وارث من التصحيح فما خرج من كل فرد نصيب ذلك الورث  
 وان لم يكن بينهما موافقة فاضرب سهام كل وارث في جميع التركة



ثم اقسام الحاصل على جميع التصحيح في خرج فهو نصيب وكذا العمل المعرفة  
نصيب كل فريق وفي القسمة بين اجعل مجموع الدايون كالتصحيح وكل  
دين كسهم وارث ثم اعمل العمل المذكور ومن صالح من المورثة او  
او المغرماء على شئ منها فاطح نصيبه من التصحيح او الدايون  
واقسم الباقي على سهام من بقي اوتيونهم

مم مم



يَتِيْل قِيَمُز مَوْر ال  
٢ ١ ١ ١

الفرض علاقة عن التقدير والبيان ويقال  
فرض الغرض الثقة أي قدرها والفرض  
الثقة في الذند الفرض التكرار يقال  
الفرض والفرضية ما اوجبه الله تعالى  
وقيل الفرض حسن من الامر الفرض الحام  
الفاض بالكثر الواسع الفرض بالضم دود  
اغزو ودكر كنادى الفطوح بالضم وزنا وجر  
منقاد كجر اختار الفطوح بالضم وزنا وجر  
سما